



المجلة السعودية

المركز العربي للتعليم
والتعليم العالي
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION



للتعليم العالي

العدد الثامن - محرم ١٤٣٤هـ - ديسمبر ٢٠١٢م

مجلة علمية متخصصة محكمة نصف سنوية

● قضية العدد

- الكراسي البحثية والتجربة السعودية

● البحوث

- أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية: شواهد من جامعة الملك سعود.

- درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها.

- مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية-دراسة ميدانية.

● المشروعات البحثية

- السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية.

● كتب ورسائل علمية



قواعد النشر في المجلة

قواعد عامة:

1. يشترط في الموضوعات المقدمة للمجلة أن تكون في مجال التعليم العالي وقضاياها وأساليب تطويره .
2. تنشر المجلة الأبحاث والدراسات الأكاديمية باللغتين العربية والإنجليزية ، كما تنشر مراجعات وعروض الكتب وملخصات الرسائل العلمية .
3. تنشر المجلة البحوث التي تتوافر فيها الأصالة والابتكار، واتباع المنهجية السليمة، والتوثيق العلمي، مع سلامة الفكر واللغة والأسلوب ، وألا يكون البحث مستلاً من رسالة أو كتاب.
4. ينبغي أن يرفق بالعمل المراد نشره خطاب من صاحبه يطلب فيه نشر العمل، وأن يشتمل على تعريف مختصر بالباحث من حيث مؤهله ، وتخصصه ، وعمله ، وعنوانه البريدي والإلكتروني .
5. يلزم إقرار الباحث الخطي عند تقديم بحثه للمجلة بأنه لم يسبق له نشره، ولا يجوز له عند قبول بحثه للنشر أن ينشره في وعاء آخر.
6. ترسل البحوث المقدمة لمحكمين متخصصين تختارهم هيئة التحرير بشكل سري ، وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث حسب رأي المحكمين قبل اعتماد البحث للنشر .
7. يبلغ الباحث بقبول النشر أو رفضه، ولا ترد أصول المواد إلى أصحابها سواء قبلت أم لم تقبل .
8. لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس التحرير .
9. في حالة نشر البحث بمنح الباحث (٥) نسخ مجانية من المجلة التي تم نشر بحثه فيها .

القواعد الفنية :

1. يراعى ألا يزيد عدد صفحات البحث عن (٢٠) صفحة من القطع المتوسط (A4) باستخدام الخط (Traditional Arabic) مقاس (١٦) ، وأن تكون مراجعات الكتب والرسائل العلمية في حدود (٥) صفحات .
2. ينبغي أن تكون الجداول والرسومات والأشكال مناسبة للمساحة المتاحة في صفحات المجلة (١٢ X ١٨ سم) .
3. تقدم كافة الأعمال المطلوب نشرها على وسائط رقمية باستخدام برامج (ويندوز) .
4. يشار إلى المراجع في المتن بذكر اسم المؤلف الأخير ، ثم سنة النشر بين قوسين مثل: (أبو حطب، ١٤١٢ هـ) . أو : ويرى أبو حطب (١٤١٢ هـ) أن... وفي حالة الاقتباس يذكر رقم الصفحة بعد سنة النشر هكذا: (أبو حطب ، ١٤١٢ هـ : ٧٩) ، وإذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر فيشار إليهم هكذا: (أبو حطب وآخرون ، ١٤١٢ هـ) .
5. ترتب المراجع في نهاية البحث ترتيباً هجائياً حسب اسم العائلة، وتكتب كافة المراجع التي استند عليها البحث . وإذا كان المرجع كتاباً فيتبع في كتابته الآتي:
اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول . (سنة النشر) ، عنوان الكتاب ، الطبعة ، مكان النشر ، دار النشر .
مثال : القاضي ، يوسف . (١٤٠١ هـ) ، سياسة التعليم والتنمية في المملكة ، ط٢ ، الرياض ، دار المريخ .
أما إذا كان المرجع بحثاً فيتبع في كتابته الآتي :
اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول . (سنة النشر) ، عنوان البحث، اسم المجلة ، العدد ، صفحات النشر .
مثال : العبدالقادر، علي . (١٤١٣ هـ) ، التعليم الأهلي استثمار وإسهام في تنمية الموارد البشرية، مجلة الاقتصاد، العدد ٢٤ ، من ص ٧-٠٠ ، ٢٠٠٦ .
٦. لا يتم ترقيم المراجع .
7. يستحسن اختصار الهوامش إلى أقصى حد، وفي حالة استخدامها تكون لتزويد القارئ بمعلومات توضيحية ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث ، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته
8. تكون الملاحق في نهاية البحث بعد المراجع .

ترسل المواد إلكترونياً على برنامج وورد (word) على العنوان التالي:

E-mail: hej@mohe.gov.sa

المجلة السعودية للتعليم العالي

مجلة علمية متخصصة محكمة نصف سنوية
تصدر عن مركز البحوث والدراسات - وزارة التعليم العالي
المملكة العربية السعودية

ح) وزارة التعليم العالي، مركز البحوث والدراسات، ١٤٣٣هـ

جميع حقوق الطبع محفوظة ، ولا يسمح بإعادة طباعة أي جزء من
المجلة أو نسخه بأي شكل وبأي وسيلة كانت إلكترونية أو ورقية إلا
بإذن مسبق من رئيس تحرير المجلة، فيما عدا الاستخدام الأكاديمي
المشروع غير التجاري .

رقم الإيداع: ١٤٢٤/٤٧ بتاريخ ١٤٢٤/١/٢هـ

الرقم الدولي المعياري (ردمد): ١١١٣-١٦٥٨

المواد والأفكار الواردة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تعبر بأي حال عن توجه أو توصية من الوزارة

الفهرس

تقديم

7

قضية العدد :

9

الكراسي البحثية : التجربة السعودية في ضوء التجارب الدولية.

11

د. ناصر بن محمد العقيلي - أ.د. ستيفن همفريز.

25

البحوث:

• أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية: شواهد من جامعة الملك سعود
د. عبدالرحمن بن محمد الحبيب

27

د. أحمد بن فتحي أبو كريم
• درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها

61

أ.د. عدنان بن بدري الإبراهيم
• مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية-دراسة ميدانية

81

د.أحمد بن عارف الكفارنة

101

المشروعات البحثية لمركز البحوث والدراسات:

• السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية
د. عبدالحليم بن عبدالعزيز مازي وآخرون

103

109

كتب ورسائل علمية

• تصنيف الجامعات: الأسس النظرية، والمنهجية، والتأثير على التعليم العالي العالمي

111

د. إقبال بنت زين العابدين درندري.

127

رسائل علمية

المشرف العام

د . خالد بن محمد العنقري
وزير التعليم العالي

نائب المشرف العام

د . عبدالحليم بن عبدالعزيز مازي
مدير مركز البحوث والدراسات

رئيس التحرير:

أ . د . عبدالرحمن بن أحمد صائغ
جامعة الملك سعود

أعضاء هيئة التحرير

أ . د . محمد بن معجب الحامد
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

أ . د . محروس بن أحمد الغبان
جامعة طيبة

أ . د . صالح بن عبدالعزيز النصار
جامعة الملك سعود

أ . د . أمل بنت سلامة الشامان
جامعة الملك سعود

أ . د . فاطمة بنت محمد العبودي
جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن

د . عبدالله بن حمد الخلف
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مديرة التحرير

د . ماجدة بنت إبراهيم الجارودي
جامعة الملك سعود

سكرتيرة التحرير

أ . أروى بنت صالح الرحيمي

المحرر اللغوي

أ . حمود بن عبدالله السلامة

الإخراج الفني

م . جمال السعيد مشالي

Contact Us

E-mail: hej@mohe.gov.sa

www.chers.edu.sa



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

تقديم

تمثل التطورات العلمية والتقنية المتسارعة، والتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتلاحقة، قطبي معادلة التحدي التي تواجه دول وشعوب العالم أجمع في عصر العولمة. ويتعاطم دور مؤسسات التعليم العالي في الإسهام بتحقيق التنمية المستدامة والمتوازنة، التي تجاري مستجدات العصرالحاضرة والمستقبلية، وتأخذ في الاهتمام الحفاظ على الهوية الحضارية والثقافية لكل مجتمع، والعمل على إعداد وتهيئة أفراده لمواجهة الآثار الجانبية المصاحبة.

من هذا المنطلق، فإن المجلة السعودية للتعليم العالي - بوصفها إحدى أدوات البحث والنشر العلمي - مُطالبة أكثر من أي وقت مضى بمواكبة المستجدات التي يشهدها نظام التعليم العالي على كافة الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، من خلال تسليط الضوء - بأسلوب علمي متميز - على أبرز القضايا والتجارب، وتعميق الشراكة العلمية فيما بينها وبين المجالات العالمية الرائدة المتخصصة في مجال التعليم العالي. تلك الشراكة الحقيقية التي ينبغي أن تمتد لتشمل تفعيل أواصر الروابط المهنية والاحترافية مع المجالات العلمية المماثلة، والإفادة من تجاربها في مسيرة التميز والريادة، وعلى وجه التحديد مواكبة متطلبات العصر، والتواصل العلمي مع أبرز الباحثين وأساتذة الجامعات المتعاونين معها. ولعل نظرة فاحصة إلى أهم ما تضمنه هذا العدد من موضوعات، توضح الصلة الوثيقة بين اهتمامات المجلة ومجريات التطور الذي تشهده الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، وأهمية البعد والمشهد العلمي والثقافي، حيث ركزت قضية العدد على الكراسي البحثية في الجامعات، أما بحوث العدد فقد اتسمت بالتنوع؛ حيث ناقشت الاعتماد الأكاديمي، والبحث العلمي، والتقنيات المعاصرة وعلاقتها بالأمن الفكري في البيئة الجامعية، إضافة إلى استعراض موجز لمشروع السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وفي الختام، أتمنى مزيداً من العطاء والتطور المستمر للمجلة السعودية للتعليم العالي وللإخوة الكرام القائمين عليها؛ لتحقيق أهدافها المنشودة بكل جدارة واقتدار، وأعبّر عن سروري واعتزازي بنخبة العلماء والأكاديميين الذين أثروا ملفات هذا العدد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

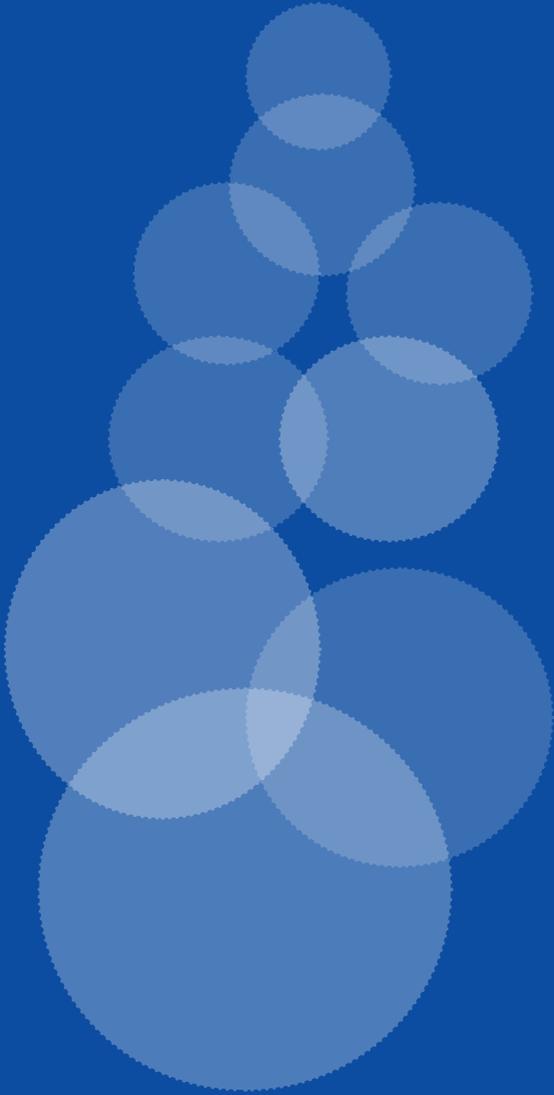


وزير التعليم العالي
والمشرف العام على المجلة
د. خالد بن محمد العنقري



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

قضية العدد :
الكراسي البحثية والتجربة السعودية





مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

كراسي البحث: التجربة السعودية في ضوء الممارسات العالمية

أ.د. ستيفن همفريز
أستاذ باحث في قسم التاريخ
جامعة كاليفورنيا سانتا باربرا
الولايات المتحدة الأمريكية
humphreys@history.ucsb.edu

د. ناصر بن محمد العقيلي
عميد البحث العلمي
جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
الظهران، المملكة العربية السعودية
naqeeli@kfupm.edu.sa

المقدمة

تخدم الجامعات في المجتمع المعاصر عدة أهداف، منها: تدريب الطلاب على المهارات التقنية المتقدمة، وتوسيع نطاق المعرفة والإدراك الحالية ونشرها في شتى المجالات، وتدريب المهارات التقنية المتقدمة للطلاب، وفتح المجال لتدريس القيم الاجتماعية والأخلاقية والدينية. وأحد أهم الأهداف الجوهرية للجامعات هو رعاية البحوث المبدعة، ومن ثم اكتشاف معارف جديدة وطرق جديدة لإدراك العلوم في كل المجالات التطبيقية مثل الطب والتقنية وإدارة الأعمال، وفي المجالات ذات التوجه النظري أو المبنية على القيمة مثل الرياضيات والعلوم والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية. وتواجه الجامعات مشكلة تنظيم مهمتها البحثية على أكمل وجه، وتوجيه مصادرها المحدودة من الوقت والقوى البشرية والمادية بأفضل الطرق الإنتاجية.

الجزء الأول: كراسي البحث في الجامعة من منظور تاريخي:

تُشأ كراسي البحث لأسباب وأهداف متباينة، وتحتل مكانتها في هذا السياق وتأخذ أشكالاً عدة وتموّل بطرق شتى، ومن المهم من خلال هذه القضية التفريق بين كراسي الأستاذية التي كثيراً ما تهدف بصفة عامة إلى مساندة أستاذ متميز جداً في حقل معرفي معين مادياً وضمناً رواتبه، وبين كراسي البحث التي تركز على حقل معرفي محدد. وحتى في هذا النوع الأخير، كان هدف عدد من كراسي البحث ضمان التدريس في مجالٍ ما أكثر من مساندة ودعم البحث

في إدارة كرسي البحث، ويشمل ذلك الخلاف حول كيفية تعيين رئيس الكرسي ومدى الإشراف الذي يجب أن يتمتع به المتبرع على بحث وتدريب رئيس الكرسي. وتظهر هذه المسائل حتى في الولايات المتحدة الأمريكية التي تتمتع الجامعات فيها بامتيازات وباستقلالية كبيرة جداً.

وقد تكون الكراسي قديمة قدم الجامعات من حيث التأكد من أن مثقفين قدامى بارزين يشرفون على المجالات الحيوية، فلقد كان الغرض من إنشاء كراسي البحث في العصور الوسطى في الجامعات الغربية، ضمان تدريس المواد الحيوية أكثر من دعم البحث فيها، إلا أنه كان ينبغي على الأساتذة أن يكتبوا ويبحثوا حتى يستطيعوا أن يدرسوا.

لقد كانت الجامعات في تلك العصور مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالكنيسة، واستمر هذا الارتباط إلى القرن الثامن عشر، فعلى سبيل المثال، كانت جامعة (السوربون) في فرنسا تحت سلطة أسقف باريس الذي كان بالطبع يولي اهتماماً خاصاً للتوظيف والتدريس في مجال علم اللاهوت والقانون الكنسي بدلاً من علوم الطب أو القانون الروماني، وكان يستطيع التدخل في أي وقت يشعر فيه بأن هيمنة الكنيسة في خطر. وبمرور الوقت استطاعت كليات الجامعات أن تتحكم في مجالات أوسع، إلا أن كراسي البحث في علم اللاهوت الكاثوليكي ما تزال حتى يومنا هذا تحت سلطة الأسقف الذي يمكنه أن يطالب بالالتزام بالمذاهب الرسمية (حتى في الجامعات الدنيوية مثل تيوبنجن وبالطبع المؤسسات الكاثوليكية).

وأخذت العلاقة بين الجامعة والكنيسة في بريطانيا شكلاً ما يزال قائماً، قام فيه أشخاص ذوو موارد مالية وفيرة بإنشاء صناديق خيرية ليس لدعم كراسي بحث فقط بل لدعم كليات كثيرة، إلا أنهم لم يطلبوا سلطة مهيمنة على الكراسي. وفي هذا المجال خصص (وليام لود) كبير

فيه. وينبغي ملاحظة أن بعض كراسي البحث في الولايات المتحدة لم تستهدف البحث العلمي بدلاً من التدريس إلا في العقود القليلة الماضية، لذا يمكننا أن نعرف كراسي البحث بشكل عام بأنه وضع أكاديمي يوفر للأستاذ دعماً مالياً طويل الأجل لمساندة بحثه (عادة ما يكون ذلك إلى جانب التدريس) في مجال محدد من المعرفة.

إن الهدف المحدد وراء آلية كراسي البحث هو ضمان تركيز المصادر الكافية على مجالات ذات قيمة خاصة؛ لكونها أساس مجال راسخ من الدراسة، أو لأنها تعالج مطلباً اجتماعياً ملحاً، أو لأنها تمثل نطاقات جديدة ومبدعة من المعرفة تقتقر لبنية تحتية متطورة.

ويحدد المتبرع (الراعي) الذي يمول البحث مجال الدراسة الذي يدعمه كرسي البحث (قد يكون شخصاً ثرياً جداً أو عائلة أو رجل أعمال أو حكومة). والأمر الرئيس الذي يجب تذكره هو أن كرسي البحث يُؤسس للأبد، وإن لم يكن فهو يُؤسس لفترة طويلة الأمد ولا ينفق عليه من الدخل الإجمالي للجامعة، وإنما من الاعتماد المالي المخصص له.

وبعد هذا التعريف الموجز، يتضح أن كراسي البحث ما هي إلا فرص ومشكلات. فمن جهة قد يسهل كرسي البحث متابعة دراسة مجالات على قدر عالٍ من الأهمية، أو متابعة مشكلات اجتماعية قد تهمل لقلة المصادر، وقد يكون كرسي البحث - في أفضل حالاته - مصدر قوة مساعداً يوفر إمكانات جديدة من خلال الجامعة. ومن جهة أخرى قد يرغب المتبرع (سواء كان جهة خاصة أو حكومية) في دعم مجال ضيق جداً من البحث، أو مجال سيؤول مصيره إلى الزوال في المستقبل القريب. وبالمثل فإن كرسي البحث المدعوم دعماً عالياً في مؤسسة متواضعة الدخل قد يُحرّف رسالة تلك المؤسسة بشكل خطير. والأسوأ من ذلك هو مسألة هيمنة المتبرع أو تحكمه

أساقفة (كانتبري) صناديق مالية لكرسي دراسة العربية وذلك في الثلاثينيات من القرن السادس عشر، واستمر كرسيه حتى يومنا هذا، ويعد أعلى الكراسي المخصصة لدراسة الأدب العربي منزلة في العالم (ومن السخرية بمكان أنه لم يرأس الكرسي عربي قط، على الأقل حسب معلومات الكاتب). وقد كان بإمكان غير الإكليركيين (العلمانيين) أن يهبوا وقفاً للكراسي العلمية أيضاً، وقد أتت معظم الكراسي في الجامعات القديمة في بريطانيا من مثل هؤلاء المتبرعين، وعليه فقد أسس السير (توماس آدامز) كرسي اللغة العربية في (كامبردج) (ترأسه عربي لمرة واحدة على الأقل).

وكانت هناك استثناءات بالطبع، فقد أنشأ الملك (جورج الثالث) "الكرسي الملكي للتاريخ الحديث" في (أكسفورد)، وما يزال التعيين لهذا الكرسي ميزة ملكية حتى الآن، حيث يتم عن طريق مكتب رئيس الوزراء.

إن من المفيد مقارنة كل هذا مع الممارسات الجارية في العالم الإسلامي القديم الذي لم تُنشأ فيه جامعات بالمعنى الحديث للكلمة (أي مؤسسات تعليمية تقدم الدراسات المتقدمة في مجالات عديدة تحت سقف بناء واحد)، ومع ذلك فقد أنشأت الدول الإسلامية عدداً كبيراً جداً من الكليات أو المدارس مدعومة من الأوقاف الخيرية وذلك ابتداء من القرن الحادي عشر. وكانت المنح التي تؤمن راتب الأستاذ وإعالتة هي العنصر الأساس لمثل هذه الأوقاف، وبالتالي فقد كانت المدرسة مؤسسة تأخذ شكلاً أولياً لكرسي البحث، وقد وفرت المدرسة لقرون عدة في كل أنحاء العالم الإسلامي نظاماً قوياً ومرناً بشكل ملحوظ من التعليم المتقدم.

وركزت المدرسة في شكلها القديم على تدريس الفقه والشريعة، فالمدرسة التقليدية كانت تُدرّس نظريات القانون وأصول أحد المذاهب، وبعض المدارس التي

كانت تُعرف بالراشدة، كانت تُدرّس مذهبين أو حتى كل المذاهب. وفي المدرسة المعتادة التي كانت تُدرّس مذهباً واحداً يقوم بالتدريس أستاذ واحد يعاونه بعض طلابه المتقدمين في الدراسة، وقد يوظف أساتذة آخرين لتدريس مواد أساسية لدراسة الفقه مثل القرآن والحديث والقواعد العربية والبلاغة وبعض مجالات الرياضيات. لذا فإن منهج الدراسة لم يكن ضيقاً بأي حال من الأحوال، رغم أنه في نهاية الأمر كان يتمحور حول الفقه. ومن المهم معرفة أن هذا الشكل من المدارس لم يكن يمنح درجات علمية تُصدّق على إكمال منهج معين، وإنما يقوم الأستاذ الذي درّس شخصاً ما بمنحه شهادة (إجازة) تشهد أنه برع في النصوص المعينة التي درّسها هذا الأستاذ، وأنه أصبح مؤهلاً لتدريس تلك النصوص بنفسه. وكان على الطالب أن يجمع إجازات (شهادات) عدّة من مدرسين مختلفين من أماكن ومواد مختلفة حتى يمكن عدّه أستاذاً مؤهلاً بحد ذاته.

إن العامل الرئيس لنظام المدرسة وهو الوقف. كما لوحظ آنفاً. يعادل الصناديق الخيرية في أوروبا. فالوقف أولاً وأخراً مخصص لرواتب وإعالة الأستاذ ولا يلتزم بأي تكاليف أخرى للتعليم المتقدم إلا في حالات ثانوية مثل منح الزمالة أو العضوية للطلاب أو تدريس مواد مساندة أو بناء وصيانة مبنى مناسب للتدريس (والذي عادة ما يحوي مسجد). ومع مرور الوقت نجحت بعض المدارس في الحصول على أوقاف إضافية، إلا أنه كان على معظمها العمل حسب التزاماتها الأساسية، وإذا امتنعت أو فشلت فإن المدرسة ذاتها تفشل.

إن تأسيس وصيانة مدرسة كان عملاً مكلفاً جداً، فلا عجب أن العدد الأكبر والأكثر وجاهة أسسه الحكام أو أفراد الأسرة الحاكمة من الذكور والنساء وكبار رجال الجيش والموظفين. وقد بقي نظام المدرسة التقليدية فعالاً

واستمر النمط البريطاني إلى يومنا هذا في الاعتماد على المتبرعين الخاصين وعادة ما يكونون من الأثرياء، وما يزال القائمون على الكراسي مكلفين بمسؤولية المنهج واختبارات الدرجة العلمية بدلاً من إدارة بحث الأساتذة الآخرين، ولا عجب أن تلتزم الولايات المتحدة بالنمط البريطاني الذي يعني بصفة عامة: أن يعتمد تمويل الكراسي على متبرعين خاصين (أفراداً أو مؤسسات أو شركات) تماماً مثلما كان منذ تأسيس كلية (هارفارد) في ١٦٣٦م.

لقد أصبحت جامعة (كاليفورنيا) في (سانتا باربرا) - وهي جامعة حديثة على سبيل المثال - حرماً جامعيًا للممارسات الأكاديمية منذ ١٩٥٨م فقط، وطوّرت أنموذجاً متميزاً يختلف في بعض جوانبه عن النماذج المذكورة أعلاه. ويوجد الآن (٥٢) كرسي بحث بالمقارنة بـ (١٢) في ١٩٩٠م، ويمول كلاً منها متبرعون خاصون، إما عائلة أو شخص ثري وأحياناً اتحاد مالي بين أشخاص من نفس الرأي والتفكير (يتراوح مبلغ التمويل عادة بين ٥٠٠,٠٠٠ دولار و ١,٠٠٠,٠٠٠ دولار). وتتخصص أغلب تلك الكراسي في فروع المعرفة العلمية مثل العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات التي تسمى (STEM) اختصاراً للحروف الأولى لكل فرع، وقد حظيت فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية بدعم ملحوظ أيضاً.

وتعد بعض الكراسي تعبيراً عفويًا عن الاهتمام الشخصي للمتبرع بموضوع ما، مثل كراسي البحث للدراسات الإسلامية والبوذية، أما مسؤولو التطوير في الجامعات فهم يسعون جاهدين إلى توفير متبرعين آخرين، وقد يستغرق مجهودهم عدة أشهر أو سنوات. ومعظم هذه الكراسي موجهة لدعم البحث وللتدريس في مجال محدد مثل دراسات البيئة والأنظمة الهندسية وديانة السيخ، والقليل منها يهتم بمساندة عمادات عديد من الكليات. وفي كل حالة تقوم الجامعة بدفع رواتب رئيس الكرسي

وناجحاً حتى منتصف القرن التاسع عشر، ومرّ بعد ذلك بفترة من المحن بسبب إعادة تشكيل الحكومات وخاصة في مصر، ورغبة الإمبراطورية العثمانية في تولي إدارة الأوقاف مباشرة وتسليمها للوزارات، مدّعية أن المدارس ستدار بطريقة أفضل. وبذا أصبحت بعض المدارس - التي صمدت بعد هذا التحول - تحت إدارة الحكومة، وعليها أن تتبع سياساتها. وعلى صعيد آخر، كان منهج المدرسة التقليدية صارم ولا يمكن إعادة تشكيله ليضي بمتطلبات العصر الحديث الذي تهيمن عليه أوروبا. ومع إنشاء معاهد جديدة مثل المدارس التقنية والأكاديميات العسكرية ومعاهد المعلمين، أصبحت المدارس التقليدية مهمّشة، واختفت في النهاية أو تحولت لشيء مختلف تماماً. ففي مجال التعليم العالي خبت المدرسة التقليدية من الساحة، وأُنشئت في القاهرة وأسطنبول جامعات ذات طابع أوروبي في بداية القرن العشرين.

وفي أوروبا أدت الحكومات أيضاً في القرن التاسع عشر دوراً مباشراً في الإشراف المالي والإداري على الجامعات القديمة مثل (هايدلبرغ) أو (توبنجن) وعلى الجامعات الحديثة مثل (برلين). ورغم ذلك احترمت عدة حكومات المبادئ الأساسية للحرية الأكاديمية ولاستقلالية الجامعات في أمورها الداخلية (وبالطبع لم تلتزم بذلك في بعض الأحوال)، إلا أن الحكومات الأوروبية أدت في كل الأحوال دوراً جوهرياً في تمويل وترخيص كراسي الأستاذية. وكان من المفترض دائماً أن يكون أصحاب الكراسي من المثقفين البارزين، وأن يكرسوا معظم أوقاتهم في البحث والكتابة، إلا أن مسؤولياتهم الرسمية كانت التدريس والإشراف على موادهم حتى لو كلفوا بذلك المعيدين والمحاضرين التابعين لهم. وقد تغيّرت مسؤولياتهم نوعاً ما في ألمانيا وفرنسا وهولندا، وأصبح صاحب كرسي الأستاذية هو في الواقع مدير المؤسسة البحثية، وقد رأينا هذا النمط حديثاً في كندا أيضاً.

وزارات الدولة، بل يعني أنه يتعين على الجامعات إقناع الوزارة المختصة بجدوى إدراج مقترحاتهم البحثية في خطط ميزانيتها. بمعنى أن تحديد الأولويات في أوروبا هو بوضوح أمر يتعلق بالتعليم العالي وبسياسة البحث، وذلك عكس ما هو عليه في الولايات المتحدة.

الجزء الثاني: تمويل كراسي البحث: الأهداف والصادر والاستمرارية:

تحتاج كراسي البحث إلى تمويل دائم أو طويل الأمد على الأقل، حيث إن من المتوقع أن يصمم كرسي البحث وينفذ عددًا من المشاريع المهمة التي ستحدث فرقًا في مجالات دراستها. ومن غير الممكن - حتى في أفضل الحالات - تصميم مشروع وإيجاد وتدريب الموظفين وتنفيذ برنامج بحث وتقديمه ونشره في أقل من خمس سنوات، فمن الطبيعي أن يستغرق أكثر من ذلك. أما إذا كان من المتوقع أن يشرف كرسي البحث على برنامج بحثي مستمر فينبغي أن يؤخذ في الحسبان استمراره عقودًا وليس سنوات. لذا فإن إنشاء كرسي بحث هو أخطر التزام يمكن لأي جامعة التعهد به؛ حيث إن المصادر المخصصة لذلك الكرسي لن تتاح لأي أهداف أخرى للجامعة مهما كانت عاجلة.

إذا هناك ثلاث مسائل مهمة:

1. تعريف التمويل طويل الأمد المطلوب لتحقيق أهداف كرسي البحث.
 2. تحديد مصادر التمويل القادرة على توفير الموارد على هذا المستوى.
 3. ضمان استمرارية مستوى التمويل وتجديده وزيادته على فترات بعيدة.
- وتلقي المسألة الثالثة الضوء على مسؤولية رئيس الكرسي في المحافظة على التمويل ودعمه من خلال المنح الخارجية والهدايا التي يمكن مناقشتها في موضع آخر. وهناك بصفة عامة طريقتان لاستحداث التمويل المستمر،

من الموارد المالية التي تتلقاها من الهيئة التشريعية للبلاد سنويًا، ولا ترتبط رواتبه بالكرسي الذي يرأسه بل بدرجته العلمية، ولهذا السبب فإن الموارد المالية التي تنتج عن الكراسي لا تخصص لدفع الرواتب بل تخصص مباشرة لدعم الأبحاث ولمساعدة الدارس. وبذا يمكن تصنيف كراسي البحث في جامعة (كاليفورنيا) في (سانتا باربرا) على أنها خليط من التمويل الحكومي والشخصي.

يتضح مما ذكر أعلاه أنه لا توجد طريقة نموذجية لتحديد أولويات كراسي البحث، ويرجع ذلك إلى أن مثل هذه الكراسي لها أهداف كثيرة متباينة. وتقوم عدة جامعات وليس كلها، بوضع برنامج فعال للأولويات في مجالات تهتم بتطويرها بشكل خاص، ثم تبدأ بالبحث عن متبرعين يمكنهم الإسهام في هذه المجالات، وعادة ما تكون دون مقابل سوى إطلاق الاسم على بناية أو على الأقل على كرسي بحث. إن مثل هذه الأولويات تعكس أحيانًا رؤية وأهداف شخص مرموق في الجامعة (رئيس الجامعة أو عميد)، إلا أنها غالبًا ما تأتي من أعضاء هيئة التدريس الذين يتوجب عليهم إقناع المديرين بتبني مشروعهم. من ناحية أخرى، قد يأتي متبرع ما بفكرته الخاصة، وفي هذه الحالة يكون على أعضاء هيئة التدريس والمديرين تحديد ما إذا كان الأمر يستحق الدراسة. ويتم تحديد هذه الأولويات للكراسي والبرامج التي يتم تبنيها من خلال خليط من التخطيط والارتجال الدائم التغيير، ورغم مساوئ توزيع المصادر على أمور عدة فإن المرونة واحتمالية خلق فرص جديدة غير متوقعة تعوض عن تلك المساوئ.

وفي أوروبا تؤدي المركزية دورًا ملموسًا، كما هو متوقع في مجتمعات تأتي القرارات فيها من قمة الهرم وتضطلع فيها الحكومات بدور كبير في تمويل الجامعة، ولا تعد المساهمات الخاصة عنصرًا جوهريًا في تلك الثقافات. إلا أن ذلك لا يعني أن مقترحات كراسي البحث تُصاغ في

بحثاً اجتماعياً أو اقتصادياً أو علمياً أو سياسياً أو ثقافياً. فلا بد أن يستميل البرنامج المتبرع بما يجعله يخصص مبالغ كبيرة يمكنه أن ينفقها في أوجه أخرى. وليس من الصعب الحصول على دعم سخّي جداً في معظم الأحوال لتبني كراسي بحث جديدة في مجالات الطب والهندسة والعلوم في عصر التطور السريع والعظيم الذي شهدته تلك المجالات. ورغم أن مجال البحث في الاقتصاد ضيق نوعاً ما، إلا أن الاهتمام السياسي الشديد الذي حرّكته الأزمات الاقتصادية وضغوط البيئة ونماذج الأعمال السريعة المتغيرة والحاجة إلى دعم التطوير، يعني أن كراسي البحث في هذا المجال ستلقى الدعم أيضاً، ولا سيما أنه مجال اهتمام شديد من العامة الذين دائماً ما يطالبون بحلول عاجلة للمسائل المتعلقة به.

أما مجالات الثقافة والمجالات الإنسانية (الأدب والفلسفة والتاريخ) فتبدو على العكس من ذلك، فهي بعيدة نوعاً ما عن اهتمامات معظم الناس، رغم أنها كانت دوماً عنصراً أساسياً في مناهج الجامعة، وقد يكون الاستثناء الأعظم هو مجال علوم الدين، ليس فقط بالنسبة للدول الإسلامية، بل بالقدر نفسه في الولايات المتحدة المعاصرة، وإن يكن في شكل مختلف. وحيث إن عامة الناس لا تنظر إلى الثقافة على أنها مجال ذو أهمية عاجلة، فلا يُتوقع أن تضخ حكومة ما أو رجل أعمال الأموال لدعم كراسي البحث في هذا المجال. ومع ذلك أنشئت بعض كراسي البحث الجديدة لأن عائلة ثرية أو شخصاً ثرياً شعر أن من واجبه إحياء تراث الحضارة اليونانية أو الأخلاق، بالإضافة إلى أن كراسي البحث في مجال الثقافة دائماً ما تُنشأ عبر الأوقاف الدائمة؛ لأنها تنطوي على الرغبة في ضمان أن مظهرًا موقراً من الثقافة والفكر الإنساني سينتقل للمستقبل إلى الأبد.

وتأتي الهبات للجامعة بطريقة عضوية أحياناً، ولكن في معظم الأحيان تتركس الجامعة جهداً كبيراً لخلق

أولاهما الوقف الدائم الذي يمكن أن يوفره شخص ثري أو مؤسسة أو رجل أعمال أو هيئة حكومية، والأخرى الالتزام المالي طويل الأمد ببرنامج بحث معين له تاريخ انتهاء محدد ينبغي تجديده بعد ذلك التاريخ أو إغلاقه. والطريقة الأخيرة أكثر ملاءمة للحكومات ورجال الأعمال؛ حيث ينبغي عليهم التحلي بدرجة عالية من المرونة لمواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة والمتطلبات الاجتماعية. ويمكن للمرء أن يستفيد استفادة قصوى من التمويل الحالي الذي يوجهه بكامله لمساندة البحث، بمعنى أن مليون دولار من التمويل السنوي تساوي مليون دولار من الأبحاث.

والوقف الدائم (المسمى "وقف" في الإسلام و"وديعة خيرية" في الغرب) له مزايا جلية في ضمان استمرار الالتزام بمجال محدد من الدراسة، وبالفعل دامت بعض كراسي البحث في الغرب عدة قرون. ومن جهة أخرى، تعد الأوقاف غير فعّالة فيما يتعلق بمساندة البحث الحالي؛ حيث إن المليون دولار المعطاة لتمويل وقف ما ستغطي (٤٥,٠٠٠) دولار سنوياً من مصروفات البحث. وبالمثل الأوقاف الدائمة، فعادة ما تكون عرضة لسوء الإدارة والفساد والفضل في البقاء على مستوى التكاليف الفعلية. فعلى سبيل المثال، فإن المنحة السخية التي مقدارها (٥٠٠,٠٠٠) دولار التي كانت كافية منذ أربعين عاماً لدفع رواتب الأستاذ الدكتور في الولايات المتحدة - على سبيل المثال، لم تعد اليوم كافية لتغطية المصروفات الدراسية لمساعد الأستاذ، فضلاً عن مصروفات الإعاشة. وأخيراً، فإن مثل هذه الأوقاف قد تصبح عتيقة إذا ما كانت مكرسة لدراسة مجال معين لم يعد ذا أهمية أو يستحق الدراسة.

إن الحصول على دعم لكرسي البحث - سواء أكان وقفاً دائماً أم التزاماً مالياً طويل الأمد - لن يتأتى إلا بإقتناع المتبرعين بالأهمية القصوى لبرنامج البحث، سواء أكان

الروابط مع المتبرعين المحتملين ورعايتها لسنوات عديدة، وهذا الإجراء يتطلب أن يكون لدى الجامعة حس واضح بمهامها والقيم التي تمثلها والأهداف التي تصبو إلى تحقيقها، فالأشخاص لن يسلموا ثروتهم لمؤسسات لا تجسد القيم التي يعتزون بها.

وتقلنا النقطة الأخيرة إلى مسألة أكبر تتجسد في السؤال التالي: ما مستوى الإنجازات التي يتوقع المتبرعون - حكومة أو قطاعاً خاصاً - أن تحققها كراسي البحث التي أسهموا في إنشائها؟ ولهم الحق في توقع الكثير بالنظر إلى المبالغ التي التزموا بدفعها. ولكن أي شكل من الإنجازات يتوقعون؟ تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف طبيعة الكرسي، فلكل مجال مقاييسه الخاصة به، فمن الحقيقي - على سبيل المثال - أن ينتج الباحثون في مجال العلوم الطبيعية أبحاثاً ومنشورات أكثر من نظرائهم في مجال التاريخ والأدب، ومع ذلك ينبغي الإشارة إلى أن لكل كرسي بحث مجموعة طلاب على استعداد للاستمرار في تنفيذ رسالة الكرسي حتى الجيل الذي يليهم. فكرسي البحث المخصص لعلم الأورام يجب أن ينتج باحثين في مجال السرطان قادرين مع مرور الوقت على إنشاء مؤسسات بحثية خاصة بهم، وكرسي البحث في الأدب العربي القديم يجب أن يدرّب طلاباً قادرين ليس فقط على نقل التراث بل على اكتشافه بوصفه أداة حيّة للقدرة التعبيرية الإنسانية، وفي بعض الحالات - وليس كلها - تكون هذه المهمة التدريبية هي في الواقع أكثر مظاهر كرسي البحث قيمة. ومن المهم جداً - دون أدنى شك - أن يكون رئيس كرسي بحث في الدراسات الإسلامية قد أنجز بالفعل ستة كتب مهمة في مجاله، وأن يكون قد درّب عشرين عالماً جديداً سبق لهم التدريس في هذا المجال في جامعاتهم.

والمختصر النهائي هو أن الدور الحقيقي لكرسي البحث هو توضيح رؤية المجال الذي يمثله وقيادة الكرسي أو

إدارته ضمن المجال نفسه ، بمعنى أن كرسي البحث يولي نطاقاً محدداً من البحث أهمية خاصة في الجامعة ويخدم المجتمع بأسره. والقيادة لا تعني بالضرورة إنتاج أكبر عدد من الأبحاث، فهذا أمر لا يمكن التنبؤ به، وإنما تعني دائماً إنتاج أبحاث عالية الجودة تسهم في تقدم مجال معين من الدراسة، بالإضافة إلى توفير التدريب المناسب للجيل القادم؛ للتأكد من أن مجال البحث سيظل نشطاً وحيوياً في المستقبل.

الجزء الثالث: تجارب دول مختلفة وبعض الملاحظات:

كما سبق أن رأينا في الأجزاء الأولى من هذا القضية، لم تظهر فكرة ومفهوم كراسي البحث المخصصة لموضوعات معينة في دول محددة من فراغ، بل مرّت التجربة بأشكال ونماذج مختلفة ونجاحات متباينة. ولاستكمال المناقشة سنلقي الضوء في الجزء القادم على التجارب المختلفة لدولتين من قارتين مختلفتين، حيث نسلط الضوء على تجارب كراسي البحث في كندا وماليزيا مع بيان الفروقات بينهما.

و يمكن القول بأن الكراسي لم تكن ذات فائدة للتقدم والبحث في مجالات محددة، وإنما للتأكد من استمرار نشاطات معينة، ويختلف هذا اختلافاً جذرياً عن مفهوم كراسي البحث التي عُرفت فيما بعد.

من جهة أخرى يمكن القول أن كراسي البحث انتشرت في بعض الدول ولم تكن حكرًا على قارات أو حضارات معينة، فقد كانت كراسي (هنري لوكاس) في جامعة (كمبردج) - على سبيل المثال - إحدى أشهر الكراسي التي مولت أكثر من (١٧) عالماً بما فيهم (إسحق نيوتن) في أواخر القرن السابع عشر.

أما فيما يتعلق بتجربة كراسي البحث الحالية في دول مختلفة، فيمكننا البدء بالتجربة الكندية التي بدأ فيها

البرنامج سنة ٢٠٠٠م وذلك جزءاً من جهود الدولة لتمويل أبحاث أكثر وضمان إنجازات رفيعة المستوى للتطوير والنمو. وقد وصل عدد الكراسي حتى الآن إلى (٢٠٠٠) كرسي تقريباً. (المرجع ١) وقد خصصت الحكومة ما يزيد على (٣٠٠) مليون دولار سنوياً لتشجيع العلماء بالقدر الكافي لتمويل نشاطاتهم البحثية. وقد وصل مبلغ الإنفاق على كراسي البحث منذ استهلال البرنامج حوالي (١,٧) مليار دولار حتى سنة ٢٠٠٧م. (المرجع ٢,٣) ، وهذا البرنامج لم يكن لاجتذاب الأساتذة داخل حدود كندا فقط ، وإنما لاجتذاب العلماء من خارج كندا للانضمام إلى الجامعة والإقامة فيها لفترات طويلة.

ويوجد في التجربة الكندية نظام ذو شقين لتمويل كراسي البحث، أولهما مخصص لقياديي البحوث في العالم في مجالات علمية محددة بمبلغ تمويل يصل إلى (٢٠٠) دولار كندي سنوياً لمدة سبع سنوات، بينما يختص الشق الثاني بصغار العلماء الذين لديهم القدرة على القيادة في مجال تخصصهم، ويتم تمويلهم بمبلغ (١٠٠) دولار كندي سنوياً.

وبالنسبة للبرامج المذكورة آنفاً، وضعت الحكومة بعض الأسس والأنظمة للجامعات المستضيفة للكرسي ولسكرتارية الكرسي؛ لضمان مخرجات عالية الجودة، وللتقدم المستمر عندما يتعلق الأمر بمراجعة الالتزامات المالية. وقد جاء في الإحصاءات الأخيرة لتلك البرامج (نقلاً عن كراسي البحث الكندية) أنه أنفق (٢٦,٦٪) من مخصصات كراسي البحث على الاستقطاب من خارج كندا (حوالي ٣٥٩ منصباً). (المرجع ٣) وهذا يوضح دور هذه الكراسي في إثراء تجارب الجامعات وإعطائها سلطة استقطاب قياديي البحوث العالميين وتوفير المصادر لهم، مما يؤدي إلى النجاح لكون التمويل الثابت وحرية اختيار البحوث لا يترك لهم مجالاً للقلق على استقرار بحوثهم، بالإضافة إلى توفير الاستقرار

المالي لتخطيط طويل الأمد لبرامج البحوث.

وجاء في دراسة عن التجربة الكندية في كراسي البحث أجراها (مالايتست، آر) وآخرون (RA Malatest & Associates) (المرجع ٤) أن هناك ارتفاعاً في مخرجات كراسي البحث منذ إنشائها بنسبة (٩,٥٩٪)، بالإضافة إلى تسجيل (١١٢) براءة اختراع لها علاقة مباشرة بالنشاط الصناعي (٢٢٤) ليس لهم الحق في البراءات)، فضلاً عن اكتشاف (١٠٨) أنواع من العلاجات الجديدة، وحصول (١٤) مخترعاً على جوائز عالمية، علاوة على تدريب طلاب ما بعد مرحلة الدكتوراة وتدريب الإداريين. وقد ركز التقرير أيضاً على التعاون الذي حدث بين الجامعات ومختلف الصناعات.

كما أن دولاً مثل الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وغيرها أنشأت برامج كراسي أبحاث مماثلة منذ عدة سنوات؛ وذلك بغرض اللحاق بالتطورات الحديثة في البحث العلمي وتلبية الحاجات المتزايدة لكفاءات اقتصادية أعلى. وبالنظر إلى كل هذه التجارب يمكننا الجزم بأن التجربة الكندية كانت تجربة مؤسسية وهي الأكثر رسوخاً وتنظيماً وطموحاً، حيث إنها استهدفت جعل كندا في مصاف أعلى خمس دول في البحث والإبداع بنهاية سنة ٢٠١٠م. في حين أن كراسي البحث في الولايات المتحدة لم تكن يوماً جزءاً من مجهودات الحكومة لمساندة البحث، ولكن كانت الجامعات تديرها وتنفذها مباشرة، وكانت مسؤولية إيجاد تمويل للأبحاث تقع على المؤسسات العلمية التي كان عليها أيضاً أن تحافظ على علاقاتها مع المتبرعين. وقد اتبعت بريطانيا والمانيا أساليب مماثلة، في حين انشغلت فرنسا بعد التجربة الكندية بإجراء تغييرات جذرية على برنامج كراسي البحث.

وحيث إننا بصدد استعراض التجربة الماليزية في كراسي البحث، فإنه ينبغي إلقاء الضوء على التصنيفات المختلفة

لكراسي البحث؛ حيث وزعت أعداد الكراسي في ماليزيا بين أربع فئات:

١. كراسي البحث الدائمة: وهي التي تؤسسها الجامعات والمؤسسات التعليمية وتستمر أكثر من عشر سنوات وتحمل اسم ممول الكرسي. وقد كانت هناك أمثلة عديدة لمثل هذه الكراسي في جامعات مرموقة وأحد أشهرها كراسي بحث (هنري لوكاس) في (كامبريدج) التي يرجع تأريخها إلى ٢٤٠ عاماً مضت.

٢. كراسي البحث/المنح المؤقتة: وهي التي تستمر لما لا يقل عن ثلاث سنوات وتمول بأكثر من (٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنوياً، وتدخّل معظم كراسي البحث في الجامعات السعودية ضمن هذا التصنيف. وكما يتضح من التعريف فإن هذه الكراسي تتقيد بمدّة التمويل ويمكنها الانتهاء بعد نفاذ التمويل، وسنستعرض بالتفاصيل هذه الأنواع من الكراسي في الجزء المخصص للتجربة السعودية.

٣. كراسي المنح: وترتبط هذه الكراسي بأموال المنح أو الاستثمارات ولديها عائد سنوي في حدود (٥٠٠,٠٠٠) ريال سعودي سنوياً، كما أنها تتوقف على الشروط التي تحددها المنحة مسبقاً وشروط الممول. وتجدر الإشارة إلى أن المسلمين كانوا أول من قدّم هذا النوع من الكراسي.

٤. الكراسي الفخرية: وهذا النوع من الكراسي عادة ما تقدمه المؤسسات التي ترغب في تكريم عضو هيئة تدريس متميز له إنجازات أو اكتشافات جديدة، وعادة ما تعد هذه الكراسي تعبيراً من الجامعة على تقديرها لعضو هيئة التدريس. وليس بالضرورة أن تخصص هذه الكراسي للأكاديميين، بل يمكن أن تُمنح لأناس لهم إسهامات فعّالة في المجتمع.

والآن وقد تعرفنا على تصنيفات كراسي البحث، يمكننا أن نُعلّق على التجربة الماليزية التي وُزعت فيها منح الكراسي البحثية حسب التصنيفات المذكورة أعلاه. (المرجع ٥) . فقد أنشأت جامعة (ساراواك) ثمانية كراسي بحث متميزة بمبلغ تمويل يفوق (١٧,٠٠٠,٠٠٠) ريال سعودي خصصت لمواضيع بحث متباينة من علوم الحاسب إلى علوم الأجناس للكيمياء والطبيعة. وعلاوة على ذلك أنشأت الجامعة نفسها كراسي بحث مؤقتة تُغطّي أكثر من (٣٠) موضوعاً ذا أهمية للمجتمع المحلي والعلمي. ويمكننا النظر إلى أمثلة أعداد من الكراسي البحثية في مؤسسات علمية أخرى، إلا أننا سنركز على كراسي البحث الماليزية والدروس المستفادة منها.

لقد لوحظ أن كراسي البحث الدائمة في الجامعات الماليزية لا تتعدى (٢٠) كرسيًا، بينما يفوق عدد كراسي البحث المؤقتة (١٠٠) كرسي، ويرجع السبب في ذلك إلى أن المدة الزمنية لكراسي البحث الدائمة مفتوحة، وحتى في حال انسحاب رئيس الكرسي فإن الكرسي يستمر تحت اسم رئيس آخر. وتقوم وزارة التعليم العالي بتمويل معظم كراسي البحث، ويسهم القطاع الخاص بنسبة قليلة من التمويل. وحيث إن كراسي البحث متطلبة جداً - ولاسيما فيما يتعلق بتوقعاتها وباختيار رئيس الكرسي - فإن الرئيس يُعفى من أي أعمال ويكرس كل وقته للإشراف على نشاطات الكرسي. أما فيما يتعلق بالتقييم فإن هذه الكراسي تقدم لإدارة الجامعة المضيئة للكرسي تقريراً ربع سنوي عن تطور أعمالها يُرسل لوزارة التعليم العالي لتقييمه. ورغم أن فترة الثلاثة أشهر تعد قصيرة نسبياً لكتابة تقرير أو حتى لتحقيق أي تطور، فإنها توضح مدى التدقيق وكثرة المطالب المفروضة على هذه الكراسي.

ويمكننا القول هنا أن نقاط التحدي التي تواجه هذه الكراسي تتمثل في محدودية التمويل مقارنة بالتطلعات، إضافة إلى مسائل أخرى تتعلق بالتقييم والسلطة. وينبغي

الجزء الرابع: التجربة السعودية:

بدأ الاهتمام بكراسي البحث في المنطقة في منتصف الثمانينيات، ورغم أنه لم تكن هناك كراسي بحث في أي منشأة سعودية، فقد استخدمت المملكة العربية السعودية كراسي البحث لإطلاق سياسة الحوار مع الحضارات والثقافات الأخرى، وتسهيل الضوء على مبادئ الإسلام التي تدعو إلى السلام والوثام. لذا رعى الملك فهد هذا المسعى في إنشاء كراسي بحث، وكان من أوائل الكراسي كرسي الملك عبد العزيز في جامعة كاليفورنيا - سانتا باربرا) الذي أنشئ سنة ١٩٨٤م وترأسه الأستاذ الدكتور (ستيفن همفريز) (المشارك في كتابة هذا القضية). وتشمل الكراسي الأخرى كرسي الملك فهد في جامعة (هارفارد) (١٩٩٣م)، وكرسي الملك فهد في جامعة (لندن) (١٩٩٥م)، وكرسي الأمير نايف في جامعة (موسكو) (١٩٩٦م). ومنذ ذلك الحين تزايد الاهتمام بتمويل كراسي البحث حتى وصل حالياً إلى (٣٪) من الميزانية، وبالتالي فقد حُصصت أموال إضافية للجامعات لمساعدتها في نشاطاتها البحثية. ورغم ذلك لم يكن هناك برنامج رسمي لتمويل كراسي البحث في الجامعات السعودية مماثلة للتجربة الكندية، بل اعتمد التمويل بشكل أساس على مصادر خاصة بما فيها القادة السعوديون ورجال الأعمال وكبار شخصيات المجتمع.

لقد كان لدى المملكة العربية السعودية (٥٠) كرسي بحث في سنة ٢٠٠٧م، وازداد العدد تدريجياً حتى وصل إلى (٢٥٠) كرسي في سنة ٢٠١١م، وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإحصاءات هي نتاج مجهودات شخصية جُمعت من الجامعات والمواقع، وينبغي أن تُحدّد الأعداد بطريقة رسمية. وحسب المعلومات المتوافرة لدى المؤلفين فقد تأسس أول كراسي البحث في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في مجال الاتصالات في قسم الهندسة الكهربائية منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن.

تذكر أن السبب الرئيس لإنشاء كراسي البحث هو دعم النشاطات البحثية ذات الهدف المحدد، لذا فإن من الصعب أحياناً إيجاد تمويل لبعض الموضوعات، خاصة عندما لا يكون لها تأثير ملموس. إضافة إلى ذلك تتعدى تطلعات كراسي البحث - في معظم الأحوال - التمويل المحدود المخصص لها، ولاسيما إذا كانت عناصر المجازفة في البحث تركز على وضع أو حالة ما، وقد أدى ذلك ببعض الكراسي إلى تبني وسائل أخرى تمكن من إيجاد تمويل إضافي أو العمل على أساس ربحي، وهذا من شأنه التقليل من فائدة وتأثير تلك الكراسي. وفي جميع الأحوال، ينبغي تثقيف من يمول كراسي البحث بأهمية وتأثير كرسي البحث، ويجب عليه أن يتحلى بالصبر طوال مدة تنفيذ برامج الكرسي.

وفيما يتعلق بالسلطة على كراسي البحث، تبنت الكراسي بعض نماذج السلطة، ويبدو أن أكثر الكراسي فاعلية هي تلك التي تمتعت بحرية ومرونة أكبر في إدارة المنحة، وكانت مسؤولة مسؤولة تامة عن مخرجات الأبحاث. ويمكن تحقيق ذلك في وجود التقييم المناسب الذي بموجبه تقدم الكراسي تقارير دورية على فترات أطول عن نشاطاتها، ويجرى بعدها تقييم متكامل. وهناك تحدٍ آخر يتمثل في صياغة أهداف الكرسي؛ حيث إنها يجب أن تكون واضحة من البداية لكل من رئيس الكرسي والممول اللذين يجب أن يتوصلا إلى إتفاق مشترك عليها.

وبالنظر إلى التجارب المختلفة للدول في كراسي البحث، يتضح أنه لا يوجد نموذج واحد صحيح لإدارة الكرسي، إلا أن هذه المسألة تتوقف على هدف ونطاق كل كرسي. فالكراسي التي تشرف على برامج بحث معقدة تختلف تماماً عن الكراسي المخصصة للتدريس والأبحاث، فضلاً عن أن كراسي بحث العلوم الإنسانية تعمل بطريقة تختلف تماماً عن مثيلتها في علوم الهندسة.

ويتباين توزيع كراسي البحث في الجامعات السعودية؛ حيث توجد (٣٢) جامعة، منها (٢٤) جامعة حكومية و(٨) جامعات خاصة. وتحظى جامعة الملك سعود بأكبر عدد من كراسي البحث وصل إلى (١٢٤) كرسيًا في موضوعات مختلفة، ثم جامعة الإمام محمد بن سعود في المرتبة الثانية بـ (٤١) كرسيًا، ثم جامعة الملك عبد العزيز بـ (٢٨) كرسيًا، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن بـ (٢٥) كرسيًا. أما الجامعات الأخرى فلا يتعدى عدد كراسي البحث فيها أكثر من (٢ - ٦) كراسي لكل جامعة، هذا بالإضافة إلى أن بعض الجامعات المنشأة حديثًا التي أبدت اهتمامًا ملحوظًا بكراسي البحث، وقد حاولت إيجاد متبرعين لتمويل كراسي البحث فيها، منها جامعة حائل التي يوجد فيها ستة كراسي بحث حسب ما جاء في التقارير المنشورة، ويعد هذا العدد جيدًا إذا ما نظرنا إلى تاريخ نشأة الجامعة القصير، وقد مُولت جميعها من شخصيات من المنطقة ذاتها.

وبنظرة سريعة إلى التخصصات المختلفة لكراسي البحث في المنشآت العلمية السعودية يتضح أنها تدرج تحت أربع فئات، هي: أساسيات العلوم، والطب، والإنسانيات، والهندسة. ولا يوجد تركيز في جامعة واحدة على تخصص بعينه، بل هناك توزيع لكراسي البحث بين معظم التخصصات.

أما فيما يتعلق بمصادر التمويل فيمكن تصنيفها في أربعة مصادر مختلفة هي على وجه التحديد: أوقاف الجامعات، ووزارة التعليم العالي، والهبات، والدعم الذاتي الذي تحدته كراسي البحث نفسها. وتأتي معظم هذه المصادر من كبار الشخصيات في المجتمع أكثر منها من الشركات، وهو ما يثبت رغبة تلك الشخصيات في القيام بدورها الاجتماعي وتحمل مسؤوليتها، وهو شعور ذاتي دون أية التزامات رسمية.

إن مثل هذا التحليل يثير تساؤلًا حول المشاركة المتوقعة من الشركات؛ حيث إنها تشارك بنصيب كبير في اقتصاديات البلاد، ولذا فإن من المتوقع فعلاً أن تمول هذه الشركات النشاطات المختلفة في الجامعات، وأن تسهم بسخاء في كراسي البحث، سواء أكان ذلك لصالح اهتماماتهم الخاصة أم لحل مسألة اجتماعية مهمة.

وتتعلق إحدى مسائل فعالية وتنفيذ كراسي البحث بنموذج الأداء واختيار المنبر المناسب لتقديم نشاطاتها، وبالرجوع إلى المعلومات المتاحة لدينا عن كراسي البحث يتضح أنه لا يوجد نموذج واحد تعمل من خلاله؛ حيث إن هناك نطاقات ونشاطات متغيرة يحكمها الدعم والتمويل. وقد تم في عدة مناسبات وفي أماكن مختلفة تركيز الضوء على التجربة السعودية وعلى نموذج الأداء، كان آخرها في ورشة عمل عن كراسي البحث استضافتها جامعة الإمام في شهر مايو ٢٠١٢م. وحسب الملاحظات التي دونها كاتبها القضية، تركزت النشاطات وتتسع لتشمل نشاطات رئيس الكراسي التي خصص لها التمويل، وتدعو لتقديم المقترحات في مجال كراسي البحث. وقد لوحظ مثل هذا التنوع في كراسي أخرى في المؤسسة العلمية نفسها، كما توجد كراسي أخرى تُعنى فيها الجامعات أساتذة لإدارة نشاطات الكراسي، وتعاقدت مع علماء مرموقين للمشاركة في نشاطات كراسي البحث، تم التعاقد معهم بنصف دوام للمشاركة الجزئية في نشاطات البحث الخاصة بالكراسي. وتتبع بعض المؤسسات العلمية السعودية هذا النموذج الأخير حتى تستطيع تخطي مشكلة الرواتب العالية التي تدفع للأساتذة المرموقين عالمياً التي من شأنها أن تستنفذ موارد الكراسي بكل سهولة.

وكما أُشير آنفاً، تستطيع مصادر التمويل المتاحة تحديد اتجاهات كراسي البحث، ووضع قيود على التمويل، مما يؤدي إلى الحد من فائدة الكراسي، وهذا هو الوضع عندما تمول جامعة سعودية كرسي بحث وتضعه تحت

وضرورة إنشاء قاعدة بيانات تحوي معلومات عن كراسي البحث الموجودة في الجامعات السعودية وبعض المعلومات عن أداؤها. كما أن عقد لقاءات بين المؤسسات العلمية لاستفادة بعضها من تجارب بعض هي طريقة رائعة لتبادل الخبرات وإيجاد تقييم عادل للتجربة؛ حيث إنها لم تبدأ إلا في التسعينيات.

وعلى الرغم من أن للجامعات السعودية تجربة في كراسي البحث أطول من تجربة المؤسسات العلمية في كندا، فإنه يمكن بسهولة ملاحظة اختلاف المخرجات: فقد لوحظ أن عمل الجامعات الكندية أكثر مؤسسية، ولعل هذا ما نفتقر إليه في تجربتنا. ويجب الأخذ في الاهتمام أنه لا ينبغي جعل كراسي البحث مسؤولية اجتماعية، بل إضافة اقتصادية قد يكون لها تأثير ملحوظ على تطور الأمة بشكل عام. وبالطبع فإنه ينبغي أن توفر مختلف الجامعات قدرًا من التعلم، وأن تضع حدًا معياريًا أدنى لضمان استمرارية البرنامج، ولضمان مشاركة أطراف مختلفة على نطاق أوسع.

إشراف رئيس الكراسي بدوام كامل، بخلاف كراسي البحث السعودية الممولة في جامعات غربية. وفي كل الحالات، ينبغي على القيادة في الجامعة المضيئة لكراسي البحث تحديد اختيارات حيوية تتعلق بنماذج أداء كراسي البحث، وضمان وجود توازن بين الأداء المتوقع للكراسي والمنحة المتوافرة من المتبرع. ونحن نؤمن أن مسؤوليات مراقبة أداء كراسي البحث والتأكد من إحرازها التقدم اللازم لتحقيق ما أنشئت له، تقع على عاتق الجامعات.

ومن المفيد قبل إنهاء هذا القضية أن نلقي الضوء على إنجازات برامج كراسي البحث في الجامعات السعودية ونستخلص الدروس المستفادة من هذه التجربة. فقد لوحظ أن هناك تداخلًا واضحًا بين المؤسسات العلمية فيما يتعلق بتمويل كراسي البحث التي تخدم الأهداف نفسها، لذا نرى ضرورة وجود نوع من التنسيق بين الجامعات فيما يتعلق بكراسي البحث. ونحن لا ندعو إلى التوقف عن تمويل أي موضوع يكون ممولاً في أي مؤسسة علمية، بل نؤكد على ضرورة تجنب الازدواجية،

Ref 1: King Abdulaziz University, Research and Consultation Institute, Research Chairs

Ref 2: Wikipedia, the free encyclopedia, Canada Research Chair

Ref 3: Michele Boutin, Canada Research Chairs Program, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 16-18 April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA

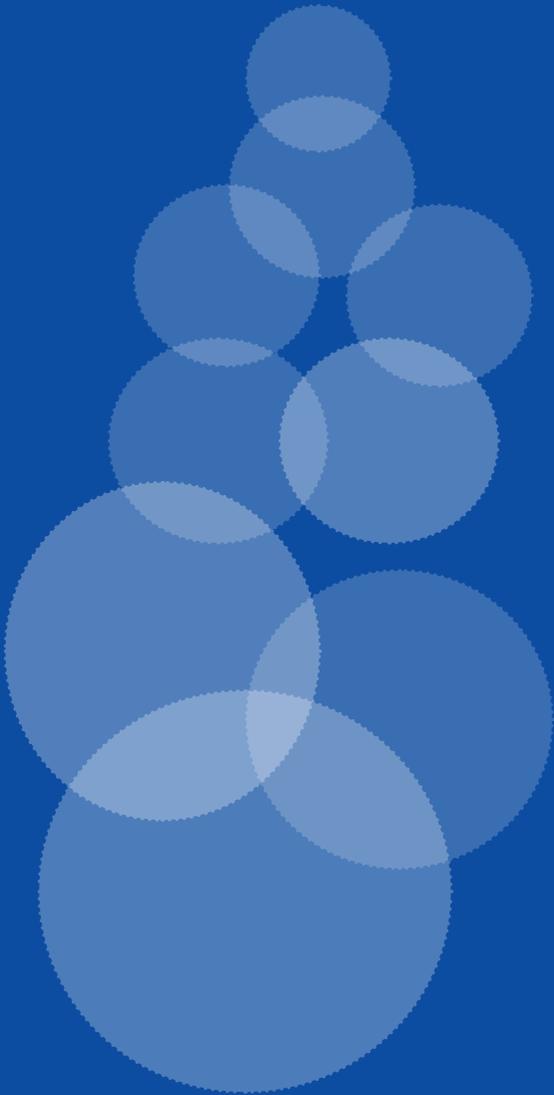
Ref 4: RA Malatest & Associates Ltd.: 5th year evaluation of Canada Research Chairs Program, "Final Evaluation Report", the Canada research chairs evaluation steering committee, (2004)

Ref 5: Saleh Al-Bagawi, Malaysian experience in Research chairs, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 16-18 April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

البحوث





مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية: شواهد من جامعة الملك سعود

د. أحمد فتحي عبدالكريم أبو كريم
أستاذ مشارك بقسم الإدارة التربوية
بكلية التربية - جامعة الملك سعود
abukaream@yahoo.com

د عبدالرحمن محمد بن علي الحبيب
أستاذ مشارك بقسم الإدارة التربوية
بكلية التربية - جامعة الملك سعود
drahabeeb@gmail.com

الكلمات المفتاحية : اخلاقيات ،البحث العلمي.

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى تعرف أخلاقيات البحث العلمي لدى طلبة الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود. تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس من حملة الدكتوراه في الكليات الإنسانية (التربية، اللغات والترجمة، الآداب، العلوم الإدارية) في جامعة الملك سعود للفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣٢/١٤٣١ هـ والبالغ عددهم (٢٥٠) فرداً. بعد توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد الدراسة، تم الحصول على (١٢٤) استجابة بنسبة حوالي (٥٠%) من كامل أفراد الدراسة، للإجابة على أسئلة الدراسة تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الدراسة، كذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي للتعرف على دلالات الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة تبعاً لمتغيراتها .

أظهرت نتائج الدراسة لتقديرات أفراد العينة على الأداة الكلية يقابل التقدير بدرجة متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي (٢,٤٨)، كما كان حال جميع مجالات الدراسة التقدير بدرجة متوسطة. أما بالنسبة للفقرات فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود خمسة فقرات ضمن التقدير بدرجة متدنية. كذلك أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأداة الكلية للدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والرتبة الأكاديمية. في ضوء ما توصلت إليه الدراسة

المعاصرون مصطلحي (Ethics) و (Morality) بمعنى البحث فيما هو صحيح أو خطأ من سلوك الإنسان (Donaldson، 1986). ويعرف ناصر (٢٠٠٤م) علم الأخلاق بأنه «العلم الذي يبحث في الأحكام القيمية التي تنصب على الأفعال الإنسانية» من حيث كونها خيراً أم شراً، صواباً أم خطأ.

وترى الغفار المشار إليها في الأستاذ (٢٠٠٤م) أن تربية الطلاب ليست مجرد تزويدهم بالمعرفة، بل بالدرجة الأولى هي نسق من القيم يسهم في تشكيل الوازع الذي يضبط السلوك، فتقتزن المعرفة النظرية بالممارسة والعمل، وتترجم المفاهيم إلى سلوكيات وقيم. والبحث العلمي لم يعد ترفاً تمارسه بعض الأمم المتقدمة، بل أصبح واجباً يحتم على الجامعة أن تنهض به، وضرورة تحتاجها البلاد النامية كما تحتاجها البلاد المتقدمة؛ بغية الوصول إلى حلول مناسبة لمشكلاتها. والجامعة معنية بشكل كبير في تطوير البحث العلمي لدى طلبتها (سنقر، ١٩٨٢م).

إن السلوك عملية إدراكية تتأتى من الأحاسيس المباشرة والتصورات المختلفة للأشياء والصفات والعلاقات أو الوقائع الاجتماعية، ومقدار التفاعل بين بيئة العمل (المواقف التي تجابه الفرد) وإدراكه وتفكيره واتجاهاته نحوها، ويكتسب الإنسان بعض القيم والاتجاهات والسلوكيات من المجتمع الذي يعيش فيه، ويتم التعامل مع الوقائع من منطلق القيم الفطرية والقيم المكتسبة على حد سواء، (عبد الله، ١٩٨٩م). ويرى يالجن (١٩٧٧م) أن مبادئ الأخلاق وقواعدها من أهم ركائز الحياة، وهي ترتبط بالعملية التربوية ارتباطاً وثيقاً. فالأخلاق الفاضلة، هي الدعامة الأولى لحفظ المجتمع؛ لأن إنسانية الإنسان تتحقق من خلالها. والأخلاق طرف أساس في التفاعل الإنساني بين المعلم والمتعلم من خلال غرس قيم النظام، والمثابرة، والإخلاص في العمل، والأمانة، والتعاون. والتعليم الجامعي مسؤول عن إعداد القيادات الفكرية والعلمية والأدبية، والمهنية في مختلف

من نتائج، أوصى الباحثان بجملة من التوصيات أهمها: ضرورة التأكيد على وجود مقرر أو جزء من مقرر يتعلق بأخلاقيات البحث العلمي في البرامج الأكاديمية للأقسام، إيلاء أهمية كبيرة للباحث العلمي، وبضرورة الاهتمام به من خلال اختياره واعداده وتدريبه وتأهيله، وضرورة إنشاء صندوق لدعم الباحثين من الطلبة المتميزين في كل كلية وجامعة دعماً للشباب وتحفيزاً لقدراتهم على البحث العلمي، كذلك ضرورة قيام وزارة التربية ومؤسسة التعليم العالي بتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث تعنى بتنمية الثقافة البحثية لدى الطلبة، وإيجاد دورية علمية لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي.

مقدمة:

إن التعليم هو أحد الوظائف الأساسية لمؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى إجراء البحوث العلمية وخدمة المجتمع. والجامعة هي واحدة من أبرز المؤسسات الاجتماعية التي تحمل لواء معركة القيم من خلال دورها في النقد الاجتماعي والأخلاقي. ومن هنا تأتي أهمية التفكير بنوعية هذه النخب القيادية والعوامل المؤثرة في أدائها، وذلك من خلال إعادة صياغة صورة الطالب الجامعي المستقبلية. فالتربية في جوهرها عملية قيمية، والمؤسسة التربوية بشكل عام تسعى إلى صقل شخصية الفرد في جميع جوانب شخصيته ضمن إطار قيمي، ومؤسسات التعليم العالي تسعى بشكل دائم إلى تقييم عائدها التربوي على المستويين الكمي والكيفي؛ حيث إن المعرفة الخاوية من القيم هي أسوأ من الجهل ذاته. كما يشير العباس (٢٠٠٧م)، إلا أن المعرفة أصبحت أهم مظاهر القوة؛ لأنها الأسلوب الأمثل للحاق بركب التقدم العلمي، وهذا يدعو إلى مزيد من الاستثمار في مجال التعليم، والبحث العلمي وبراءات الاختراع، وحماية المتفوقين، وإستراتيجيات بناء القدرات البشرية، وإعداد الباحثين والخبراء، وتشجيع الابتكار. ويستخدم الفلاسفة

مستوياتها، ولجميع مستوياتها، ولجميع مؤسسات المجتمع ومرافقه (السيد، ١٩٨٧م). والبيئة التعليمية التي تتصف بالبعد الإنساني هي البيئة التي توفر المناخ الخلقى والإيجابي الذي يعزز استمرارية الطلاب في متابعة برامجهم الدراسية الجامعية، وتطورهم الخلقى، حيث تتأثر اتجاهات نمو الطلاب بالمواقف الفكرية، والاجتماعية للمؤسسة الجامعية (Robie & Kidwell, 2003).

ويرى طنناش (١٩٩٥م) أن الجامعات هي مراكز فكرية وملتقيات حضارية وعلمية للمفكرين والباحثين والعلماء من أبناء المجتمع. ويؤمل من الجامعة أن تحقق أهدافاً تتمثل في تعليم أبناء المجتمع وإكسابهم المعارف والمهارات والقيم والاتجاهات والسلوكيات التي تؤهلهم للقيام بأدوار رئيسية في المجتمع. وهي أيضاً مراكز بحثية تعمل على دراسة المشكلات الفاعلة في المجتمع والمحتملة؛ بغية إيجاد الحلول العلمية الصحيحة. كذلك تتولى الجامعة التعليم العالي وتربية المواطنين، من أجل بناء المواطنة الصالحة في نفوسهم، وإيقاظ الوعي الحضاري فيهم، وهي أيضاً مؤسسة تقوم بالبحث العلمي. وهي في هذا إنما تشد الحقيقة وخدمة المجتمع، وتوسيع نطاق المعرفة الإنسانية (الأشقر، ٢٠٠٣م). إن الجامعة والحضارة رفيقا درب لا يفترقان؛ فالجامعة تمثل عقل الأمة وضميرها وساعدها ضد الجهل والتخلف (السمرة، ١٩٨٨م).

وتزداد أهمية التمسك بأخلاقيات البحث وقيمه لدى طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه أكثر من طلاب مرحلة البكالوريوس؛ من منطلق أن طلاب الدراسات العليا يمثلون الجماعة التربوية الصاعدة في المجتمع، حيث يقدمون إنتاجاً تربوياً ذا قوة تأثيرية مجتمعية، ويمثل هذا الإنتاج في مجمله الخطاب التربوي لدى التربويين الجدد، الذي يعبر عن جملة التصورات والمفاهيم والاقتراحات لديهم حول الواقع التربوي أو حول أحد جوانب المجتمع (الأستاذ، ٢٠٠٤م).

ويعرف طلبة (١٩٧٣م) البحث العلمي بأنه «الأسلوب المتبع للحصول على المعلومات وإثبات صحتها وربطها بمعلومات أخرى سبق معرفتها، ثم صياغتها في قاعدة أو قانون عام. ويبدأ هذا الأسلوب بالملاحظة أو الاقتناع بفكرة معينة، ثم إجراء التجربة ورصد المشاهدات واستخلاص النتائج، ثم ربط هذه النتائج بنتائج أخرى معروفة في صيغة قانون علمي أو قاعدة علمية». ويرى آخرون أن البحث العلمي هو «الفحص والتقصي المنظم لمادة أي موضوع من أجل إضافة المعلومات الناتجة إلى المعرفة الإنسانية والمعرفة الشخصية». (الخطيب، ١٩٧٥م). ويعرف البحث العلمي أيضاً بأنه «تقصُّ أو فحص دقيق لاكتشاف معلومات أو علاقات جديدة ونمو المعرفة الحالية والتحقق منها». (الشريف، ١٩٩٦م). فهو محاولة الإنسان الباحث اكتشاف المعرفة والتنقيب عنها، وفحصها والتحقق منها عن طريق التقصي والنقد والتحليل، ثم عرض مثل تلك المعرفة بشكل وافٍ ومتكامل لتسهم في إضافة جديدة في المعارف البشرية، وتسهم إسهاماً حياً وفاعلاً في مسيرة الإنسان الحضارية عن طريق التحري الوافي، والتنقيب والتفتيش عن المعلومات المطلوبة، والتجريب بغرض اكتشاف حقائق ومعلومات ومتغيرات جديدة قد تظهر للباحث (الأشقر، ٢٠٠٣م). أما مستلزمات البحث العلمي فتقتضي توافر المعايير التي تكفل الوصول بأخلاقيات البحث العلمي إلى المستوى الذي تصبح فيه المواطنة الصالحة هي أساس العمل، ومن هذه المستلزمات:

- توفير المعلومات المناسبة والدقيقة التي تخص المشكلة التي يقصدها الباحث من توفير المصادر الورقية والمصادر المحوسبة الإلكترونية.
- الاعتماد على الآراء والمعلومات الأصلية المسندة؛ حيث يجب توافر الدقة في اعتماد المعلومة.
- الاستناد والأمانة العلمية؛ لما لهذا الأمر من أهمية كبيرة في البحث العلمي، وتتركز الأمانة في جانبين الأول: التأكد من عدم تشويه الأفكار والآراء التي

نقلها الباحث، والثاني: التأكد من الإشارة إلى مصدر المعلومات الذي استقى الباحث أفكاره منه.

- مدى إسهام البحث وإضافته إلى المعرفة؛ فالباحث الجيد هو الذي يعرف كيف يبدأ من حيث انتهى الآخرون بفرض إكمال السلسلة وإضافة شيء جديد لها، يغنيها ويعزز مسيرتها (قتدلجي، ١٩٩٩م).

ويرى حمدان (١٩٨٩م) أن فساد أخلاقيات الباحث وعدم أمانته في أداء البحث وتحليل وتفسير نتائجه وتبنيه المناورة خلال ذلك للحصول على ما يريد أصلاً - بالتغاضي عما تفرزه فعلاً عينات وإجراءات البحث - يشكل أخطر التهديدات التي تواجه البحث العلمي على الإطلاق؛ حيث قد لا يتمتع الفرد هنا من اختلاق بحث تجريبي كلياً أو جزئياً، والنتيجة زيف أو سراب في الفكر الإنساني المحلي، وخراب أو تعثر لمستقبل الإنسان والمجتمع. كذلك يشير الحلو (١٩٩٧م) إلى أن توافر الأمانة العلمية، والتمتع بالموضوعية والبعد عن التحيز، وسعة الاطلاع والأفق، وعدم المغالاة في الاقتباسات، والميل إلى التوازن والالتزان هي من خصائص الباحث الجيد. وترى كل من خليل، نجوى وطه، هند (٢٠٠٢م) أن المكانة العلمية للبحوث تتوقف إلى حد بعيد على ما يتسم به العلماء والباحثون من تجرد وموضوعية ونزاهة وحياد، بالإضافة إلى الابتعاد عن انتهاك معايير وقواعد الأخلاقيات في إجراء البحوث. ويؤكد مبارك (١٩٩٢م) على بعدين أساسيين في شخصية الباحث هما استعداده من جهة وإعداده من جهة أخرى، بوصفهما عاملين أساسيين في بناء الباحث، وفيما يتعلق باستعدادات الباحث يذكر أن حب الاطلاع والعلم، وصفاء الذهن، والصبر والمثابرة، والقدرة على التخمين، والخيال والإلهام الفكري سمات ضرورية للباحث يمكن أن تنمي بالتربية والتعليم. أما ما يتعلق بمجال إعداد الباحث فإن القراءة الواعية، والإلمام بقواعد العلم، واللغة، وتقليب الأمور وتدبرها، وتنمية الفضول العلمي من القضايا الملحة لكل باحث. ويذكر يعقوب (١٩٨٦م) أن هناك شروطاً نفسية وأخلاقية وعلمية يجب أن تتوافر في

الباحث من مثل توفر الرغبة الجادة في العمل، مع وجود الصبر والصمود وسعة الصدر، والتمتع بالمعرفة والثقافة التي تساعد على النقد والتحليل، على أن يتم كل ذلك في إطار روح علمية تتسم بالإنصاف، والأمانة، والنزاهة، والموضوعية، والقدرة التنظيمية، والجرأة.

مشكلة الدراسة:

أصبح العلم العامل الحاسم في استقرار الأمم وتعاونها في بناء الحضارة الإنسانية، ولتحقيق هذه الغاية لا بد من الوصول إلى المعرفة الدقيقة المستمدة من نتائج البحوث العلمية التي تضمن التتوق في إطار التنافس الحضاري، فثمة اهتمام متزايد بدراسة أخلاقيات البحث العلمي في الجامعات؛ لما لها من تأثير فاعل في إحداث النقلة النوعية في مخرجات هذه المؤسسات. إن واقع التقيد بأخلاقيات البحث العلمي ما زال يحتاج إلى مزيد من البحوث والدراسات؛ للتعرف على اثر الالتزام بهذه الأخلاقيات على جميع الأطراف ذات العلاقة في العمل المؤسسي، فعملية رقابة تقيد الطلاب بأخلاقيات البحث العلمي عملية ليست سهلة، وتحتاج إلى قيادات واعية تأخذ بحساباتها جميع المتغيرات والمستجدات التي تحدث في العالم وقد تسهل للباحث التجاوزات المختلفة تؤثر على نوعية مخرجات الجامعة.

وقد أشارت عديد من نتائج المؤتمرات، وأوراق العمل، والدراسات على وجود مشكلات تتعلق بالجوانب البحثية لدى الطلاب. ففي دراسة علي (٢٠١١م) أشار الباحث إلى جملة من المعوقات التي توصلت إليها دراسته، منها أن «عدم معرفة الطالب بألية أو هيكلية (كيفية) إجراء البحوث أدى إلى خلل في تنظيم وترتيب تقرير البحث وضعف الثقة بالنفس لدى بعض الطلاب أدى إلى تنمية الروح الاتكالية والاعتماد الكلي على المشرف في إجراء البحث وكتابة تقرير البحث، والتضييع المفرط من قبل الطالب للوقت في أمور لا تخدم مساره التعليمي والبحثي، كذلك وجود مشكلة في مشاريع بحوث التخرج». وفي دراسة عبد الحي (٢٠٠٨م) أكد الباحث على ضرورة الاهتمام بالباحث من خلال اختياره وإعداده وتدريبه

وتأهيله، كما يرى الباحث أنه بقدر ما يتوافر للباحث العلمي من خصائص وقدرات يتطلبها إعداد البحوث العلمية وبقدر ما يمتلكه الباحث من مهارات علمية بحثية يكون نجاحه باحثاً علمياً. أما تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م) فقد أكد أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن الابتكار بوصفه سمة ذات بعد قيمي، كما يشير التقرير أيضاً إلى قلة الاقتباسات المرجعية في هذه البحوث، مما يعكس مستوى منخفضاً من الجودة. وفي ورقة العمل المقدمة من آل مقبل (٢٠١١م) أكد الباحث على أهمية الممارسة البحثية، وأوصى بضرورة تفعيل وتوثيق العلاقة بين جميع المؤسسات التعليمية، وعقد الدورات والمسابقات في مجال البحث العلمي، وتكريم المميزين، ومشاركة المؤسسات في تفعيل البرامج والدورات التي تساعد في خدمة البحث العلمي، وإنشاء وحدات خاصة في الجامعات تعنى بإرشاد الطلاب وتقديم المساعدات المعنوية والمادية عند عمل أبحاثهم. وأوضح (Reskin, 1979) المشار لها في طناش (١٩٩٥م) إلى أهمية توفير برامج دكتوراه قادرة على تدريب الطلاب على البحث العلمي، حيث ينعكس ذلك مستقبلاً على أداء هؤلاء الطلاب عند العمل في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على ما يوفره القسم الأكاديمي من مساعدات مادية، وما يوفره من موارد بحثية مختلفة. والبحوث العلمية التي تجرى في الجامعات سواء أكانت من الأساتذة العلماء أم من طلاب الدراسات العليا تضيف إلى رصيد المجتمع لعمل الوظائف الجامعية، وهي بذلك تسهم في دفع المجتمع إلى الأمام نحو التقدم والازدهار، ومواجهة التغيرات العصرية باختلاف مجالاتها (راشد، ١٩٨٨م). فالبحث العلمي عنصر أساس من عناصر التعليم الجامعي، فهو العامل الحاسم في رفع مستوى أعضاء الهيئة التدريسية في مجالات تخصصهم وفي إنجاح عملية التدريس، عدا أثره في الطلاب والمجتمع (محافظة، ٢٠٠٠م). ويعد البحث العلمي إستراتيجية للتغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والفكري؛ فهو يهتم بالأفراد والمجتمع حاضرًا

ومستقبلاً. لهذا تولي الجامعات أهمية كبيرة لعمليات البحث العلمي. إن البحث العلمي مهم لتطوير الجامعة نفسها، والعمليات التدريسية، وإعادة تنظيمها، لإعطاء حياة متجددة للدراسات العليا، ولتجديد التعليم الفكري، وإعطاء روح جديدة للجامعات. ونظرًا إلى هذه الأهمية تعمل عديد من الجامعات على تقويم البحث العلمي لديها بشكل مستمر (kogan, 1989).

ومن أهم العوامل المؤثرة في صلاحية البحث العلمي أهلية الباحث العلمية للقيام بالبحث العلمي، ويرتبط بهذا العامل كفاية معرفته النظرية والتطبيقية لمفاهيم ومبادئ وطرق وأدوات وتخطيط وتنفيذ البحث العلمي، وميوله وأخلاقياته العامة نحو البحث عمومًا والمحافظة على دقة نتائجه بوجه خاص؛ حيث إن الميول الشخصية التي يحملها الباحث العلمي تمثل تحديًا مهمًا يهدد صدق نتائج البحث العلمي، إذ تتأثر سلبًا أو إيجابًا بذلك فيما يشار إليه عادة بأثر الهالة (hala effect)، (حمدان، ١٩٨٩م). كما تشير المواثيق الأخلاقية للجمعية النفسية الأمريكية، (APA 1992) إلى مسؤولية الباحثين عن الأداء الأخلاقي في بحوثهم أو تلك التي تجرى تحت إشرافهم، كما أنه لا يسمح للباحثين القيام بأعمال بحثية لم يتدربوا عليها أو لم يعدوا لها إعدادًا جيدًا. ويؤكد حجازي (١٩٩٥م) أن هناك تدنيًا عامًا في الأخلاقيات المهنية، ويركز على بعض صور هذا التدهور في مجال العلوم الإنسانية من بحث وكتابة وتدريس ونشر... مع غياب الإلتقان وممارسة الانتحال العلمي وإساءة استخدام البحث العلمي.

ويرى كثير من الأكاديميين في التعليم العالي أن امتلاك طلاب الدراسات العليا منظومة أخلاقية وقيمية بشكل عام وإكسابهم بشكل خاص أخلاقيات البحث يعد مقياسًا يؤخذ به في مجال جودة التعليم الجامعي (الأستاذ، ٢٠٠٤م). كذلك أشار حسين (١٩٩٥م) إلى أن الأخلاقيات الأكاديمية تتأثر بصورة واضحة بمنظومة القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع وما يسود فيه من عوامل تسبب أو جديفة في التعامل مع القواعد والقوانين

وتحليلها ومناقشتها.

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة بالتحديد إلى الإجابة عن السؤالين

التاليين:

١. ما درجة التزام طلاب الكليات الإنسانية في جامعة

الملك سعود بأخلاقيات البحث العلمي من وجهة

نظر أساتذتهم؟

٢. هل تختلف درجة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي

لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود

باختلاف كل من:

• النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى).

• الرتبة الأكاديمية التي يحملها عضو هيئة التدريس.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع

الذي تتناوله. فبالإضافة إلى ما ذكر في مقدمة الدراسة،

تتناول هذه الدراسة موضوع أخلاقيات البحث العلمي

بطريقة تعتمد الخطوات الأساسية والأخلاقية لإعداد

البحث، مروراً بجميع مراحل المتعارف عليها في هذا

الجانب، ويؤمل أن تسهم نتائج هذه الدراسة في توجيه

اهتمام إدارات الكليات في الجامعات السعودية إلى

التعرف على الواقع الحالي لدى حاجة الطلاب إلى

المساعدة في تطوير ذواتهم على الصعيدين البحثي

والأخلاقي فيما يتعلق بكتابة البحوث. كما تفتح نتائج

هذه الدراسة المجال لطرح تساؤلات علمية في هذا الصدد

تبنى عليها ركائز بحوث ودراسات أخرى، كذلك يؤمل أن

تسهم هذه الدراسة في إلقاء الضوء على نقاط القوة

والضعف في مجال البحث العلمي في الكليات المقصودة،

وطرح المقترحات الضرورية لدعم وتنمية أخلاقيات

البحث العلمي لدى الطلاب؛ الأمر الذي يمكن أصحاب

القرار من المراجعة الدورية لتلك الممارسات، كما ستمثل

تغذية راجعة لهم عن تلك الكليات.

الأخلاقية. وأكد فرحات (١٩٩٥م) أن الاعتراف

بمشروعية الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي الاجتماعي

أمر لازم لزوم الأخلاق لضبط السلوك الإنساني برمته.

أما صالح (١٩٩٥م) فيرى قضية السرية والعينية في

البحث العلمي الاجتماعي بوصفها موضوعاً أخلاقياً.

ويؤكد القيسي، وآخرون (٢٠٠١م) أن مستوى وعي

المبجوثين بأخلاقيات البحث العلمي الاجتماعية لم يصل

بعد إلى مداه المطلوب، وعلى صعيد الموقف الأخلاقي

للباحث من القضايا المنهجية للبحث كشفت الدراسة

عن تدني مستوى وعي وإدراك المبجوثين لهذا المجال.

أما (ستيرن وإليوت) (Stern and Elliot, 1995) فقد

أوصيا بضرورة تطوير منهاج خاص لتدريس أخلاقيات

البحث الأكاديمي ليقوم أعضاء هيئة التدريس بتدريسه.

ويعرض سويف (١٩٩٥م) إلى المسؤولية الأخلاقية

للباحث من زاوية علاقتها بالناحية الفنية لتصميم

الأبحاث كاختيار المشكلة، وعينات الدراسة، والباحثين

المساعدين، وكفاءة الأداة ومستوى ملاءمتها، وأسباب

التحليل، مشيراً إلى أن الانحرافات، والخروقات الكثيرة

التي ترتكب بوعي، أو بدونه تمثل مظهرًا من مظاهر

الخروج على قواعد أخلاقيات البحث العلمي.

في ضوء ما تم استعراضه من الأدبيات التي تتعلق

بهذا الموضوع، تتحدد مشكلة الدراسة في تعرف أخلاقيات

البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة

الملك سعود.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تعرف أخلاقيات البحث العلمي

لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود، وقد

حددتها أداة الدراسة بخمسة مجالات هي: الأخلاقيات

المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة، والأخلاقيات

المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة،

والأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع

البيانات، والأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات

والمعلومات البحثية، والأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج

منهج الدراسة:

انتهجت الدراسة منهج البحث الوصفي لتحقيق هدفها المتمثل في تعرف أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على درجة التزام طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود بأخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذتهم (أعضاء هيئة التدريس) في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ، وما حددتها أداة الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

أخلاقيات البحث العلمي: يعرف الباحثان أخلاقيات البحث العلمي بأنها مجموعة الشروط والاحكام القيمية والمبادئ والآداب التي تحكم سلوك الطالب الباحث في الجامعة أثناء إعداده مشروع التخرج أو الرسالة أو الأطروحة في جميع مراحل بحثه، وتشتمل على المجالات الأخلاقية التالية (كما حددتها أداة الدراسة): الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة، والأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة، والأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات، والأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية، والأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها. تعريف إجرائي للبحث العلمي: «هونشاط لحل المشكلات، بحيث يؤدي إلى معرفة جديدة باستخدام طرق البحث» (Helmslader, 1970).

الإطار النظري:

إن التسليم بأهمية البحث العلمي في تطوير المجتمعات وتقدمها يقتضي التسليم أيضاً بأهمية الباحث العلمي، وبضرورة الاهتمام بحسن اختياره وإعداده وتدريبه وتأهيله؛ لأن الباحث العلمي هو الأداة لتحقيق أهداف البحث العلمي، والمنفذ لسياسات وإستراتيجيات

وخطط ومشروعات وبرامج هذا البحث، وبقدر ما يتوافر للباحث العلمي من خصائص وصفات وقدرات عقلية وانفعالية ومزاجية واجتماعية وخلقية يتطلبها العلم في مجال البحث العلمي، وبقدر ما يمتلكه من مهارات علمية بحثية، وما يتمتع به من وعي وإلمام بحاجات ومشكلات أمته ومجتمعه يكون نجاحه باحثاً علمياً، ويكون مستوى ونوعية أبحاثه، وتكون الثقة في معيائنها ونتائجها. ولما كان البحث العلمي من الأولويات التي وجدت الجامعة من أجلها كان لابد من متابعتها وتقصي جميع الجوانب المتعلقة به وعلى رأسها الأخلاقيات التي ينبغي للباحث التقيد بها أثناء إعداد دراسته. ويرى الخولي (١٩٩٦م) أن أهم المعايير الأخلاقية للبحث العلمي تتمثل في:

الثقة بالعلم والبحث العلمي، وهي الثقة بأهمية العلم في إيجاد الحلول للمشكلات التي تواجه الفرد؛ حيث تنظم الأولويات عن طريق استخدام الأسلوب العلمي ويتم إيجاد الحلول لها، فالعلم وسيلة الإنسان للوصول إلى الحقائق.

١. حب الاستطلاع والرغبة المستمرة في التعلم.
٢. اتساع الأفق العقلي.
٣. توخي الدقة في صياغة الظواهر وملاحظتها وكفاية الأدلة للوصول إلى القرارات والأحكام.
٤. البعد عن الجدل.
٥. تقبل الحقائق والبحث وراء المسببات الحقيقية للأحداث والظواهر.
٦. القدرة على التركيز وقوة الملاحظة.
٧. التحلي بالتواضع.
٨. القدرة على الصبر والتحمل.
٩. الأمانة العلمية.

أما المسؤولية الأخلاقية المتعلقة بالكفاءة العلمية للباحث كما يراها (سوفيف، ١٩٩٥م) فهي:
- اختيار المشكلة موضوع البحث: على الباحث حين يختار مشكلته أن يكون على بيئة من قيمتها ومعناها؛ بحيث يقدم أفضل استثمار ممكن لوقته وجهده وما ينفقه من أموال، والأيملي عليه أحد ما ينبغي له أن يختار للبحث

وما لا ينبغي له أن يختار.

- تصميم البحث: وهو التخطيط للبحث، ويشمل هذا التخطيط ما يلي:

- اتخاذ قرار بشأن نوع البحث الذي سوف يجريه الباحث.
- اختيار عينات البحث (حجم العينة، وعلاقتها بالمشكلة، ومناسبتها لموضوع الدراسة).
- الاستقرار على نوع الأداة التي سوف يستخدمها الباحث في جمع مشاهداته، أو بياناته، من حيث كفاءة هذه الأداة وملاءمتها.
- اختيار طرق التحليل التي سوف يستخدمها لاستخلاص النتائج.

- تفسير النتائج والتعليق عليها: ويشمل ثراء التفسير أو التعليق والقدرة الاستيعابية للتفسير، والبعد الأخلاقي للتفسير أو التعليق.

- كتابة التقرير العلمي ونشره، ويتعلق بحقوق الملكية للأفراد والمؤسسات ممن شاركوا في إجراء البحث بالجهد أو بالمال أو بالرعاية، وحق سرية معلومات المتطوعين، وما يجوز وما لا يجوز نشره حول أدوات البحث.

وفيما يتعلق بصفات الباحث يرى وصفي (٢٠٠٣م) أن صفات الباحث الجيد هي حب الاطلاع، والعلم، وصفاء الذهن، والصبر والمثابرة، والأمانة العلمية، التخمين والخيال. وقد حدد (باربر ومارتان) (Bar-ber and Mertan, 1962) عدة قيم ثقافية عامة تفضي إلى اتجاهات علمية إيجابية وهذه القيم هي: قيمة العقلانية، وقيمة المنفعة، وقيمة الفردية، وقيمة التحسينية. أما (ليبسي) (Lipsey, 1972) فقد حدد عدداً من القيم المعرفية العلمية وهي: الموضوعية، والأخذ بالإمبريقية، والتحقق، والأخذ بالطريقة العلمية، وعدم التمسك بالخطأ، والتسامح العلمي، والمعارضة. كذلك قيمة الرغبة الملحة في المعرفة والفهم، قيمة حب الاستطلاع، قيمة البحث عن المادة العلمية ومعناها، قيمة الرغبة في الإثبات والتحقق، قيمة احترام المنطق، قيمة تدارس المقدمات بعناية، قيمة تدارس النتائج بعناية

(Thelen Leverne, Kozlow James, 1976). أما

الفضلي (١٩٩٢م) فيرى أن أهم صفات الباحث الجيد هي:

١. الموهبة: وهي الاستعداد الفطري للقيام بعمل ما.
 ٢. الذهنية العلمية: وهي القدرة على التفكير تفكيراً علمياً.
 ٣. المنهجية: وهي المعرفة في أصول المنهج العلمي العام وقواعده، والقدرة على هندسة البحث وفق قوانين المنهج.
 ٤. المعرفة السليمة: وهي التخصص في موضوع البحث، أو الإلمام به إلماماً كافياً.
 ٥. الأمانة في النقل: وهي الأمانة في نقل النصوص والتوثيق.
 ٦. الصدق في كل ما يذكر في البحث.
 ٧. الصراحة في الرأي، إذ إن الباحث ناشد للحقيقة، والحقيقة لا تقبل الضبابية أو التظليل.
 ٨. الموضوعية: وهي التحرر من الأمور الذاتية الشخصية، وعدم تأثير العواطف على الدراسة.
 ٩. الوضوح: وهو الابتعاد عن الغموض وتجنب الانغلاق.
 ١٠. الأسلوبية: وهي استخدام الأسلوب العلمي في البحث.
 ١١. الأخلاقية: وهي تحلي الباحث بما يلي:
 - الصبر، حيث إن على الباحث مسؤولية تتطلب التحمل، والتحمل يتطلب الصبر.
 - احترام آراء الآخرين مهما صوّلت أو عظمت.
 - المثابرة على مواصلة البحث مهما كانت العوائق والصعوبات.
 - التواضع، حيث إن الغرور مطية الهلاك.
- ويدمج صيني (١٩٩٤م) مسؤوليات كل من الباحث والمشرّف في الدراسات العليا في إعداد رسالة الماجستير وأطروحة الدكتوراه بما يلي: اجتناب التعميمات التي لا تسندها أدلة كافية، واجتناب التحيز عند المقارنة، واجتناب المبالغات في تصوير السلبيات أو الإيجابيات، واجتناب التكرار الممل، ووضوح المعايير المستخدمة في عملية تصنيف المادة، وعدم الخروج عن جوهر الموضوع

بالإسهاب في موضوعات ثانوية، واجتناب الحشو في المتن بالنصوص المقتبسة غير الضرورية، ووضوح مدلولات المصطلحات ومصداقيتها وسياستها، والوفاء بالخطة من حيث المنهج والمضمون، وإيراد الأدلة اللازمة لمقولات الباحث، وترابط الأفكار والفقرات، والاطراد في عملية التوثيق من حيث الترتيب أو اشتغالها على المعلومات الأساسية وسهولة العودة إلى المراجع في القائمة الخاصة بها، وانضباط مضمون فقرات الاستنتاج والملخص والتوصيات مع القواعد السليمة لأصول البحث العلمي، ودقة الاقتباس المباشر والأمانة في النقل بمطابقة المنقول للأصل وتجنب التشويه بتجريد الاقتباس من سياقه، ودرجة مصداقية الاقتباسات، ودرجة عمق وتفصيل المادة العلمية المقتبسة وصلتها بتخصص موضوع البحث، وقوة الأدلة العقلية والتقليدية سواء أكانت استشهادات أم أمثلة، وسلامة البحث من الأخطاء في الحقائق العامة التي تحتاج إلى التوثيق.

ويتطلب من عضو هيئة التدريس أن يقدم من نفسه نموذجاً معرفياً وإنسانياً وسلوكياً في آن واحد على الصعيد العلمي والسلوكي والتنويري، وأن يجعل من نفسه قدوة للطلاب في التنظيم والتخطيط والمثابرة وتطوير الذات والموضوعية والأمانة والعدل وغير ذلك. وعليه أن يحثهم على الانخراط في النشاطات غير المنهجية ومشاركتهم فيها، كحضور الندوات والمسابقات، وبذلك يستطيع أن يكسب ثقتهم، مما يشكل حافزاً مهماً من حوافز استفادتهم منه وإقبالهم على ما يعلمه لهم. أما تعامله مع طلاب الدراسات العليا فإن ذلك يتطلب منه إرشادهم إلى الموضوعات العلمية التي يدرسونها ويعدون رسائلهم فيها، كما يرشدهم إلى مقالات ودراسات وكتب تناسب اهتماماتهم وموضوعات رسائلهم، ويساعدهم على الاتصال بأساتذة ومتخصصين في مجال اهتمامات الطالب ودراسته، وعليه أن يظهر ثقته بهم ويبادلهم الرأي في قضايا علمية وغير علمية، وأن يحاورهم فيما ينفعهم أو يضرهم فيشجعهم على ما يراه في مصلحتهم ويقنعهم بتجنب ما يضرهم. وفي هذا السياق فإنه ينصح

بأن تنظم الكلية لقاءات عامة دورية بين طلاب الدراسات العليا وأساتذة الكلية للبحث فيما يواجهه الطلاب من مشكلات وما يقدمونه من مقترحات لتطوير برامج الدراسات العليا (جرار، ٢٠٠٥م).

والبحث العلمي - مهما اختلفت أهدافه ومجالاته الأكاديمية أو الاجتماعية أو السلوكية - يبقى عمومًا من حيث العلم والممارسة والنتيجة أحد صيغ القياس والتقويم والبحث العلمي، ولا يخرج عن كونه سلوكًا إنسانيًا يتأثر بالمعطيات الشخصية والبيئية المنتجة له عادة، كما يؤثر بنتائجه الهادفة على البيئة المعنية به. ومن العوامل التي تؤثر على صلاحية البحث العلمي وفعالية نتائجه أهلية البحث العلمية للقيام بالبحث، وأهلية البيئة التي يجري فيها أو بواسطتها البحث، (حمدان، ١٩٨٩م). ويعد العمل البحثي جهدًا علميًا يحمل مضامين معينة ورسالة معينة تؤهله لأن يسمى خطابًا، ويقصد بالخطاب اللغة المعبرة عن جملة الرؤى والتصورات حول الواقع التربوي وصفًا وتحليلًا ونقدًا واستشرافًا لمستقبله، والخطاب البحثي يؤمل منه أن يتسم بمعايير أخلاقية معروفة، وأن يتسم الباحث بأخلاقيات البحث العلمي في كل مرحلة من مراحل عمله، مما يشكل منظومة قيمية بحثية تؤكد صدق النتائج التي تم التوصل إليها، وصدق الغاية التي من أجلها أجري البحث، حيث يرى كثير من الأكاديميين في التعليم العالي أن امتلاك طلاب الدراسات العليا منظومة أخلاقية وقيمية بشكل عام وإكسابهم بشكل خاص أخلاقيات البحث يعد مقياسًا يؤخذ به في مجال جودة التعليم الجامعي (الأستاذ، ٢٠٠٤م).

ويرى الجميل (٢٠٠٥م) في قراءة لما جاء في التقريرين الأول الخاص بالتنمية الإنسانية للدول العربية للعام ٢٠٠٢م والثاني حول الاستثمار الأجنبي في التعليم العالي أن الحاجة واضحة بجلاء إلى تحرير نظم التعليم العالي والخروج من حالة البؤس التي يعيشها هذا القطاع؛ حيث تكمن المشكلة في عمليات تحديث التعليم العالي التي من المفترض أن تواكب التغيرات والتطورات في العالم، فالجامعة هي إحدى المؤسسات الرائدة في المجتمع، وهذا

ويرى رمزون (٢٠٠٤م) أن خصائص الباحث الجيد تتمثل في: وصف خطوات البحث بشكل سليم، ومطابقة نتائج الدراسة مع الحقائق المعروفة، واتباع خطوات معروفة في عملية جمع المعلومات، والدقة في صياغة عنوان الدراسة، ووضوح فكرة الدراسة في ذهن الباحث، وقدرة الباحث المالية والزمنية والجسدية على عملية جمع المعلومات الميدانية، وكفاءة الباحث وتمتعه بالخبرات البحثية، والتفرغ وتوفير الوقت اللازم لإجراء البحث، والأمانة العلمية وتشمل الأسلوب الوافي في الكتابة واستقصاء المعلومة من البحوث مباشرة وليس من طرف آخر، والتوثيق السليم لمصادر المعلومات برد القول لصاحبه الأصلي، وتسلسل وترابط البحث، واختيار مشكلة البحث التي لم تبحث من قبل. أما حافظ (٢٠٠٤م) فيرى أن صفات الباحث العلمي أو طالب الدراسات العليا هي: القدرة على تحمل الغموض، والتفكير الناقد، ومستوى الطموح، وتحقيق الذات. والصفات الخلقية للباحث تتضمن:

١. الروح النقدية: وهي مناقشة ونقد وتنفيذ الآراء والنظريات والقوانين.
 ٢. النزاهة: وهي التجرد من الذاتية في العمل العلمي، وطرح المصالح والميول والاتجاهات الشخصية جانباً.
 ٣. الحياد: وهي الوقوف من الآراء والأفكار المتباينة والمفاهيم المتعددة والنظريات والقوانين موقف المقارن الموازن وعدم الانحياز إلى أحدها إلا بناء على تقدير موضوعي بحت.
 ٤. الثقافة الواسعة والتخصصية: وهي التخصص الدقيق بهدف التعمق في دائرة المجال المخصص للباحث.
 ٥. الموضوعية: وهي التجرد من الذاتية والأفكار المسبقة والآراء الخاصة والتحيزات الذاتية.
- ويشير فرجاني (١٩٩٥م) إلى صعوبة التصور في أن يتبنى الباحثون أخلاقيات حميدة في مجتمع لا تقوم الحياة الجامعية والبحثية فيه على نسق أخلاقي بوجه

يعني أن تكون الجامعة هي الحصان الذي يسحب العربة وليس العكس، وذلك من خلال الإشعاع الفكري والعلمي لها فيه.

أما أهم المشكلات التي يواجهها الطلاب في الدراسات العليا، وكذلك الكليات والأقسام فيما يتعلق بهذه الدراسة فيتمثل فيما يلي:

١. نقص عدد المشرفين على طلاب الدراسات العليا؛ حيث إن بعض الأقسام تعاني من هذه المشكلة خاصة مع زيادة الإقبال على برامج الدراسات العليا.
٢. ضعف قدرة بعض طلاب الدراسات العليا على استخدام الوسائل الحديثة التي تعينهم على إنجاز رسائلهم العلمية مثل الحاسب والإنترنت.
٣. تكرار بعض الموضوعات مع بعض التعديلات الشكلية في العنوان في كثير من الرسائل والأطروحات الجامعية.
٤. عدم تفرغ الطالب تفرغاً كاملاً ولو لسنة واحدة لدراسته الجامعية؛ مما يحول دون انخراطه أو استغراقه في الحياة الجامعية دراسة وبحثاً وتواصل؛ نتيجة عدم تحقيق الجامعة الشروط المادية والعملية.
٥. وظيفية المعرفة التي تصل الطلاب ليست واضحة لدى الجامعة؛ مما يشير إلى هامشية العلاقة بين الجامعة واحتياجات المجتمع، وتحديدًا ما يتعلق بخطط التنمية فيه.
٦. افتقار إستراتيجيات التدريس الجامعي إلى البحث العلمي بوصفه أسلوباً فعالاً في تدريس المواد المقررة من أجل اكتساب المعرفة وإنتاجها واستثمارها.
٧. افتقار البرامج الدراسية إلى التكاملية والتوازنية في بنائها وتنفيذها وتقويمها؛ مما قد يحول دون تحقيق الأهداف الكبيرة أو العامة للبرامج.
٨. إعادة النظر في برامج الدراسات العليا وفي الخطط الدراسية لتكون أكثر ارتباطاً واستجابة لخطط التنمية على اختلافها (جرار، ٢٠٠٥م).

- تركيز الجامعات على المهام المتعلقة بالتدريب على حساب البحث العلمي. ارتباط البحوث العلمية في الجامعات إلى درجة كبيرة بالسعي إلى الحصول على الترقيات الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي ضعف الارتباط بالمتطلبات التنموية وحاجات قطاعات الإنتاج والعمل (المصري وآخرون ٢٠٠٠م).
- حداثة البحث العلمي؛ حيث إن الأسس البحثية تتغير من باحث إلى آخر ومن جامعة إلى أخرى.
- نقص المراجع العلمية المتخصصة، مع ارتفاع أثمانها والحاجة إلى تجديدها بشكل مستمر، مع ضعف في توفير المراجع الأجنبية المتقنة.
- النظرة غير الواعية إلى أهمية البحث العلمي في المحيط الاجتماعي؛ حيث ينظر للبحث العلمي على أنه مضيعة للوقت والجهد والمال.
- نقص أو غياب الحوافز المادية والإدارية التي تشجع وتحفز النخبة العلمية على العطاء والابتكار (عليما، وعاشور، ٢٠٠٠م).
- عدم إسهام عملية التنشئة الأكاديمية في أقسام الجامعات في تنمية المهارات البحثية والتحليلية للطلاب وطلاب الدراسات العليا بخاصة. كذلك فقر المكتبات الجامعية إلى حد كبير (الحسيني، ١٩٩٥م).

الدراسات السابقة:

سيتم فيما يلي عرض بعض الدراسات العربية والأجنبية، ونتائج المؤتمرات التي تناولت موضوع الدراسة، مرتبة حسب التسلسل الزمني بدءاً بالأحدث:

الدراسات العربية:

في رحاب جامعة اليرموك خلال الفترة (٢٨-٣٠ آذار ٢٠١١)، عقدت المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع جامعة اليرموك المؤتمر العربي الأول تحت شعار «الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن

عام. وفي الاتجاه ذاته يشير حسين (١٩٩٥م) إلى أن الأخلاقيات الأكاديمية تتأثر بصورة واضحة بمنظومة القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، وما يسود فيه من عوامل تسبب أو جدية في التعامل مع القواعد والقوانين الأخلاقية. ويشير فرحات (١٩٩٥م) إلى أن الاعتراف بمشروعية الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي الاجتماعي أمر لازم لزوم الأخلاق لضبط السلوك الإنساني برمته. ويعرض سويف (١٩٩٥م) إلى المسؤولية الأخلاقية للباحث من زاوية علاقتها بالناحية الفنية لتصميم الأبحاث كاختيار المشكلة، وعينات الدراسة، والباحثين المساعدين وكفاءة الأداة ومستوى ملاءمتها، وأسباب التحليل، مشيراً إلى أن الانحرافات، والخروقات الكثيرة التي تُرتكب بوعي، أو بدونه تمثل مظهرًا من مظاهر الخروج على قواعد أخلاقيات البحث العلمي، وتناولت صالح (١٩٩٥م) قضية السرية والعلنية في البحث العلمي الاجتماعي باعتبارها موضوعاً أخلاقياً ما زال يحظى باهتمام المعنيين بالعلم الاجتماعي انطلاقاً من أن علانية البحث ونشر المعرفة العلمية وتبادل الخبرة ونتائج البحوث والنقد العلمي.

ويرى كثيرون أن البحث العلمي في الجامعات يواجه مجموعة من الصعوبات والتحديات يمكن إجمالها فيما يلي:

- عدم قناعة صانعي القرار وأصحاب القطاعات الإنتاجية بالبحث العلمي ومؤسساته (البطيخي والعكشة، ٢٠٠٠م).
- محدودية الموارد المالية المتاحة للجامعات لأغراض البحث العلمي، سواء أكانت من مصادرها الذاتية أم من مصادر أخرى مختلفة.
- ضعف الدعم الذي تقدمه مؤسسات العمل والإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة للبحث العلمي.
- نقص عدد العلماء والاختصاصيين المؤهلين لإجراء البحوث العلمية.

مدى ممارسة الطالب الجامعي المهارة البحثية، والتعرف على المعوقات ومن ثم الوصول إلى الحلول. وقد خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- تفعيل وتوثيق العلاقة بين جميع المؤسسات التعليمية ابتداء من مؤسسات التعليم العام وانتهاء بمؤسسات التعليم العالي.
- عقد الدورات والمسابقات في مجال البحث العلمي وتكريم المميزين.
- مشاركة رموز المجتمع في تفعيل البرامج والدورات التي تساعد في خدمة البحث العلمي.
- إنشاء وحدات خاصة في الجامعات تعنى بإرشاد الطلاب وتقديم المساعدات المعنوية والمادية عند عمل الأبحاث.
- قيام الباحث بتطوير العمل بالورقة الحالية إلى عمل دراسة بحثية ميدانية للتعرف على الواقع، ومن ثم وضع المقترحات بعد ذلك.

وفي دراسة علي (٢٠١١م) عُرّف البحث بأنه كل ما يكلف به الطالب في المرحلة المنتهية من الدراسة الجامعية، ويسمى مشاريع البحوث. وتكمن أهميتها لكونها واحدة من المستلزمات الأساسية لنيل شهادة التخرج. ويقصد من مشاريع البحوث تدريب الطالب على كيفية إعداد البحوث تمهيداً لإعداد بحوث الماجستير والدكتوراه، وتعويد الطالب على التنقيب عن الحقائق واكتشاف آفاق جديدة من المعرفة، والتعبير عن آرائه بحرية وصراحة، وقد استخدمت الباحثة الاستبانة أداة للدراسة؛ حيث صممت في ضوء معطيات الأدبيات التربوية ومؤشرات الميدان، وتضمنت (٣٩) فقرة، توزعت على ثلاثة محاور هي:

١. مجال معوقات مصدرها شخصية الطالب ومستواه العلمي.
٢. مجال معوقات مصدرها إدارة القسم والجامعة والدوائر الحكومية.
٣. مجال معوقات في شخصية المشرف وأعضاء لجنة المناقشة.

العربي»، وخلص المشاركون في المؤتمر من الباحثين والأكاديميين والخبراء في حقول المعرفة المختلفة من اثنتي عشرة دولة عربية، ومن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، إلى أن هناك فجوة معرفية بين العالم المتقدم والوطن العربي انعكست على مستوى الحياة في كافة مناحيها، وخاصة محدودية الإفادة من التطور التقني الذي ينعم به الغرب، ومحدودية الدور الذي يضطلع به البحث العلمي وتطبيقاته المختلفة في تنمية المنطقة العربية وفي مقدمتها الاستثمار في العنصر البشري، بما في ذلك الولوج إلى اقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين، وتواضع البحث العلمي في الوطن العربي وغيابه في الأولوية الوطنية في الأقطار العربية. كما دعا المشاركون إلى أن يحاكي البحث العلمي في الأقطار العربية حاجات المجتمعات العربية، وأن ينطلق من البيئة العربية، وفي ذات الوقت يعظم الاستفادة من تجارب الآخرين من الدول الصناعية المتقدمة. كما أكد المشاركون على ضرورة بناء شراكات بين علماء الأمة وباحثيها ومؤسسات الصناعة والتصنيع؛ تحقيقاً لتنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. وقد انتهى المشاركون إلى عدة توصيات منها: إنشاء صندوق لدعم وتمويل البحث العلمي في الوطن العربي، وضرورة إنشاء صندوق لدعم الباحثين من الطلاب المتميزين في كل جامعة، دعماً للشباب وتحفيزاً لقدراتهم على البحث العلمي، وقيام وزارات التربية ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية بتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث تعنى بتنمية الثقافة البحثية لدى الطلاب، إضافة إلى تكفّل الدول العربية بحرية البحث العلمي فيها، بما في ذلك إزالة أية عقبات في وجه إجراء بحوث مشتركة مع باحثين ومؤسسات بحث عالمية مرموقة.

وفي المؤتمر السابق ذكره، هدفت ورقة العمل المقدمة من آل مقبل (٢٠١١م) إلى الوقوف على أهمية الممارسة البحثية للطالب الجامعي من خلال الاطلاع على الأدبيات للتعرف على أهمية البحث العلمي وممارسته، والوقوف على بعض الدراسات السابقة التي تبحث في

وقد أسفرت الدراسة عن تأكيد أعضاء هيئة التدريس على وجود مجموعة من المعوقات التي تحول دون تحقيق مشاريع بحوث التخرج أهدافها، وخاصة المعوقات الإدارية والمعوقات التي مصدرها شخصية الطالب ومستواه العلمي. ومن أبرز المعوقات التي توصلت إليها الدراسة:

١. عدم معرفة الطالب بألية أو هيكلية (كيفية) إجراء البحوث؛ مما أدى إلى خلل في تنظيم وترتيب تقرير البحث.
٢. ضعف الثقة بالنفس لدى بعض الطلاب؛ مما أدى إلى تنمية الروح الاتكالية والاعتماد الكلي على المشرف في إجراء البحث وكتابة تقريره.
٣. التضيق المفرط للوقت في أمور لا تخدم المسار التعليمي والبحثي للطالب.
٤. بقاء مشاريع بحوث التخرج في أدراج مكتبة الكلية دون الاستفادة منها، على الرغم من الجهد الكبير المبذول في إجرائها.
٥. إلزام التدريسيين بالإشراف على أكثر من مشروع بحثي واحد.

وفي دراسة عبد الحي (٢٠٠٨م) التي هدفت إلى التعرف على أخلاقيات البحث العلمي المراد اتباعها، وموقف الباحث العلمي في الوطن العربي منها، خلصت الدراسة إلى أن هناك أهمية كبيرة للباحث العلمي، وضرورة الاهتمام به من خلال اختياره وإعداده وتدريبه وتأهيله. كما يرى الباحث أنه بقدر ما يتوافر للباحث العلمي من خصائص وقدرات يتطلبها إعداد البحوث العلمية وبقدر ما يمتلكه الباحث من مهارات علمية بحثية يكون نجاحه باحثاً علمياً. كذلك خرجت الدراسة إلى أن من أهم العوامل المؤثرة على صلاحية البحث وفعالية نتائجه أهلية الباحث العلمية للقيام بالبحث، وأهلية البيئة التي يجري فيها البحث، وعلى الباحث العربي إن يتفاعل مع الظروف والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية والأمنية ويتأثر ويؤثر فيها. وفي دراسة (لابن) وآخرين (lapin et al, 2003) هدفت

إلى بناء أنموذج لجعل مادة البحث العلمي أكثر فاعلية لجعل هذا الأنموذج مادة تدريسية في المنهاج الأساسي للمدارس، وقد طبقت الدراسة على الأكاديمية الروسية للعلوم، ومعهد علم الاجتماع في موسكو، وشمل طلاباً متدربين وخريجين. وأشارت نتائج الدراسة إلى إمكانات الطلاب ومدى إسهامهم في المشروع، كما أظهرت النتائج المشاركة المكثفة للطلاب وتوافر الحافز والفضول لدى بعضهم للحصول على المعلومة، وهو ما حقق الرضا لديهم عن أنفسهم وهو دافعهم للبحث.

ويشير تقرير التنمية الإنسانية العربية (٢٠٠٣م) إلى أنه رغم الزيادة في عدد البحوث العربية إلا أن النشاط البحثي العربي ما زال بعيداً عن الابتكار ليكون سمة ذات بعد قيمي، كما يشير التقرير أيضاً إلى قلة الاقتباسات المرجعية في هذه البحوث مما يعكس مستوى منخفضاً من الجودة. وتوصل التقرير إلى أن أهم المسؤوليات والمبادئ والقواعد الأخلاقية التي تتضمنها الموثيق الأخلاقية في مجال البحث العلمي هي ما يلي:

١. المسؤوليات العامة تجاه الجامعات والأفراد الخاضعين للدراسة (الخصوصية، والسلامة والرعاية، وحفظ الحقوق) وتجاه الجمهور العام (الحس السياسي والاجتماعي، وترشيد السياسة العامة، والنزاهة والإنصاف)، وتجاه التخصص (الأمانة وعدم التحيز)، وتجاه أصحاب المشروعات والهيئات المشرفة على البحوث (الأمانة، وعدم قبول الشروط التي تتعارض مع الأخلاقيات المهنية)، وتجاه الحكومات (الأمانة، والصدق، وعدم التنازل عن الأخلاقيات).
٢. القواعد الأساسية وأفضل السبل للتعامل في المواقف الخاصة بعلاقتهم بالمبجوثين والزلاء والمستخدمين والعملاء والسلطات العامة. ومن أبرز القواعد: الموضوعية والنزاهة في ممارسة البحث، ومراعاة حقوق مجتمع البحث، ونشر واتباع تعاليم المنهج العلمي في البحث، وتوضيح الالتزامات والأدوار والحقوق.

إلى أن مستوى وعي الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي الاجتماعية لم يصل بعد إلى مدها المطلوب. وعلى صعيد الموقف الأخلاقي للباحث من القضايا المنهجية للبحث كشفت الدراسة عن تدني مستوى وعي وإدراك الباحثين لهذا المجال، أما محور الخصائص الأخلاقية للباحثين في العلوم الاجتماعية فقد مثلت حالة أفضل مقارنة بالاستجابة في محوري الموقف الأخلاقي من قضايا الفرد والمجتمع، والموقف الأخلاقي من القضايا المنهجية؛ حيث أشارت نتائج الدراسة إلى أن الاتجاه العام للمبجوثين يميل نحو التأكيد على الخصائص الأخلاقية التي ينبغي أن يتمتع بها الباحث العلمي. كما أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي المبجوثين بأخلاقيات البحث العلمي وفقاً لمتغيرات الكلية، والجنس، واللقب العلمي، والمؤهل العلمي.

الدراسات الأجنبية:

أجرى (زوبوفا) (Zubova) وآخرون (٢٠٠٩م) دراسة بعنوان "طلاب الكلية الخريجون: توجهات نحو البحث العلمي". وهدفت الدراسة إلى التعرف على آراء الطلاب الروس نحو رغبتهم في إجراء ومزاولة نشاطات البحث العلمي بعد الانتهاء من الدراسة الجامعية. وقد أبدى أكثر من نصف العينة التي شملتها الدراسة رغبتهم وحبهم لمواصلة دراستهم أو أن لديهم خطة للجمع بين مواصلة الدراسة والعمل، وأكد هؤلاء رغبتهم في العمل في البحث العلمي ونشاطات البحوث مقارنة بأولئك الذين أرادوا العمل في نشاطات أخرى. أما دراسة (Pečiuliauskienė, 2008) بعنوان «قدرات المعلمين في مجال البحوث وتسيير النشاط البحثي: دراسة مقارنة» لتحديد موقف جامعة (فيلنيوس) في ليتوانيا نحو النشاط البحثي ضمن ممارسة التدريس في المدارس الشاملة، فقد أظهرت تميز النشاطات البحثية باتجاهين، الأول هو وجود علاقة مباشرة بعملية البحث العلمي، وارتباط الآخر بنتائج الممارسات التعليمية. وقد أتيح للمعلمين المشاركة في إجراء البحوث العلمية، كما دُعمت

٣. قواعد السلوك والمبادئ الأخلاقية المتضمنة، والكفاءة في العمل، وحماية مصالح من يعلمون معهم، والنزاهة في مجالات التطبيق، واحترام حقوق وكرامة الأفراد، والاهتمام بمصالح الآخرين، ومراعاة المسؤولية نحو المجتمع، والتزويد بالخبرة ورفع مستوى الكفاءة المهنية، وعدم التحيز، والحفاظ على الخصوصية والسرية، والحصول على موافقة المؤسسة قبل إجراء البحث، وتقديم معلومات دقيقة عن خطة البحث، والالتزام بالخطة بعد الموافقة عليها.

٤. الأخلاقيات المهنية المنظمة لعمل البحث، ولاسيما مراعاة المسؤولية المهنية، والمساعدة في حماية حقوق الإنسان، والمسؤولية تجاه التخصص العلمي بالبحث عن المعرفة، والاجتهاد النقدي، وتحسين الكفاءة العلمية، وتعزيز السلوك الأكاديمي النزاهة، ومراعاة حقوق المجتمع والالتزام نحو المواطن، وحرية البحث العلمي، ومراعاة مناهج البحث.

وترى كل من خليل، وطه (٢٠٠٢م) في تحليل أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي الأبعاد والقضايا الأساسية. من خلال المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية في قسم بحوث وقياسات الرأي العام. أن قواعد ومعايير البحث العلمي تتضمن مبادئ الممارسة الأخلاقية ومسؤوليات إزاء المستجيبين والباحثين الميدانيين وفريق العمل البحثي، ومراعاة مبدأ المنافسة العادلة مع الزملاء والكفاءة، والحفاظ على سرية كافة المعلومات التي من شأنها أن تحدد هوية المستجيبين واستجاباتهم، ومراعاة الدقة والمنهجية، ومراعاة الأمانة والموضوعية في الاستطلاعات. وفي دراسة أجراها القيسي، وآخرون (٢٠٠١م) بعنوان «مستوى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي: دراسة ميدانية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي الآداب والتربية - عدن»، تكون مجتمع الدراسة فيها من جميع أعضاء هيئة التدريس في كليتي التربية - عدن والآداب من حملة شهادة الماجستير واللقب العلمي (أستاذ مساعد) فما فوق، أشارت نتائج الدراسة

المشاريع القائمة على أساس البحث العلمي وعلى المستوى الوطني، فضلاً عن إجراء دراسات وظيفية متخصصة للحصول على درجة علمية. وتم الكشف عن النشاطات البحثية للمعلمين في الممارسات التعليمية التي تعكس التجربة وتوسيعها من خلال جعلهم يستخدمون تقنيات تعليم مبتكرة. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود ضعف في نشاطات بحوث المعلمين، إلا أنهم يوظفون الممارسات البحثية في تدريسهم، ويشاركون في عمليات نشاطات البحوث، إضافة إلى الإشراف على المشاريع البحثية التي يقوم بها الطلاب في المدرسة الشاملة. وكانت النسبة المئوية لهؤلاء المعلمين هي أربعة أخماس المستطلعين الذين يشاركون في البحوث التربوية. وأظهرت الدراسة كذلك أن مهارات الطلاب جيدة في مجال البحوث (تنفيذ وكتابة التقارير البحثية)، ومع ذلك أشارت الدراسة إلى أن ثلثهم لم تنشر نتائج أبحاثهم الدراسية. وبمقارنة مواقف المستطلعين نحو البحوث، أظهرت الدراسة فيما يتعلق بالكفاءات وتنفيذ منهجية البحث العلمي إحصائياً اختلافات كبيرة في جميع الحالات، ويعزى هذا الاختلاف إلى أن واقع الطلاب فيما يتعلق بقدراتهم في ممارسة البحوث أكثر إيجابية من مجرد القيام بتعليمهم النشاط البحثي. وأجرى (أندرسون) (Anderson, 1998) دراسة بعنوان «موضوعات أخلاقية وأساسها الفرد: دراسة مقارنة» هدفت إلى تعرّف المشاكل الأخلاقية في مجال البحث بما في ذلك فهم الذات. وناقشت الدراسة بعض المشاكل الأخلاقية المتعلقة بالباحث وتحديد عدد من المعايير الأخلاقية في كتابة البحوث، والمشاكل التي يواجهها الباحث. أما دراسة (ياورث) (yea, 1997) فقد هدفت إلى التعرف على أخلاقيات ومبادئ البحث في الإدارة الأكاديمية، حيث توصلت الدراسة إلى بعض وجهات النظر حول موضوعات مختلفة من مثل كيفية صياغة القرارات وفق المعايير والمبادئ الأخلاقية كالعدل والإخلاص في العمل والإيمان

به، وبعض الجوانب المسلكية للبحث التربوي. وأجرى (ستيرن وإليوت) (Stern and Elliot, 1995) دراسة هدفت إلى تطوير منهاج خاص لتدريس أخلاقيات البحث الأكاديمي ليقوم أعضاء هيئة التدريس بتدريسه. وأوصت الدراسة بوجود العمل على تطوير واستخدام الوسائل الضرورية لأخلاقيات البحث، وتدريس أعضاء هيئة التدريس أخلاقيات البحث التربوي باتجاهين علمي وفلسفي، والعمل بصورة جماعية، وتحليل وتفسير الموضوعات النظرية. وقام (أوليفير) (Olivier, 1992) بدراسة بعنوان «مقاييس الأخلاق في الجمعية الأمريكية للبحث التربوي» هدفت إلى تقييم مقاييس أخلاقية معتمدة لدى الجمعية وتطبيقها في التعليم العالي. وأسفرت الدراسة عن تطوير مبادئ إرشادية للبحث التربوي وتطبيقها في التعليم العالي ومن هذه المبادئ:

١. مسؤوليات البحث التربوي.
٢. المؤسسة ودورها في البحث التربوي.
٣. التفتح والفهم الذهني.
٤. التحرير والمراجعة.
٥. مدى الإفادة من نتائج الدراسات الأخرى.

إجراءات الدراسة:

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس من حملة شهادة الدكتوراه في الكليات الإنسانية (التربوية، اللغات والترجمة، الآداب، إدارة الأعمال) من الذين يشرفون على الرسائل العلمية في جامعة الملك سعود في الفصل الدراسي الثاني للعام الدراسي ١٤٣١/١٤٣٢ هـ البالغ عددهم (٢٩١) عضواً. وبعد توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد الدراسة، تم الحصول على (١٢٤) استجابة بنسبة (٤٣%) تقريباً من جميع أفراد الدراسة، ويبين الجدول (١) توزيع أفراد عينة الدراسة

وفقاً لمتغيرات النوع الاجتماعي، والرتبة الأكاديمية:

جدول (١)

توزع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيراتها

المتغير	المستويات التصنيفية	العدد	النسبة المئوية
النوع الاجتماعي	ذكر	٦٧	٪٥٤
	أنثى	٥٧	٪٤٦
	المجموع	١٢٤	٪١٠٠
الرتبة الأكاديمية	أستاذ	٢٠	٪١٦
	أستاذ مشارك	٥٦	٪٤٥
	أستاذ مساعد	٤٨	٪٣٩
المجموع		١٢٤	٪١٠٠

أداة الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة طوّر الباحثان أداة الدراسة لتكون وسيلة للحصول على المعلومات المتعلقة بقضية البحث بالاعتماد على الأدب النظري المتصل بالدراسة من خلال مراجعة الدراسات والأبحاث السابقة وأوراق العمل والدوريات والمؤتمرات. وكان عدد فقرات الاستبانة (٦٠) فقرة، وتكونت من خمسة مجالات هي: الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة، والأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة، والأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات، والأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية، والأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها. ويبين الجدول (٢) مجالات الاستبانة وعدد فقراتها وأرقام الفقرات بصورتها النهائية:

جدول (٢)

مجالات الاستبانة وعدد فقراتها بصورتها النهائية

الرقم	المجال	عدد الفقرات	أرقام الفقرات
١	الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة.	١٠	١-١٠
٢	الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة.	٢٠	١١-٣٠
٣	الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.	١٥	٣١-٤٥
٤	الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية.	٧	٤٦-٥٢
٥	الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها	٨	٥٣-٦٠

وقد استخدم سلم (ليكرت) الخماسي في الإجابة عن فقرات الأداة المستخدمة وحسب الأوزان المبينة إزاء كل إجابة (عالية جداً: ٥، عالية: ٤، متوسطة: ٣، متدنية: ٢، متدنية جداً: ١).

إجراءات تصحيح أداة الدراسة:

قُسم واقع أخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود لدى أفراد مجتمع الدراسة إلى ثلاثة مستويات: (مرتفع، متوسط، متدني)؛ وذلك استناداً إلى سلم (ليكرت) الخماسي، حيث أعطي البديل (عالية جداً) خمس درجات، والبديل (عالية) أربع درجات، والبديل (متوسطة) ثلاث درجات، والبديل (متدنية) درجتين، والبديل (متدنية جداً) درجة واحدة.

وقد حدد طول الفئة بالمعادلة التالية:

طول الفئة = القيمة العليا - القيمة الدنيا / عدد المستويات

$$= (5 - 1) / 3 = 1.33 \text{ وعليه فإن:}$$

مدى الفئة المتدنية من 1 - 2.33

مدى الفئة المتوسطة من 2.34 - 3.66

مدى الفئة العالية من 3.67 - 5

صدق الأداة:

للتأكد من صدق الأداة عرضت الاستبانة على عدد من المحكمين من أساتذة الجامعات؛ حيث طلب من المحكمين دراسة محتواها وبيان آرائهم حول وضوح ودقة صياغة الجمل والبنود، ومدى شمول محتوى الاستبانة أخلاقيات مهنة التربية والتعليم، والصدق في التعبير عنها، ومدى شمول ومناسبة الفقرات للمجال الذي تتبعه، ومدى ارتباط الفقرات بالمجال المدرجة تحته، وأي اقتراحات أو إضافات للمجالات أو الفقرات التي يرى المحكم ضرورة وجودها. وقد أسفر هذا عن بعض الملاحظات التي عمل بها لزيادة دقة الاستبانة في قياس متغيرات البحث.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة احتُسب معامل الاتساق الداخلي باستخدام معامل (كرونباخ ألفا) للأداة ككل ولمجالاتها الخمسة، وبين الجدول (3) معاملات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، إذ تراوحت بين (0.89 - 0.98):

جدول (3)

معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة

رقم المجال	المجال	قيمة (كرونباخ ألفا)
1	الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة.	0.88
2	الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة.	0.94
3	الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.	0.96
4	الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية.	0.95
5	الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.	0.98
	الاتساق الكلي لمجالات الدراسة	0.97

متغيرات الدراسة:

لقد شملت الدراسة متغيرين مستقلين ومتغيرًا تابعًا واحدًا.

١. المتغيرات المستقلة وهي مستويان:

أ - النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى).

ب - الرتبة الأكاديمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).

٢. المتغير التابع:

درجة التزام طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود بأخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذتهم.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على كل مجال من مجالات الدراسة، كما استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتحليل التباين الأحادي للتعرف على دلالات الفروق بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة على مجالات أداة الدراسة وفقًا لمتغيرات النوع الاجتماعي والرتبة العلمية.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

جمعت البيانات بواسطة أداة الدراسة، وسيتم عرضها وفقًا لأسئلة الدراسة.

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة التزام طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود بأخلاقيات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذتهم؟

وللإجابة عن هذا السؤال احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الدراسة والأداة الكلية، حيث كانت كما هي موضحة في الجدول (٤):

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على مجالات الدراسة والأداة الكلية

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب المجال حسب القوة (الرتبة)	المستوى
١	الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة.	٢,٦٢	٠,٥٧	١	متوسط
٢	الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة.	٢,٤٨	٠,٥٩	٢	متوسط
٣	الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات.	٢,٤٦	٠,٦٩	٣	متوسط
٤	الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية.	٢,٤٠	٠,٦٨	٥	متوسط
٥	الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها.	٢,٤٣	٠,٧٠	٤	متوسط
	الأداة الكلية	٢,٤٨	٠,٥٩	متوسط	

يبين الجدول السابق أن المجال الأول "الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة" قد احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٦٢) وانحراف معياري (٠,٥٧)، وجاء المجال الثاني "الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٤٨) وانحراف معياري (٠,٥٩)، وجاء المجال الثالث "الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات" فقد احتل المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٢,٤٦) وانحراف معياري (٠,٦٩) أما المجال الرابع "الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية" فقد احتل المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (٢,٤٠) وانحراف معياري (٠,٦٨)، وأما المجال الخامس "الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها" فقد احتل المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٤٣) وانحراف معياري (٠,٧٠). وقد بلغت تقديرات أفراد العينة على الأداة الكلية (٢,٤٨) بانحراف معياري (٠,٥٩)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة، كما كان حال جميع مجالات الدراسة.

تعميماً على هذه النتائج، يلاحظ من الجدول (٤) أن متوسطات المجالات كلها جاءت في مدى الفئة المتوسطة وتراوحت بين (٢,٤٣-٢,٦٢)، كما يلاحظ أن متوسطات المجالات المتعلقة بالدراسة الميدانية وهي المجالات (الثالث، والرابع، والخامس)، جاءت متوسطاتها أقل من غيرها من المجالات، وقد يفسر ذلك بأن الأعمال البحثية المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة هي جوهر العمل البحثي، وبذلك تعد المحك الرئيس للالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، وهذا يقودنا إلى ملاحظة افتقار مقررات الأقسام الأكاديمية في البحث العلمي إلى وجود محتوى متخصص في أخلاقيات البحث العلمي. وهذا يشير إلى

أن صلاحية البحث وفعالية نتائجه تعتمد على الأهلية العلمية للباحث لإجراء البحث، وأهلية البيئة التي يجري فيها البحث. وهذا ما أكده حمدان (١٩٨٩م) من حيث كفاية الباحث ومعرفته النظرية والتطبيقية لمفاهيم ومبادئ وطرق وأدوات وتخطيط وتنفيذ البحث العلمي، وميوله وأخلاقياته العامة نحو البحث عموماً، والمحافظة على دقة نتائجه بوجه خاص. واتفقت نتائج الدراسة مع كثير من نتائج الدراسات السابقة ونتائج المؤتمرات وأوراق العمل مثل دراسة (القيسي وآخرين، ٢٠٠١م)، ودراسة (فرجاني، ١٩٩٥م)، ودراسة (حسين، ١٩٩٥م)، ودراسة (فرحات، ١٩٩٥م) التي أكدت على أهمية الضوابط الأخلاقية للبحث العلمي. وهذا أيضاً ما أكدته دراسة سوييف (١٩٩٥م) من حيث المسؤولية الأخلاقية للباحث من زاوية علاقتها بالناحية الفنية لتصميم الأبحاث والخروقات الكثيرة التي ترتكب بوعي، أو بدونه مما يمثل مظهراً من مظاهر الخروج على قواعد أخلاقيات البحث العلمي.

النتائج المتعلقة بدرجة التزام طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود بأخلاقيات البحث العلمي من

وجهة نظر أساتذتهم بحسب مجالات الدراسة:

للإجابة عن هذا السؤال احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجالات الدراسة حيث جاءت على النحو التالي:

أ- المجال الأول: الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال كما هي موضحة في الجدول (٥):

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجال الأخلاقيات المتعلقة باختيار الموضوع وإعداد الخطة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يختار الطلاب موضوعات دراستهم بناء على قيمتها العلمية.	٢,٧٠	٠,٩٢	٥	متوسط
	يشير الطلاب إلى الدراسات التي سبقتهم في دراسة المشكلة نفسها.	٢,٣٥	٠,٧٥	٩	متوسط
	يختار الطلاب موضوعات تكررت دراستها لوجود فائدة شخصية تبرر ذلك.	٢,٧٦	٠,٨٩	٤	متوسط
	يعد الطلاب خطط دراستهم بعد الاطلاع الكافي على جوانب الموضوع المتعلقة بالدراسة.	٢,٧٨	٠,٩٠	٣	متوسط
	يلتزم الطلاب في إعدادهم خطة دراستهم بمعايير المنهج العلمي وإجراءاته.	٢,٥١	٠,٨٨	٨	متوسط
	يعتمد الطلاب على جهدهم الذاتي في إعداد خطة الدراسة بدلاً من الاعتماد كلياً أو جزئياً على خطط بحوث مشابهة سابقة.	٢,٨٥	٠,٥٧	١	متوسط
	يلتزم الطلاب بخطة الدراسة المعتمدة رسمياً ما لم يتم إجراء تعديل بمحتواها من قبل جهة الإشراف الرسمية.	٢,٣٤	٠,٧٥	١٠	متوسط
	يشير الطلاب إلى التعديلات التي يضطرون لإجرائها على الخطة الأصلية بناء على الإجراءات الإشرافية المعتمدة بالمؤسسة التعليمية.	٢,٥٢	٠,٧١	٧	متوسط
	يختار الطلاب موضوعات بحثية رائدة.	٢,٨٤	٠,٨٧	٢	متوسط
١٠ . ١	يقدم الطلاب خطط بحث متكاملة.	٢,٦١	٠,٩٤	٦	متوسط
	المجال كله	٢,٦٢	٠,٥٧	١	متوسط

يبين الجدول السابق أن الفقرة (٦) ونصها: "يعتمد الطلاب على جهدهم الذاتي في إعداد خطة الدراسة بدلاً من الاعتماد كلياً أو جزئياً على خطط بحوث مشابهة سابقة" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٨٥) وانحراف معياري (٠,٥٧) وبمستوى متوسط، وجاءت الفقرة (٩) ونصها: "يختار الطلاب موضوعات بحثية رائدة" بالمرتبة

الثانية بمتوسط حسابي (٢, ٨٤) وانحراف معياري (٠, ٨٧) وبمستوى متوسط أيضاً، واحتلت الفقرة (٧) ونصها: "يلتزم الطلاب بخطة الدراسة المعتمدة رسمياً ما لم يتم إجراء تعديل بمحتواها من قبل جهة الإشراف الرسمية" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢, ٣٤) وانحراف معياري (٠, ٨٧) وبمستوى متوسط أيضاً، وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال كله (٢, ٦٢) وانحراف معياري (٠, ٥٧)، وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة. تعقيباً على نتائج هذا المجال، كما هو ملاحظ في الجدول (٥) جميع الفقرات وقعت قيم متوسطاتها في مدى فئة الدرجة المتوسطة، بل إنها وقعت في المستوى المنخفض في هذا المدى؛ حيث لم تتجاوز قيمة أعلى متوسط للفقرات عن (٢, ٨٥)، والأكثر أهمية أن الفقرة التي نصها: "يلتزم الطلاب بخطة الدراسة المعتمدة رسمياً ما لم يتم إجراء تعديل بمحتواها من قبل جهة الإشراف الرسمية" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢, ٣٤)، وقد يفسر ذلك بأن بعض طلاب الدراسات العليا ينجزون خططهم البحثية دون بلورة مسبقاً لمنهجية البحث؛ وذلك حتى يتمكن من إقرار الخطة بعد اجتيازه الاختبار الشامل، ولذلك قد يجري الطلاب تعديلات على الخطة دون إجراءات رسمية قد تعيقهم. أما الفقرة التي نصها: "يشير الطلاب إلى الدراسات التي سبقتهم في دراسة المشكلة نفسها" فقد جاءت في المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط (٢, ٣٥)، وقد يفسر هذا بأن بعض الطلاب قد لا يشيرون إلى الدراسات السابقة للمشكلة نفسها؛ حتى لا يرد موضوعه الذي اختاره، وقد يختار عدم الإشارة إلى الدراسات السابقة للمشكلة نفسها حتى يسهل على نفسه التجربة البحثية فيما يتعلق بالإطار النظري والمنهجية والتحليل. كذلك قد يلجأ بعض الطلاب إلى اختيار موضوعات بحثية تتطلب مراجع غير متوافرة أو مشكلات بحثية تتعلق باتجاهات المشرفين عليهم؛ مما يساهم في جعل الطالب غير قادر على الإيفاء بمتطلبات الخطة. وفي المقابل قد ينظر كثير من الطلاب إلى القضية البحثية بوصفها مهمة مرحلية في دراسته وعليه أن ينهيها بأقصر الطرق وأقلها تكلفة عليه؛ مما يساهم في إخلال الطالب بالتمسك بالقواعد البحثية في إنجاز خطته.

ب- المجال الثاني: الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال كما هي موضحة في الجدول (٦):

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجال الأخلاقيات المتعلقة بإعداد الإطار النظري والدراسات السابقة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة	المستوى
	يقوم الطلاب بجمع وتحليل المادة العلمية والدراسات السابقة بناء على درجة صلتها بموضوع الدراسة.	٢,٣٨	٠,٨٢	١٦	متوسط
	يضمّن الطلاب النصوص المكتسبة في الإطار النظري دون تعديل منهم بقصد إيجاد علاقة بينها وبين موضوع الدراسة.	٢,٤٩	٠,٨٢	١٠	متوسط
	يقتبس الطلاب النصوص بحسب الحاجة إليها.	٢,٧٦	٠,٨٩	٤	متوسط

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة	المستوى
	يستشهد الطلاب بالمعلومات التي تتفق مع فرضيات دراساتهم والمخالفة لها على حد سواء.	٢,٤٥	٠,٨١	١٤	متوسط
	يستشهد الطلاب بنتائج الدراسات السابقة الموافقة لفرضيات بحثهم، والمخالفة لها على حد سواء.	٢,٤٦	٠,٨٢	١٢	متوسط
	يقوم الطلاب بتحليل المعلومات وتصنيفها ليتمكنوا من ربطها بسياق البحث ونتائجه وفق المنهجية العلمية المستخدمة.	٢,٥٩	٠,٨٢	٦	متوسط
	يلتزم الطلاب الحياد في عرضهم للأفكار المتباينة.	٢,٧٢	٠,٨٦	٣	متوسط
	ينصف الطلاب الرأي المخالف عند عرضهم للآراء المخالفة لرأيهم.	٢,٨٢	٠,٨٤	١	متوسط
	يتجنب الطلاب العبارات التي تحمل طابع السخرية أو التهمك تجاه آراء الآخرين.	٢,٠٢	٠,٨١	٢٠	متدنية
	يلتزم الطلاب الدقة في جمع وتحليل مادة الإطار النظري والدراسات السابقة.	٢,٥٢	٠,٦٩	٨	متوسط
	يوثق الطلاب كل ما ينقلونه عن الآخرين الذين سبقوهم في دراسة الموضوع.	٢,٥٠	٠,٨٨	٩	متوسط
	يتأكد الطلاب من مصادر المعلومات التي ينقلون منها.	٢,٥٦	٠,٨٤	٧	متوسط
	يبتعد الطلاب عن انتحال أعمال الآخرين وآرائهم ونسبتها لأنفسهم.	٢,٤٨	٠,٩٧	١١	متوسط
	يتجنب الطلاب التعديل في فحوى ومحتوى ما ينقلونه عن الآخرين.	٢,٤٦	٠,٨٨	١٣	متوسط
	يبتعد الطلاب عن تزوير أعمال الآخرين أو تشويه أفكارهم بأية وسيلة كانت.	٢,٣٠	٠,٩٢	١٩	متدنية
	يلجأ الطلاب إلى لمصادر الثانوية التي تنقل عن المصادر الأساسية فقط، عندما لا يتمكنون من الوصول إلى المصادر الأساسية.	٢,٣٨	٠,٨٤	١٧	متوسط
	يبتعد الطلاب عن محاولة سرقة أجزاء من بحوث آخرين واستخدامها في موضوع بحثهم.	٢,٣٤	٠,٩٦	١٨	متوسط
	يلتزم الطلاب حب الاطلاع والمثابرة في الحصول على المعلومات الجديدة في موضوع الدراسة.	٢,٧٧	٠,٨٤	٢	متوسط
	يحرص الطلاب على تنوع مصادر المعلومات التي يجمعونها للإطار النظري وتحديثها.	٢,٦٥	٠,٨٧	٤	متوسط
	يوثق الطلاب المصادر التي رجعوا إليها فقط.	٢,٣٩	٠,٨٩	١٥	متوسط
	المجال كله	٢,٤٨	٠,٥٩	٢	متوسط

يبين الجدول السابق أن الفقرة (١٨) التي نصها: ”ينصف الطلاب الرأي المخالف عند عرضهم للآراء المخالفة لرأيهم“ قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٨٢) وانحراف معياري (٠,٨٤) ومستوى متوسط، وجاءت الفقرة (٢٨) التي نصها: ”يلتزم الطلاب حب الاطلاع والمثابرة في الحصول على المعلومات الجديدة في موضوع الدراسة“ في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٧٧) وانحراف معياري (٠,٨٤) ومستوى متوسط أيضاً، واحتلت الفقرة (٢٥) التي نصها: ”يبتعد الطلاب عن تزوير أعمال الآخرين أو تشويه أفكارهم بأية وسيلة كانت“ المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٣٠) وانحراف معياري (٠,٩٣) ومستوى متدنٍ، واحتلت الفقرة (١٩) التي نصها: ”يتجنب الطلاب العبارات التي تحمل طابع السخرية أو التهكم تجاه آراء الآخرين“ المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٠٢) وانحراف معياري (٠,٨١) ومستوى متدنٍ أيضاً. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال (٢,٤٨) وانحراف معياري (٠,٥٩) وهو يقابل التقدير بدرجة متوسطة.

وتعقيباً على نتائج هذا المجال، يلاحظ من قيم المتوسطات للمجال أنها وإن كانت في مدى فئة الدرجة المتوسطة، إلا أنها وقعت في المستوى المنخفض في هذا المدى، وجاءت آخر الفقرات ترتيباً في هذا المجال الفقرتان (١٩) و(٢٠)، وبحسب هذا المجال جاءت قيم متوسطاتها في المستوى المتدني، واحتلت الفقرة (١٩) التي نصها: ”يتجنب الطلاب العبارات التي تحمل طابع السخرية أو التهكم تجاه آراء الآخرين“ المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٠٢)، وقد تفسر هذه النتيجة على أن بعض الطلاب يميل إلى التقليل من شأن أعمال وآراء الآخرين في موضوع البحث نفسه؛ وذلك حرصاً منهم على إعطاء قيمة أكبر لأعمالهم وآرائهم الخاصة ودعمًا لما توصلوا إليه من نتائج، وهذا إخلال بأخلاقيات البحث العلمي مثل احترام آراء الآخرين وإنصافهم والاعتراف بالحق وإن كان ضد ما يذهب إليه الباحث. أما الفقرة (٢٥)

فقد احتلت المرتبة قبل الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٣٠) وبمستوى متدنٍ ونصها: ”يبتعد الطلاب عن تزوير أعمال الآخرين أو تشويه أفكارهم بأية وسيلة كانت“، وهذه الفقرة ذات علاقة بالفقرة (١٩) وتتعلق بإنصاف أعمال الآخرين وإظهارها وإظهار ما فيها من حق. وجاءت بعض الفقرات قريبة جداً من مدى فئة الدرجة المتدنية، وإن كانت تقع في مدى فئة الدرجة المتوسطة مثل الفقرة (٢٧) التي جاءت في الترتيب (١٨) بناء على قيم المتوسطات الحسابية، ونصها: ”يبتعد الطلاب عن محاولة سرقة أجزاء من بحوث آخرين واستخدامها في موضوع بحثهم“، وهذا مؤشر على الافتقار إلى الأمانة العلمية في التعامل مع أعمال الآخرين وعدم نسبتها إلى أصحابها بقصد أو غير قصد. كما جاءت الفقرة (١١) وترتيبها (١٦) في هذا المجال ونصها: ”يقوم الطلاب بجمع وتحليل المادة العلمية والدراسات السابقة بناء على درجة صلتها بموضوع الدراسة“، وقد تفسر هذه النتيجة بأن بعض الطلاب لا يبذل الجهد المطلوب في إعداد المادة العلمية والاطلاع على الدراسات السابقة ذات الارتباط المباشر بموضوع الدراسة، وإنما يكتفي بما يقع تحت يديه وإن كان ارتباطه بموضوع الدراسة ضعيف، وقد لا يكون هناك ارتباط إلا بالاسم، وقد تفسر كذلك بأن بعض الطلاب يكون مدفوعاً إلى مثل هذا التصرف برغبته في إظهار الكم الكبير الذي تمكن من جمعه بغض النظر عن قيمته بالنسبة لموضوع الدراسة.

وتعقيباً على نتائج هذا المجال أيضاً، يلاحظ أن بعض الطلاب قد يقع في مآزق أخلاقية تتصل بالاعتباس من الآخرين، فالأمانة العلمية تقتضي من الباحث أن يشير إلى المصادر التي اقتبس منها، سواء أكان ذلك الاعتباس حرفياً أم كان تلخيصاً لفكرة، فالأمانة العلمية تُعد من أولويات الفضائل التي يجب أن يتحلّى بها العالم والمفكر، وأن الباحث ستكون له سمعة علمية عندما يستخدم المصادر التي استعان بها في بحثه استخداماً صحيحاً بعيداً عن التشويه ومسح أعمال الآخرين. ولعل السبب أيضاً قد يعود إلى عدم توافر الوقت الكافي لدى الطلاب

لبذل الجهد اللازم للتحقق من المعلومات المتوافرة لديهم، أو البحث عن مصادر أخرى لمراجعتهم، وكذلك جهل بعض الطلاب بأهمية البيانات والمعلومات التي حصلوا عليها، وضعف تحري بعض الطلاب الدقة في النقل أو توظيف البيانات بشكل ملائم.

ج- المجال الثالث: مجال الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات: كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال كما هي موضحة في الجدول (٧):

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجال الأخلاقيات المتعلقة بإجراءات تطبيق الدراسة وجمع البيانات

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يختار الطلاب منهجية الدراسة المناسبة لطبيعة الدراسات التي يقومون بها.	٢,٣٧	٠,٧٨	١٤	متوسط
	يحرص الطلاب على أن تكون إجراءات تطبيق الدراسة غير مؤثرة سلباً أو إيجاباً على استجابات أفراد الدراسة.	٢,٥٢	٠,٨٠	٦	متوسط
	يلتزم الطلاب بالدقة عند اختيار وبناء أدوات الدراسة.	٢,٥٢	٠,٨٦	٧	متوسط
	يلتزم الطلاب بالإشراف المباشر على من يتعاونون معهم في تطبيق الدراسة.	٢,٦١	٠,٩٦	٢	متوسط
	يستخدم الطلاب عند بناء الاستبانات والمقابلات العبارات الحيادية.	٢,٤٢	٠,٨٢	١٢	متوسط
	يلتزم الطلاب - عند حاجتهم إلى استعارة أداة بحث سابق - بالحصول على إذن خطي مسبق من صاحب الأداة.	٣,٠٦	٠,٩٦	١	متوسط
	يختار الطلاب مجتمع الدراسة لأنهم يمثلون المصدر الحقيقي للمعلومات وليس لأنهم مصدر بيانات توافق وجهة نظره.	٢,٥١	٠,٧٠	٨	متوسط

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يحرص الطلاب على أن تكون إرشاداتهم المكتوبة والشفوية لأفراد الدراسة حيادية.	٢,٧٦	٠,٨٩	٤	متوسط
	يحافظ الطلاب في طريقة تطبيقهم لأدوات الدراسة على سرية المعلومات وخصوصية أفراد الدراسة.	٢,٤٧	٠,٨٧	٩	متوسط
	يحصل الطلاب على الموافقات الرسمية اللازمة من الجهات التي ستطبق فيها الدراسة.	٢,٢٩	٠,٩٩	١٥	متدني
	يبين الطلاب لأفراد الدراسة موضوع الدراسة وأهدافها	٢,٢٨	٠,٨٤	١٣	متوسط
	يختار الطلاب عينة الدراسة حسب الضوابط المنهجية للبحث العلمي.	٢,٤٣	٠,٩٨	١١	متوسط
	يعطي الطلاب أفراد الدراسة الفرصة الكافية للاستجابة.	٢,٤٤	٠,٨٣	١٠	متوسط
	يجري الطلاب اختبارات الصدق والثبات اللازمة لأداة الدراسة وفق منهجية الدراسة التي اعتمدها.	٢,٥٥	٠,٨٩	٥	متوسط
	يختار الطلاب محكمين من ذوي القدرات العلمية والخبرات العملية المتخصصة بموضوع الدراسة.	٢,٥٧	٠,٩٨	٤	متوسط
	المجال كله	٢,٤٦	٠,٦٩	٣	متوسط

يبين الجدول السابق أن الفقرة (٣٦) التي نصها: «يلتزم الطلاب - عند حاجتهم إلى استعارة أداة بحث سابق - بالحصول على إذن خطي مسبق من صاحب الأداة» قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٠٦) وانحراف معياري (٠,٩٦) ومستوى متوسط، وهذه الفقرة وإن جاءت في مدى فئة الدرجة المتوسطة إلا أنها تدل على وجود إخلال كبير في أخلاقيات البحث العلمي، لأن هناك من الطلاب من يستخدم أداة بحث آخر دون الحصول على إذن مسبق من الباحث. وجاءت الفقرة (٢٤) التي نصها: «يلتزم الطلاب بالإشراف المباشر على من يتعاونون معهم في تطبيق الدراسة» في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٦١) وانحراف معياري (٠,٩٦) ومستوى متوسط أيضاً، وهذه النتيجة تشير إلى أن بعض

الطلاب قد يطلب ممن يتعاون معه أن يوزع أداة الدراسة على المبحوثين دون إشراف مباشر من الباحث نفسه، وهذا قد يؤثر سلباً على طريقة إجابة أفراد الدراسة على الأداة ومن ثم الإخلال بالنتائج من حيث دقتها ومصداقيتها. واحتلت الفقرة (٤٠) التي نصها: ”يحصل الطلاب على الموافقات الرسمية اللازمة من الجهات التي ستطبق فيها الدراسة“ المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٢٩) وانحراف معياري (٠,٩٩) ومستوى متدن، وقد تفسر هذه النتيجة برغبة بعض الطلاب في تخطي العقوبات البيروقراطية التي قد تؤخر أو تعطل تطبيق أداة الدراسة، لكن هذا التصرف يعد أيضاً إخلالاً بأخلاقيات البحث العلمي؛ لأنه من حق المؤسسة التي تطبق فيها الدراسة أن تكون على علم بذلك، وهذا يقودنا عمومًا إلى أن هناك ضعفًا في الكفاية المعرفية والنظرية والتطبيقية لدى بعض الطلاب لمفاهيم ومبادئ وطرق وأدوات وتخطيط وتنفيذ البحث العلمي، كذلك قد يكون مرده إلى عدم توفير جو من الحرية والطمأنينة للطلاب الباحث بوجود المعوقات الإدارية والبيروقراطية. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال كله (٢,٤٦) وانحراف معياري (٠,٦٩) ومستوى متوسطة.

د- المجال الرابع: الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية:

كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال كما هي موضحة في الجدول (٨):

جدول (٨)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجال الأخلاقيات المتعلقة بمعالجة البيانات والمعلومات البحثية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يقتصر الطلاب على توثيق أسماء المحكمين الذين أخذوا بأرائهم في تطوير أداة الدراسة.	٢,٤١	٠,٨٥	٦	متوسط
	يحافظ الطلاب على سرية ما أدلى به أفراد الدراسة من معلومات.	٢,١١	٠,٨٢	٧	متدنية
	يتجنب الطلاب إجراء أي تعديل أو حذف أو إضافة لما تم جمعه من بيانات تحتاجها الدراسة.	٢,٤٧	٠,٨٨	٤	متوسط
	يتجنب الطلاب إخفاء الجوانب الضعيفة في محتوى البيانات والمعلومات بقصد التلاعب بنتائج الدراسة.	٢,٦٨	٠,٩٢	١	متوسط
	يختار الطلاب المعالجات الإحصائية العلمية المناسبة لأهداف دراستهم.	٢,٤٦	٠,٩٢	٥	متوسط
	يفحص الطلاب استجابات أفراد الدراسة قبل إدخال البيانات في الحاسوب لاستبعاد الاستبانات التي ثبت عدم صلاحيتها.	٢,٤٧	٠,٧٩	٣	متوسط
	يعرض الطلاب البيانات والمعلومات التي حصلوا عليها بطريقة تمكن القارئ من الاطلاع عليها وعلى أسلوب معالجتها.	٢,٥٠	٠,٧٢	٢	متوسط
	المجال كله	٢,٤٠	٠,٦٨	٥	متوسط

يبين الجدول السابق أن الفقرة (٤٩) التي نصها: ”يتجنب الطلاب إخفاء الجوانب الضعيفة في محتوى البيانات

والمعلومات بقصد التلاعب بنتائج الدراسة“ قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢, ٦٨) وانحراف معياري (٠, ٩٣) ومستوى متوسط، ومرد ذلك إلى أن بعض الطلاب لا يدرك أهمية عرض النتائج كما هي، وأن هذه النتائج لا تؤثر في علمية الدراسة إذا بينها الطالب وقام بتحليل العوامل التي أدت إلى هذا الضعف في أجزاء من نتائج الدراسة. وجاءت الفقرة (٥٢) التي نصها: ” يعرض الطلاب البيانات والمعلومات التي حصلوا عليها بطريقة تمكن القارئ من الاطلاع عليها وعلى أسلوب معالجتها“ في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢, ٥٠) وانحراف معياري (٠, ٧٣) ومستوى متوسط أيضاً، وهي مرتبطة بالفقرة السابقة. واحتلت الفقرة (٤٧) التي نصها: ” يحافظ الطلاب على سرية ما أدلى به أفراد الدراسة من معلومات“ المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢, ١١) وانحراف معياري (٠, ٨٣) ومستوى متدن، وتأتي هذه النتيجة غالباً لتساهل الباحث في تكليفه آخرين بتوزيع وجمع أدوات الدراسة أو توزيعها وجمعها بشكل مكشوف، وفي كل الأحوال فإن هذا يؤدي إلى تسريب ما أدلى به المبحوثون من معلومات قد تكون ذات طابع حساس يسهم في إثارة المشاكل داخل المؤسسة، وهذا الجانب بالغ الأهمية حين الحديث عن أخلاقيات البحث العلمي، وهنا أيضاً لا بد من الإشارة إلى أن الطالب الباحث قد يقع في مأزق أخلاقي آخر عندما يجد أن النتائج التي حصل عليها بعد معالجته البيانات تبرز عدم صحة وجهة النظر التي يتبناها البحث، سواء أكان التبرني صريحاً أم ضمنياً، فقد يلجأ الباحث في مثل هذه الحالات إلى إجراء تعديلات في البيانات الخام تمكنه من الحصول على نتائج تدعم وجهة النظر المتبناة في البحث، وهذا يمثل إخلالاً بالأمانة العلمية يعبر عن فهم منقوص لطبيعة البحث العلمي، فالنتيجة البحثية سواء أكانت إيجابيه أم سلبيه أم صفريه تعبر عن إسهام علمي بقدر اتباع الباحث أسس وإجراءات البحث العلمي، ومحاولة إجراء تعديلات في البيانات هي قضية تشير إلى ميول وأخلاقيات الباحث نحو البحث عموماً والمحافظة على دقة نتائجه بوجه خاص. وقد بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال كله (٢, ٤٠) وانحراف معياري (٠, ٦٨) ودرجة متوسطة. هـ- المجال الخامس: الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها: كانت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات هذا المجال كما هي موضحة في الجدول (٩):

جدول (٩)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة على فقرات مجال الأخلاقيات المتعلقة بعرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يعرض الطلاب نتائج دراستهم وفقاً لإجراءات منهجية البحث.	٢, ٢٣	٠, ٨٤	٨	متدني
	يناقش الطلاب نتائج دراستهم بأسلوب يعكس تواضعهم.	٢, ٢٨	٠, ٨١	٦	متوسط
	يحرص الطلاب على أن يكونوا محددين وواضحين في عرضهم نتائج دراستهم.	٢, ٤٦	٠, ٨٢	٣	متوسط
	يعرض الطلاب ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ميدانية بحيادية وثقة.	٢, ٣٥	٠, ٨٢	٧	متوسط

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة حسب القوة (الرتبة)	المستوى
	يوضح الطلاب الأخطاء التي ظهرت في نتائج دراستهم ومدى تأثيرها في مصداقيتهم العلمية وصلتها بالمنهجية.	٢,٧٢	٠,٨٨	١	متوسط
	يقارن الطلاب نتائج دراستهم بنتائج الدراسات المشابهة فعلاً لدراساتهم.	٢,٥٥	٠,٩٢	٢	متوسط
	يحرص الطلاب على أن تكون تفسيراتهم لنتائج دراستهم منطقية طبقاً لأهداف الدراسة وإجراءات تطبيقها.	٢,٤٤	٠,٨٧	٥	متوسط
	يستل الطلاب توصياتهم في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج.	٢,٤٤	٠,٨٩	٤	متوسط
	المجال كله	٢,٤٣	٠,٧٠	٤	متوسط

يبين الجدول السابق أن الفقرة (٥٧) التي نصها: "يوضح الطلاب الأخطاء التي ظهرت في نتائج دراستهم ومدى تأثيرها في مصداقيتهم العلمية وصلتها بالمنهجية" قد احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٢,٧٢) وانحراف معياري (٠,٨٨) ومستوى متوسط، وهذه الفقرة وإن جاءت في مدى فئة الدرجة المتوسطة إلا أنها تدل على وجود إخلال في أخلاقيات البحث العلمي، وقد يكون مرد ذلك إلى اعتقاد الطلاب بأن عدم إخفائهم هذه الأخطاء قد يؤثر بشكل أو آخر على نتائجهم النهائية، كما أن هناك فئة من الطلاب ممن يلجؤون إلى أشخاص أو مكاتب معينة لتحليل دراستهم دون متابعة منهم ومعرفة للأخطاء التي من الممكن أن يقع فيها المحلل من معالجات إحصائية وتوضيح للنتائج. وجاءت الفقرة (٥٨) التي نصها: "يقارن الطلاب نتائج دراستهم بنتائج الدراسات المشابهة فعلاً لدراساتهم" في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٢,٥٥) وانحراف معياري (٠,٩٢)، وهذه النتيجة غير مرضية أيضاً، إذ قد يلجأ الطلاب إلى أقصر الطرق وأسهلها من حيث البحث عن الدراسات المشابهة لدراساتهم، فيختارون كل ما يقع تحت أيديهم بغض النظر عن درجة التشابه بين دراستهم والدراسات التي قارنوها بدراساتهم، مع العلم أنه ومع هذا التقدم الهائل في التقنية وتوافر مصادر المعرفة في الجامعة ما زال بعض الطلاب يلجؤون إلى النقل الحرفي أحياناً من رسائل أو أطروحات طلاب آخرين. واحتلت الفقرة (٥٣) التي نصها: "يعرض الطلاب نتائج دراستهم وفقاً لإجراءات منهجية البحث" المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (٢,٢٣) وانحراف معياري (٠,٨٤) ومستوى متدنٍ، وقد تفسر هذه النتيجة بأن الطلاب لا يتمتعون بالمعرفة والخبرة لكافية لمثل هذه الإجراءات، وعليه فإنهم قد يلجؤون إلى العشوائية في عرض نتائج دراستهم في محاولة يائسة منهم لإنهاء البحث في وقت قصير كسباً للوقت. كما أنه وبسبب الضحالة العلمية قد يضطر بعض الباحثين من الطلاب إلى إصدار أحكام وجدالات علمية قد لا تمكنهم من السيطرة على أطراف موضوع الدراسة، ومن ثم الوصول إلى النتائج المرجوة. كما تؤدي الميول الشخصية التي يحملها الباحث العلمي دوراً مهماً يمثل تحدياً يهدد صدق نتائج البحث، ومن الأهمية بمكان أن نذكر أن هناك بعض الصعوبات التي قد يواجهها الطالب الباحث في الحصول على الحقائق اللازمة لتكوين الدليل الكافي الذي يؤدي بدوره إلى النتائج السليمة، وكثيراً ما يرتكب الطلاب أخطاء جسيمة عندما يبنون نتائجهم على الدليل المبتور الناقص، نتيجة قلة الخبرة التي بدورها تسهم في الخروقات البحثية. وقد

بلغ المتوسط الحسابي لتقديرات أفراد العينة على هذا المجال كله (٢,٤٢) وانحراف معياري (٠,٧٠) ودرجة متوسطة.

وتعقيباً على نتائج الدراسة المتعلقة بالسؤال الأول وبشكل عام على المجالات كلها، يرى الباحثان وتفسيراً لظاهرة الضعف في مستوى أخلاقيات البحث العلمي لدى الطلاب يمكن القول بأنها مرتبطة بمنظومة متكاملة من العوامل، من أهمها: قلة تجربة واعتياد الطالب ممارسة البحث العلمي، وجهله بالمواثيق الأخلاقية للبحث العلمي. كما يرتبط هذا الضعف بدرجة توفير البيئة الأكاديمية المحيطة بالطلاب، وتأثر كثير من الطلاب بأراء المشرفين عليهم في اختيار موضوعاتهم البحثية. ويرى الباحثان أيضاً أن الأخلاقيات الأكاديمية تتأثر بصورة واضحة بمنظومة القواعد الأخلاقية السائدة في المجتمع، وما يسود فيه من عوامل تسبب أو جدية في التعامل مع القواعد والقوانين الأخلاقية البحثية. ولعل من أسباب تفاقم هذه المشكلة التهاون في تقييم وقبول أبحاث الطلاب، وقد يكون مرد هذا الأمر إلى عدم توافر معايير مدروسة للحكم على صلاحية أبحاث الطلاب، وأحياناً قد يكون مرده إلى نقص المتخصصين المؤهلين للقيام بهذا الحكم، أو تدخل المعايير والأهواء الشخصية. ولا يفوتنا أن نذكر قلة تقدير البحث العلمي، وقلة تقدير معطيته على المستوى العام للمجتمع؛ مما انعكس على أهميته عند الطلاب. ولكننا في النهاية أمام أمر مفاده أن هناك خروقات لا يمكن التغاضي عنها دون إجراءات رسمية من صانعي القرارات في مؤسسات التعليم العالي؛ حيث تشكل خروقات الطلاب بقصد أو بغير قصد قصوراً واضحاً في إعداد الطالب على المستويين المعرفي والقيمي، ويظهر ذلك جلياً في تقديرات أفراد الدراسة من أعضاء هيئة التدريس الذين يُعدون الأقرب من الطالب والأقدر على الحكم على أدائه، وليس هذا بجديد أو مقتصر على مجتمع هذه الدراسة بالذات؛ حيث يبدو جلياً أنها معضلة على المستوى العام للوطن العربي، وهو ما أكدّه أحدث مؤتمر في هذا الجانب وهو المؤتمر العربي الأول

الذي عقدته المنظمة العربية للتنمية الإدارية عام ٢٠١١م بالتعاون مع جامعة اليرموك تحت شعار ”الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي“، فقد خلص المشاركون في المؤتمر من الباحثين والأكاديميين والخبراء إلى أن الباحث العلمي يواجه جملة من المشكلات، وأوصى المؤتمر فيما يتعلق بالطلاب بضرورة إنشاء صندوق لدعم الباحثين من الطلاب المتميزين في كل جامعة؛ دعماً لهم وتحفيزاً لقدراتهم على البحث العلمي، وقيام وزارات التربية ومؤسسات التعليم العالي في الدول العربية بتطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس بحيث تعنى بتنمية الثقافة البحثية لدى الطلاب. وقد أكد آل مقبل (٢٠١١م) على أهمية الوقوف على الممارسة البحثية للطلاب الجامعي بالاطلاع على الأدبيات للتعرف على أهمية البحث العلمي وممارسته، والوقوف على بعض الدراسات السابقة التي تبحث في مدى ممارسة الطالب الجامعي المهارة البحثية، والتعرف على المعوقات ومن ثم الوصول إلى الحلول، وأوصى الباحث بضرورة إنشاء وحدات خاصة في الجامعات تعنى بإرشاد الطلاب وتقديم المساعدات المعنوية والمادية عند عمل أبحاثهم، إضافة إلى عقد الدورات والمسابقات في مجال البحث العلمي وتكريم المميزين.

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى أهمية إيلاء الباحث العلمي الأهمية القصوى، وبضرورة الاهتمام به من خلال اختياره وإعداده وتدريبه وتأهيله، إذ تواجه الطلاب جملة من المعوقات من مثل عدم معرفة الطالب بألية أو هيكلية إجراء البحوث وهو ما أدى إلى خلل في تنظيم وترتيب تقرير البحث، وضعف الثقة بالنفس لدى بعض الطلاب الذي أدى إلى تنمية الروح الاتكالية والاعتماد الكلي على المشرف في إجراء البحث وكتابة تقرير البحث، والتضييع المضطرب من الوقت في أمور لا تخدم المسار التعليمي والبحثي. وهذا ما اتفقت فيه هذه الدراسة ودراسات أخرى مثل دراسة علي (٢٠١١م)، ودراسة عبد الحي (٢٠٠٨م)، ودراسة (لابن) وآخرين (lapin et al,2003). وكذلك وجوب الاهتمام بالجانب الأخلاقي

للباحث، وهو ما اتفق فيه مع نتائج دراسة (Stern and Elliot,1995).
 ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل تختلف درجة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود باختلاف متغير النوع الاجتماعي (ذكر، أنثى)، ومتغير المرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)؟
 وللإجابة عن هذا السؤال احتُسبت التكرارات، والمتوسطات الحسابية، واختبار (ت) وتحليل التباين الأحادي، كما يبين ذلك الجدول (١٠):

جدول (١٠)

التكرارات والمتوسطات الحسابية واختبار (ت) ونتائج تحليل التباين الأحادي لدرجة الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي لدى طلاب الكليات الإنسانية في جامعة الملك سعود باختلاف متغير النوع الاجتماعي، ومتغير المرتبة العلمية

المتغير	المستويات التصنيفية	المتوسطات الحسابية	قيمة (ت)	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
النوع الاجتماعي	ذكر (٦٧)	٢,٤٨	٠,٣٥	—	٠,٥٥
	أنثى (٥٧)	٢,٤٦			
الرتبة الأكاديمية	أستاذ (٢٠)	٢,٣٩	—	٠,٨٣	٠,٤٤
	أستاذ مشارك (٥٦)	٢,٥٤			
	أستاذ مساعد (٤٨)	٢,٤١			

يبين الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) على الأداة الكلية للدراسة تعزى لمتغيرات الجنس والرتبة الأكاديمية، وقد يكون مرد هذا الأمر إلى أن أفراد عينة الدراسة هم من أعضاء هيئة التدريس وهم الأعراف والأقدر على تقييم طلبتهم. وجاءت النتائج متقاربة جداً ومتفقة؛ مما يدل على اتفاق عام على أن أخلاقيات البحث العلمي لدى الطلاب بحاجة إلى مراجعة ووضع حلول لها. واتفقت هذه النتيجة مع نتائج دراسة القيسي وآخرين (٢٠٠١م) التي أشارت نتائجها إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مستوى وعي الباحثين بأخلاقيات البحث العلمي وفقاً لمتغيرات الكلية، والجنس، واللقب العلمي، والمؤهل العلمي.

التوصيات:

- ضرورة التأكيد على وجود مقرر أو جزء من مقرر يختص بأخلاقيات البحث العلمي في البرامج الأكاديمية للأقسام.
- إيلاء الطالب أهمية كبيرة؛ من حيث اختياره وإعداده وتدريبه وتأهيله في البحث العلمي.
- ضرورة إنشاء صندوق لدعم الباحثين من الطلاب المتميزين في كل كلية وجامعة.
- ضرورة تطوير مناهج التعليم وأساليب التدريس؛ بحيث تعنى بتعميق الثقافة البحثية لدى الطلاب.
- إيجاد دوريات علمية لنشر الوعي بأخلاقيات البحث العلمي.
- صياغة ميثاق أخلاقي للباحث العلمي.
- زيادة الرقابة العلمية على البحوث.
- زيادة حرية البحث العلمي.
- توسيع الاهتمام بقضية أخلاقيات البحث العلمي من خلال وسائل الإعلام.
- عقد مؤتمرات خاص بأخلاقيات البحث العلمي لدى الطلاب لمناقشة الأمور المهمة.

المراجع

- الأستاذ، محمود حسن. (٢٠٠٤م). النسق القيمي البحثي المصاحب لإنتاج الخطاب التربوي الأكاديمي لدى طلاب الدراسات العليا كمؤشر لجودة التعليم في الجامعات الفلسطينية، ورقة علمية أعدت لمؤتمر النوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني الذي عقده برنامج التربية ودائرة ضبط النوعية في جامعة القدس المفتوحة في مدينة رام الله في الفترة الواقعة ٢-٥/٧/٢٠٠٤.
- الأشقر، وفاء محمد. (٢٠٠٣م)، درجة قيام الجامعات الحكومية الأردنية بدورها ودرجة استعدادها لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- آل مقبل، علي بن ناصر. (٢٠١١م)، مهارات البحث العلمي لدى طلاب المرحلة الجامعية وأليات الارتقاء بها، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول (٢٠١١م): الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- علي، سولاف فائق محمد. (٢٠١١م)، المعوقات التي تواجه مشاريع بحوث التخرج في كلية التربية الأساسية في جامعة السليمانية من وجهة نظر التدريسيين، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول (٢٠١١م) «الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي»، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- البطيخي، أنور، والعكشة، طلال. (٢٠٠٠م)، الجامعات الأردنية والبحث العلمي، ورقة عمل مقدمة إلى الندوة الموسعة عن التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع
- والطموح، منتدى عبد الحميد شومان الثقايفي، عمان، الأردن.
- الجميل، سرمد كوكب. (٢٠٠٥م)، خيارات تحرير نظم التعليم العالي والجامعات في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثانية، العدد ٢٢.
- الحسيني، السيد. (١٩٩٥م)، هموم أكاديمية مصرية: محاولة أولية للشخص والتنميط، تحرير ناهد صالح، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.
- الحلو، محمد. (١٩٩٧م)، مواصفات الباحث الجيد، اليوم الدراسي حول البحث العلمي والدراسات العليا في فلسطين، ٨ مايو ١٩٩٧م، جمعية البحوث والدراسات التربوية الفلسطينية، غزة.
- الخطيب، محمد عجاج. (١٩٧٥م)، لمحات في المكتبة والبحث والمصادر، سوريا، دمشق.
- الخولي، محمد علي. (١٩٩٦م)، كيف تكتب بحثاً، ط١، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان.
- السمره، محمود. (١٩٨٨م)، الجامعة وتحديات القرن الحادي والعشرين، محاضرات الموسم الثقايفي الرابع، جامعة مؤتة، الأردن.
- السيد، محمد محمود. (١٩٨٧م)، معجزة الإسلام التربوية، الكويت، دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع.
- الشريف، عبد الله محمد. (١٩٩٦م) مناهج البحث العلمي، مصر، القاهرة، عصمي للنشر والتوزيع.
- العباس، هشام بن عبد الله. (٢٠٠٧م)، التعليم الجامعي

والتنشئة العلمية، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ١٦-١٨ أكتوبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ٣٠١-٣٢٦.

حمدان، محمد زياد. (١٩٨٩م)، البحث العلمي كنظام، سلسلة التربية الحديثة، الأردن، عمان، دار التربية الحديثة، ص ٢٨.

خليل، نجوى وطه، هند. (٢٠٠٢م)، أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي: الأبعاد والقضايا الأساسية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

راشد، علي. (١٩٨٨م)، الجامعة والتدريس الجامعي، جدة، دار الشروق، ط ١.

رمزون، حسين فرحات. (٢٠٠٤م)، مبادئ في البحث العلمي، ط ١، الجوهرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

سنقر، صالح. (١٩٨٣م)، تطوير الدراسات العليا والبحث العلمي في الوطن العربي، مجلة المعرفة، المجلد ٢٣، العدد ٢٥٨، ص ٧-٣١.

سويف، مصطفى. (١٩٩٥م)، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث، تحرير ناهد صالح، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، قسم بحوث وقياسات الرأي العام، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

سويف مصطفى. (١٩٩٥م)، الدلالة الأخلاقية لكفاءة العلماء في دول العالم الثالث، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ١٦-١٨ أكتوبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ١٧٣ - ٢٠٨.

صالح، ناهد. (١٩٩٥م)، نحو ميثاق أخلاقي للبحث

في ظل إدارة المعرفة، المؤتمر الثالث عشر لجمعية المكتبات و العلوم المتخصصة، المنامة، البحرين، أبريل ١-٨.

الفضلي، عبد الهادي. (١٩٩٢م)، أصول البحث، دار المؤرخ العربي، بيروت، لبنان.

المصري، منذر وآخرون. (٢٠٠٠م)، الجامعات الأردنية والبحث العلمي، الندوة الموسعة عن التعليم الجامعي في الأردن بين الواقع والطموح، منتدى عبد الحميد شومان الثقافى، عمان، الأردن.

القيسي، ماهر فاضل، و باسلامة، حسين، و بن عزون، سليمان. (٢٠٠١م)، مستوى الوعي بأخلاقيات البحث العلمي، دراسة ميدانية لأعضاء هيئة التدريس في كليتي الآداب والتربية. عدن، مجلة كلية التربية، العدد الثالث، أغسطس ٢٠٠١م، ص ١٨٧ - ٢١٦.

المؤتمر العربي الأول. (٢٠١١م)، الرؤية المستقبلية للنهوض بالبحث العلمي في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بالتعاون مع جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (٢٠٠٣م)، تقرير التنمية الإنسانية العربية: نحو إقامة مجتمع المعرفة، المكتب الإقليمي للدول العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. جرار، صلاح. (٢٠٠٥م)، سبل تحسين جودة الأداء لعضو هيئة التدريس في كليات الآداب في الجامعة الأردنية، Cultural Journal. العدد ٦٣، الجامعة الأردنية.

حافظ، نبيل. (٢٠٠٤م)، دليل البحث العلمي للطالب الذكي، ط ١، زهراء الشرق، القاهرة، مصر.

حجازي، عزت. (١٩٩٥م)، الأوضاع الهيكلية للتجاوزات الأخلاقية المهنية، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة من ١٦-١٨ أكتوبر.

حسين، محي الدين. (١٩٩٥م)، المعايير الأخلاقية

فرجاني، ناصر. (١٩٩٥م)، عن أخلاقيات البحث الاجتماعي في البلدان المتخلفة بالتركيز على مؤسسات البحث غير الحكومية، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ١٦-١٨ أكتوبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ٥١٩ - ٥٥٨.

فرحات، محمد نور. (١٩٩٥م)، أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي في مصر: إشكالية الشرعية والتعددية، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي ١٦-١٨ أكتوبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ٤٦٧ - ٤٨٤.

قندلجي، عمار. (١٩٩٩م)، البحث العلمي والتعامل مع مصادر المعلومات المحوسبة، المجلة العربية للمعلومات، المجلد ٢٠، العدد الأول، تونس.

محافظة، علي. (٢٠٠٠م)، ملاحظات على واقع التعليم العالي في الأردن، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

ناصر، إبراهيم. (٢٠٠٤م)، التربية الأخلاقية، مخطوط مقدم للنشر، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وصفي، عماد الدين. (٢٠٠٣م)، طرق ومناهج البحث العلمي في الإدارة والعلوم الأخرى، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

يالجن. (١٩٧٧م)، التربية الأخلاقية الإسلامية، القاهرة، مكتبة الخمجي.

يعقوب، إميل. (١٩٨٦م)، كيف تكتب بحثاً: منهجية البحث، طرابلس، جروس برس للنشر.

العلمي الاجتماعي، مؤتمر أخلاقيات البحث العلمي الاجتماعي، ١٦-١٨ أكتوبر، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ٥١٩ - ٥٥٨.

صيني، سعيد إسماعيل. (١٩٩٤م)، قواعد أساسية في البحث العلمي، ط ١، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

مبارك، محمد الصاوي. (١٩٩٢م)، البحث العلمي: أسسه وطريقة كتابته، بيروت، المكتبة الأكاديمية.

طناش، سلامة. (١٩٩٥م)، البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية: الأهداف والحوافز والرضا والمشكلات، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١١، العدد ٤.

طلبة، مصطفى كمال. (١٩٧٣م)، البحث العلمي في خدمة المجتمع، المؤتمر الثاني لاتحاد الجامعات العربية، جامعة القاهرة، ٤-٧ فبراير ١٩٧٣، ص ١٤٧-١٦٧.

عبد الله، الهادي عبد الصمد. (١٩٨٩م)، ندوة تحديث الإدارة الجامعية، اتحاد الجامعات العربية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

عبد الحي، رمزي أحمد مصطفى. (٢٠٠٨م)، أخلاقيات البحث العلمي وموقف الباحث العربي منها، المؤتمر العلمي العربي الثالث: التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، ٢٠ - ٢١ أبريل ٢٠٠٨ م، المجلد الأول، جامعة سبها، ليبيا، مج ١، ص ١٨٦ - ٢١٥.

عليمات، صالح، و عاشور، خليفة. (٢٠٠٠م)، البحث العلمي في الجامعات الأردنية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح، جامعة الزرقاء الأهلية، الأردن.

References

- American Psychological Association (1992). Ethical principles of psychologists and code of conduct. *American psychologist* 47 (12) 1597 – 1611.
- Anderson, Paul-v (1998) simple Gifts: Ethical issues in the conduct of person-Based composition research *College composition and communication*, 4g, I. 63-89.
- Barben B. and Mertan, R. (1962). *Science and Social order*. The Free press: Glencoe Illinois.
- Donaldson, T. (1986). *Issues in Moral Philosophy*. N.Y: McGraw-Hill, Inc.
- Helmstadter, G, C. (1970) *Research concepts in human Behavior*. N.Y., Appleton-century- crafts.
- Kogan.R. Steven (1989) (Editor). *Evaluation Higher Education*, Jessica Kngsley publishers ltd. P. 167.
- Lapin, N & Osadchaia, G & Ladov, V.(2003) *An experiment in integrating scientific research and sociology education in an institution of higher learning*, *Russian Education and Society*, Vol.(45),No(9).
- Lipsey, M. (1972). *Scientific values and scientific Knowledge, Attest of an evolutionary Model*. Mary land, Baltimore: Gohn Hepkins University.
- Olivier, Steve. (1992) *Ethical standards of the American Educational research Association*. *Educational Research*. 21, 7, 23-26. (Eric. Document Reproduction service, no E, J 464895).
- Pečiuliauskienė, P. (2008). “Teachers’ Competence in Research and Conducting Research Activity: The Comparative Aspect”. *Pedagogy Studies*. 91. 35-41.
- Robie, C. & Kidwell, JR. R.E. (2003). *The Ethical Professor and Undergraduate Student: Current Perceptions of Moral Behavior among Business School Faculty*. *Journal of Academic Ethics*, 1(2), 153-173.
- Stern, Judy-E. And Elliott, (1995). *Curriculum and Faculty Development of the Teaching of Academic Research Ethical*. Dart Mouth Coll, Hanover (Eric Document Reproduction service, no Ed, 415773).
- Thelen Leverne (1983). *Values and Valuing in Science*. *Science education*, 67 (2) 185-192.
- Yea Worth, Rosalee-c (1997). *Ethics and Research Priorities in Academic Administration*, *Journal Professional Nursing*, 13,2,69-75 (Eric document Reproduction Service ,NO EJ 540456).
- Zubova, L. G. Andreeva, O. N. Andropov, O. A. (2009). *Graduating College Students’ Orientations toward Scientific Research Activity* (EJ872424). *Russian Education & Society*. 51(11). 61-70.

درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها

أ.د عدنان بدري رزق الإبراهيم

جامعة اليرموك - كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

adnanbadri1@hotmail.com

الكلمات المفتاحية : الاعتماد الأكاديمي، معايير، الجامعات الحكومية.

مستخلص:

هدفت الدراسة إلى قياس درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تصميم استبانة تم التأكد من صدقها وثباتها، ووزعت على عينة الدراسة التي تكونت من (٧٤١) قائداً أكاديمياً من ثلاث جامعات أردنية هي: الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة. وأظهرت نتائج الدراسة: أن درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها جاءت ضمن درجة تطبيق عالية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)، على مجالي القيادة والتنظيم الإداري وأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح الذكور، وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) تعزى لمتغير الجامعة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

مقدمة :

وظهر نظام الاعتماد الأكاديمي في المملكة المتحدة عام ١٩٩٢م؛ حيث أسندت مسؤوليته إلى مجالس تمويل التعليم العالي في إنجلترا وويلز (Funding Councils For England and Wales Higher Education) ، وتقوم هذه المجالس بتقييم نوعية التعليم في مؤسسات التعليم العالي التي تمولها. وفي عام ١٩٩٥م أعيد النظر في الطريقة المتبعة في التقييم؛ بحيث تحقق ثلاثة أغراض شملت: تشجيع التحسين والتطوير، وتوفير معلومات فاعلة للجمهور حول نوعية التعليم العالي بناء على الأهداف والأغراض كما تحددها كل مؤسسة، وضمان الحصول على مردود ذي قيمة للمال العام الذي يستثمر في التعليم العالي. وفي عام ١٩٩٧م انتقلت هذه المسؤولية إلى وكالة ضمان جودة التعليم (Quality Assurance Agency)، وهي هيئة تهدف إلى غرس وتعزيز ثقة الجمهور في جودة مؤسسات التعليم العالي، وتبدأ العملية من داخل كل مؤسسة؛ حيث تقوم بعمل تقييم ذاتي تتبعه عملية تقييم أولى للتقييم الذاتي، ثم زيارة ميدانية للمؤسسة ثم إعداد التقرير النهائي، ولدى كل مؤسسة مكتب يسمى (مكتب ضمان الجودة)، ويقوم بتنسيق جهود التقييم فيها (Davis & Ringsted, 2006).

مفهوم الاعتماد الأكاديمي :

أشار (ديفيد و هارولد و ديفيز و رينجستد) (David & Harold, 2000; Davis & Ringsted, 2006) إلى الاعتماد في التعليم بأنه:

- هو الاعتراف بأن برنامجاً تعليمياً معيناً (Program) أو مؤسسة تعليمية (Institution) وصل لمستوى معياري محدد (Certain Standard).
- هو حافز للارتقاء بالعملية التعليمية.
- لا يهدف إلى تصنيف أو ترتيب (Ranking) المؤسسات التعليمية.
- هو تأكيد وتشجيع المؤسسة التعليمية على اكتساب شخصية وهوية مميزة بناءً على منظومة معايير

إنّ النهوض بالتعليم العالي في الوطن العربي بشكل عام والأردن بشكل خاص يستوجب علينا أن نتبنى فلسفة ترى أنّ التعليم لم يعد قضية خدمات بل قضية أمن مجتمع واستثمار في البشر. والتربية هي صناعة مربحة تزيد عائداتها الاجتماعية والاقتصادية على تكاليفها، وأنّ مصير الأمم والشعوب رهن بتمية القوى البشرية وتزويدها بالمهارات اللازمة وتطوير مواهبها للإسهام في بناء الاقتصاد في ظل عصر يتميز بالإيقاع السريع والانفجار المعرفي والمعلوماتي. فالتعليم العالي له دور رئيس في تحقيق الإبداع والابتكار من أجل التعامل مع المشكلات والعوائق التي تواجه مسيرة النمو والتطور في المجتمع، فهو السبيل إلى تلبية احتياجات سوق العمل، وذلك من خلال البحث العلمي الموجه لابتكار الحلول العلمية المناسبة لتذليل تلك العوائق والمشكلات.

وعلى إثر الاهتمام بتحقيق الجودة والتأكد من ضبطها ظهر نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم بمختلف مستوياتها، وكان أول ما ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية القرن العشرين. وهو نظام اختياري غير حكومي يهدف إلى الارتقاء بنوعية التعليم في المدارس والكليات والجامعات، وضمان جودة أداؤها. وعلى الرغم من أنّ مؤسسات الاعتماد هي مؤسسات مستقلة غير حكومية، إلا أنه يتعين أن تعترف وزارة التربية في الولايات المتحدة الأمريكية بالمنظمات التي تمنح الاعتماد. ولا تمنح وزارة التربية الاعتماد للمؤسسات التعليمية أو البرامج الأكاديمية، لكنها تصرح لمنظمات الاعتماد بممارسة نشاطها من خلال اللجنة الاستشارية الوطنية (National Advisory Committee) الخاصة بضمان نزاهة عمليات المراجعة والتدقيق، وعلى أساس ما تقرره هذه اللجنة يقرر وزير التربية ما إذا كانت المنظمة التي تمنح الاعتماد سلطة يُعتد بها فيما يتعلق بنوعية التعليم أو التدريب وجودته. (النجار، ٢٠٠٧م).

١. التحقّق من أنّ المؤسسة أو البرنامج يحقق معايير الجودة المحددة.
٢. مساعدة الطلاب الراغبين في الالتحاق بالمؤسسات التعليمية في التّعرفّ على المؤسسات المعترف بها التي تحقق معايير الجودة.
٢. مساعدة المؤسسات التعليمية في تحديد المقررات التي يمكن معادلتها بين المؤسسات.
٤. المساعدة في التّعرفّ على المؤسسات التعليمية والبرامج التخصصية التي يمكن الاستثمار فيها.
٥. حماية المؤسسات التعليمية من أية ضغوط داخلية أو خارجية يمكن أن تضر بها.
٦. تحديد أهداف التطوير الذاتي للبرامج الضعيفة، ورفع مستوى المعايير للمؤسسات التعليمية.
٧. إشراك أعضاء هيئة التدريس والموظفين بشكل شامل في عمليات التقييم الخاص بالمؤسسة والتخطيط لها.
٨. تطوير معايير لمنح الترخيص والإجازات المهنية، وتطوير مناهج هذه التخصصات.
٩. توفير معلومات وافية عن المؤسسات التعليمية يمكن أن تستخدم أساساً لمنح المساعدات الحكومية لتلك المؤسسات.

الاعتماد الأكاديمي أداة للتطوير المستمر:

إنّ الحصول على الاعتماد الأكاديمي المبني على تحقيق المعايير والالتزام بها، والمحافظة على الاعتماد الأكاديمي، يمثل أداة للتطوير المستمر وذلك من خلال (النجار، ٢٠٠٧م):

- ضمان إعداد أهداف برامج واضحة.
- ضمان توافر التمويل والتجهيزات اللازمة لتنفيذ البرامج.
- تقديم الأدلة على تحقيق أهداف البرامج.
- تقديم أدلة تؤكد أن المؤسسة قادرة على الاستمرار في تحقيق أهدافها، وعلى التحسن المستمر.

أساسية (Basic Standards) تضمن قدرًا متفقًا عليه من الجودة، وليس طمسًا للهوية الخاصة بها. لا يهتم فقط بالمنتج النهائي للعملية التعليمية، ولكنه يهتم القدر نفسه بكل جوانب ومقومات المؤسسة التعليمية.

مقومات الاعتماد الأكاديمي:

حتى تكون المؤسسة التعليمية جديرة بالتقدم للحصول على الاعتماد الأكاديمي يشترط أن تتوافر لديها المقومات الأساسية للاعتماد الأكاديمي وتشمل:

١. وجود رسالة مؤسسية مناسبة لمستواها بوصفها مؤسسة تعليمية، وأن تكون لديها أهداف تعليمية تتفق مع رسالتها.
٢. امتلاك مصادر وموارد مناسبة لتحقيق الرسالة والأهداف التعليمية.
٣. وجود نظام لتوثيق أعمال الطلاب المرتبطة بالأهداف التعليمية، ودلائل على أنّ المؤسسة تحقق أهدافها.
٤. وجود ضمانات تؤكد مقدرتها على إمكانية استمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها.

وتتطلب عمليات التحقق من الجودة عمل تقييم داخلي للمؤسسة التعليمية يعرف بالتقييم الذاتي، ثم إجراء التقييم الخارجي بواسطة هيئة وطنية مستقلة، وفي ضوء معايير ومستويات محددة، مع مراعاة السياق المؤسسي والوطني والإقليمي لتلك المعايير والمستويات (National Quality Assurance and Accreditation, 2004).

مهام الاعتماد الأكاديمي:

هناك عديد من المهام التي تتم من خلال الاعتماد الأكاديمي العام والخاص، ومن ضمن هذه المهام ما يلي (Cizas, 1997):

ضمانات تحقيق الاعتماد الأكاديمي للجودة في التعليم:

- محورية تعلم الطلاب في نشاطات الاعتماد الأكاديمي: ويتطلب من مؤسسة إعداد المعلم أن تتبنى الجودة الأكاديمية بوصفها إحدى قيمها الرئيسية، وتبين كيف ستحقق رسالتها المتصلة بتعلم الطلاب.
 - توثيق تعلم الطلاب: ويتطلب من مؤسسة إعداد المعلم أن تطور أسلوباً لتوثيق تعلم الطلاب خلال دراستهم للحصول على الدرجة العلمية، وأن هذا الأسلوب يتسق مع معايير الأداء الأكاديمي في المؤسسة، ويمكن أن يتم ذلك من خلال:
 - وضع مخرجات تعلم واضحة تحدد المحتوى ومستوى التحصيل.
 - جمع أدلة على تحقيق الأهداف باستخدام أدوات تقييم مناسبة.
 - إصدار حكم إجمالي حول معنى الأدلة وفائدتها.
- (National Quality Assurance and Accreditation, 2004)

هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن:

وُضعت معايير الاعتماد العام ومعايير الاعتماد الخاص مع نشأة الجامعات الأهلية؛ حيث نص قانون الجامعات الأهلية المؤقت لعام ١٩٨٩م على ما يلي: «يتولى المجلس (مجلس التعليم العالي) التأكد من تحقيق الجامعات الأهلية لأهدافها، ويصدر لذلك الغرض تعليمات للترخيص والاعتماد». وعملاً بهذه المادة صدرت تعليمات الترخيص والاعتماد للجامعات الأهلية لسنة ١٩٨٩م.

وعلى إثر إلغاء وزارة التعليم العالي عام ١٩٩٨م أنشئ مجلس الاعتماد للمرة الأولى من خلال قانون التعليم العالي؛ حيث نصت المادة (٦) من القانون على التالي: «ينشأ في المملكة مجلس يسمى (مجلس اعتماد

مؤسسات التعليم العالي يهدف إلى رفع مستوى وكفاءة التعليم في الأردن)».

وتتمتع هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري، ولها بهذه الصفة تملك الأموال المنقولة وغير المنقولة، والقيام بجميع التصرفات القانونية اللازمة لتحقيق أهدافها، بما في ذلك إبرام العقود وقبول المساعدات والتبرعات والمنح والهبات والوصايا، ولها حق التقاضي وأن تتيب عنها في الإجراءات القضائية المحامي العام المدني (الدهشان، ٢٠٠٧م).

الأهداف الكبرى لمجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي الأردني:

- وضع أسس ومعايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي وتعديلها وتطويرها في ضوء السياسة العامة للتعليم العالي.
- مراقبة أداء مؤسسات التعليم العالي في الأردن ومعرفة مدى التزامها بالأسس والمعايير المعتمدة.
- تشكل اللجان المتخصصة للقيام بأي مهام يقتضيها عمله وتقديم توصياتها بشأن ذلك.
- التأكد من تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها باتخاذ الإجراءات المناسبة لتقييم برامجها ونواتجها بأدوات القياس المختلفة.
- نشر القرارات الصادرة عن المجلس ذات العلاقة بالاعتماد في وسائل الإعلام المختلفة (الدهان، ٢٠٠٧م).

مشكلة الدراسة:

إنّ المتتبع لأداء مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة سوف يلحظ تدهوراً مطرداً في جودة الخدمات التي تقدمها، ولعل ما يؤكد هذا التدهور هو القصور في المهارات الأساسية للخريجين، واتساع الفجوة بين متطلبات سوق العمل وقدرات هؤلاء الخريجين، مما

استدعى ضرورة البحث عن حل أو إيجاد فلسفة إدارية يمكن أن تساعد مؤسسات التعليم العالي على النهوض وتخطي هذه الصعوبات ومعالجة حالة التدهور الموجود في أدائها. وتعد إدارة الجودة الشاملة فلسفة إدارية تعتمد على مفهوم النظم، وتتنظر إلى المؤسسة بشكل شامل لإحداث تغييرات إيجابية مرغوبة، وذلك بتناول كل جزء داخل المؤسسة وتطويره بالشكل المرغوب للوصول إلى جودة أفضل. من هنا برزت مشكلة الدراسة المتمثلة في محاولة الوقوف على درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية لمعايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين.

أهمية الدراسة :

1. تتمثل أهمية الدراسة الحالية في عدة محاور هي:
1. الحاجة إلى نشر ثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية.
2. حداثة الموضوع الذي تتناوله هذه الدراسة، الذي يعد عاملاً فاعلاً في عملية التنمية.
3. تزويد صانعي القرار في الجامعات بقائمة تتضمن أهم المعايير المقترحة للاعتماد الأكاديمي.
4. ضبط وتطوير العمل الإداري والأكاديمي في الجامعات من أجل الوفاء بمتطلبات المجتمع.
5. الارتقاء بنوعية الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات الحكومية الأردنية للمستفيدين؛ حيث يساعد تطبيق الجودة على زيادة الإنتاج، وخفض التكلفة، ورفع مستوى العاملين في المؤسسة التعليمية، ورضا العميل.
6. تطبيق نظام الجودة في الجامعات الحكومية الأردنية يساعد على تحقيق التميز الداخلي لهذه الجامعات؛ تمهيداً للاعتراف الخارجي بالمؤسسة التعليمية.

هدف الدراسة وأسئلتها :

هدفت الدراسة إلى بيان درجة تطبيق

الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها، وذلك من خلال الإجابة عن السؤالين الآتيين:

السؤال الأول: ما درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها؟

السؤال الثاني: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \leq \alpha$) في استجابات عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية؟

مصطلحات الدراسة :

الاعتماد: (Accreditation): يشير إلى الاعتراف (Recognition) الذي تمنحه (NQAAA) الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد لمؤسسة ما، ويوضح أن برامجها الأكاديمية مطابقة للمعايير المحددة والمقبولة من هيئة الاعتماد، ولديها نظام أو أنظمة فعالة تضمن الجودة والتحسين المستمر للنشاطات الأكاديمية بما يتفق مع المعايير المنشودة من (NQAAA). (اللجنة القومية لضمان الجودة والاعتماد، 2007م).

الاعتماد الجامعي: هو وضع (status) يمنح لمؤسسة تعليم عالٍ تؤمن معايير محددة لجودة التعليم. (سركيس: 2004م).

المعيار: هو بيان بالمستوى المتوقع الذي وضعته هيئة مسؤولية أو معترف بها بشأن درجة أو هدف معين يراد الوصول إليه ويحقق قدرًا منشودًا من الجودة أو التميز (National Quality Assurance: 2004).

ويمكن تعريف معايير الاعتماد الأكاديمي للجامعة إجرائياً بأنها: مجموعة المواصفات والشروط التي يجب أن تتوافر في عناصر وتفاعلات الجامعة: رؤية الجامعات ورسالتها وأهدافها، النظام الإداري، تصميم موقع الجامعة عبر الإنترنت، البنية التحتية (المباني، المعامل، المرافق العامة)، نظام القبول والتسجيل وآلية

عن مدى الاستفادة منه في مسح بيئة التعليم العالي. وقد أظهرت النتائج أنّ قياسات مبادئ الجودة الشاملة ومفاهيمها هي عوامل النجاح الحاسمة التي تعكس أداء المؤسسة، وأنّ أي تغيير في أداء عوامل النجاح الحاسم يؤثر في الأداء المتميز للمؤسسة، كذلك وفرت الدراسة معلومات للقيادة العليا للمؤسسات عن الوقت المضاف إلى مؤسساتهم ومقارنة ذلك بمؤسسات أخرى، وكذلك أسلوب القياس الذي يمكن استخدامه بواسطة ضبط الجودة في بريطانيا لنجاح جودة مؤسسات التعليم. وأشار الباحثان إلى أنّ مؤسسات التعليم العالي في بريطانيا استفادت من تطبيق مبادئ الجودة مقارنة بمثيلاتها في أمريكا.

وقام الحولي (٢٠٠٤م) بدراسة هدفت إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي الفلسطيني، والإلمام بمفهوم جودة التعليم، واقتراح تصور لتحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني. وكانت أداة الدراسة استبانة مقترحة للوصول إلى تحسين جودة التعليم الجامعي الفلسطيني، عُرضت على أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في جامعة القدس المفتوحة، شملت سبعة محاور هي: إنشاء وحدة للجودة في كل جامعة فلسطينية، إنشاء المركز الوطني لتطوير التعليم الجامعي، تعزيز البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، إنشاء هيئة مشتركة للتعاون والتنسيق بين فعاليات كل من سوق العمل والتعليم العالي، تحقيق مفهوم المعاصرة في التعليم والوظيفة في البرامج المقدمة، رفع نسبة القبول في الجامعات إلى (٦٥٪)، إنشاء مركز للإرشاد النفسي والاجتماعي في كل جامعة. وشملت عينة الدراسة أعضاء هيئة التدريس والقيادات الأكاديمية في منطقة جنين التعليمية في فلسطين. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي:

- تحديد جوانب قصور التعليم الجامعي الفلسطيني، ومنها: ارتفاع تكاليف التعليم العالي، وصعوبة السفر والتنقل بسبب معوقات الاحتلال اليهودي.

الاتصال بالأستاذ المشرف، نظام الدراسة، الإشراف الأكاديمي (أعضاء هيئة التدريس)، المناهج (التقليدية والإلكترونية)، الإعلام والدعاية، فعالية الجامعة، خطة تمويل الجامعة؛ بحيث تعمل على تلبية احتياجات المستفيدين من هذا النظام، وتؤدي إلى مخرجات تتصف بمستوى عال من الجودة في ضوء الاتجاهات العالمية. ويهدف وصف المعايير الذي تقدمه هنا إلى مساعدة الجهات الإدارية والأكاديمية في الجامعات في مجال التخطيط، ومراجعة الذات، وسياسات تحسين الجودة. ويستند تقويم الجودة في الجامعة إلى معايير متعارف عليها للممارسة الجيدة.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على بيان درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها من خلال تطبيق أداة الدراسة المكونة من (٢٨) فقرة موزعة على ثلاثة محاور، وهي المحور الأول: رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، والمحور الثاني: القيادة والتنظيم الإداري، والمحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس، وذلك في العام ٢٠٠٩-٢٠١٠م. واقتصر تعميم نتائج الدراسة على أفراد عينة الدراسة والمجتمعات المماثلة لها.

الدراسات السابقة:

تناول الباحث في هذا القسم الدراسات السابقة العربية منها والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة القديم منها والحديث، مرتبة حسب التسلسل الزمني من القديم إلى الحديث:

أجرى كل من (Kanji & Tambly, 1999) دراسة لاختبار إمكانية قياس تطبيق مبادئ إدارة الجودة والمفاهيم الرئيسة ضمن مختلف مظاهر بيئة التعليم العالي في المملكة المتحدة، وقد استعان الباحثان بالنموذج «تميز العمل» الذي طوره (كانجي) عام ١٩٩٦م؛ للكشف

■ تحديد معايير تقييم جودة الخدمة التعليمية وهي: المنهج، المرجع، أعضاء هيئة التدريس، أسلوب التقييم، النظام الإداري، التسهيلات المادية.

■ وأجرى الملاح (٢٠٠٥م) دراسة هدفت إلى معرفة درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، ودرجة تأثرها بالمتغيرات المستقلة. وكانت أداة الدراسة استبانة تكونت من (٧٢) فقرة موزعة على مجالات الدراسة الأربعة وهي: مجال الثقافة التنظيمية لإدارة الجودة الشاملة، والمجال الأكاديمي، ومجال النمو المهني، ومجال علاقة الجامعة بالمجتمع المحلي. وتم التأكد من صدق الأداة وثباتها بالطرق الإحصائية والتربوية المناسبة، حيث بلغت قيمة معامل الثبات للدرجة الكلية وفق معادلة (كرونباخ ألفا) (٠,٩٨)، وهي قيمة عالية جداً. وحلت البيانات بواسطة الحاسب الآلي باستخدام الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). واشتملت عينة الدراسة على (٢٤٦) عضو هيئة تدريس اختيروا بطريقة عشوائية طبقية؛ بحيث شكلت هذه العينة ما نسبته (٣٢٪) من المجموع الكلي لأعضاء الهيئة التدريسية. وتوصلت هذه الدراسة إلى النتائج الآتية:

■ أن درجة تحقيق معايير إدارة الجودة في الجامعات الفلسطينية متوسطة بنسبة (٦٥٪).

■ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجالات تحقيق إدارة الجودة الشاملة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تحقيق معايير الجودة الشاملة تُعزى لمتغيري النوع الاجتماعي، والعمر.

■ وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الكلية في المجالين الأكاديمي، وعلاقة الجامعة بالمجتمع المحلي، وملتغير المؤهل العلمي في مجالي النمو المهني، والدرجة الكلية، وملتغير الخبرة في مجال الثقافة التنظيمية، وملتغير الرتبة العلمية في مجالات الثقافة التنظيمية والنمو المهني وعلاقة الجامعة بالمجتمع المحلي، وملتغير المركز الوظيفي في مجال

الثقافة التنظيمية، وملتغير الجامعة في مجال الثقافة التنظيمية.

■ وقام (درندري و هووك) (٢٠٠٧م) بدراسة تعرضت تجربة المملكة العربية السعودية في مجال توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي للبناء عليها عند إنشاء نظام لتوكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العام. وتهدف إلى التعرف على واقع تطبيق الإجراءات الأولية الخاصة بالتقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية من خلال استطلاع آراء القائمين بهذه العملية والمشاركين فيها. كما تهدف إلى التعرف على الاحتياجات اللازمة للقيام بعمليات توكيد الجودة في مؤسسات التعليم العالي السعودية، والصعوبات التي تواجهها في هذا المجال، وتقديم بعض الحلول الممكنة لها، وذلك على مستوى الأفراد، والمؤسسات، والأنظمة عامة. وقد قامت الباحثتان بتطبيق استبانة على عينة عمدية من القائمين والمشرفين على عمليات التقويم وتوكيد الجودة والمهتمين في الجامعات والكليات السعودية، كما أجريت بعض المقابلات بهدف التعرف على مستوى الأفراد والبرامج والجامعات من حيث ممارسات التقويم وأهم معوقاته لديهم. وأوضحت النتائج اختلاف مستوى الجامعات من حيث تطبيق نشاطات وأدوات التقويم اللازمة للجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تراوحت من مؤسسات تطبق جميع النشاطات الأساسية إلى مؤسسات لا تكاد تطبق شيئاً منها. واتضح أن أهم عوائق التطبيق هي عدم المعرفة وعدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الجودة. وأوصت الباحثتان بضرورة تبني نموذج لبناء القدرة (capacity building)؛ بحيث تقوم من خلاله احتياجات التدريب الخاصة بكل جامعة أو كلية على مستوى الأفراد والبرامج والمؤسسات، ويصمم لكل منها برنامج تدريبي مفصل وممرجل، يُنفذ ويتابع في مواقع المؤسسات نفسها.

■ في حين قام (tillar 2007) بدراسة أشار فيها إلى أنه مع التزايد المستمر لبرامج الدراسة في التعليم

بمعايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة لأقسام الرياضيات في كليات العلوم في الجامعات السعودية من حيث: (البرنامج التعليمي، والبيئة التعليمية، والهيئة التدريسية)، والتعرف على مدى مناسبة وتوافر هذه المعايير. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وتكونت عينتها النهائية من (٧٧) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في أقسام الرياضيات، و(١٣٨) طالبًا من طلاب قسم الرياضيات من المستويين السابع والثامن، واستخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أنّ جميع معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية مناسبة، وعدم وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس حول مناسبة معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرنامج التعليمي والبيئة التعليمية لأقسام الرياضيات تعزى لمتغير الجامعة، ووجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات استجابات أعضاء هيئة التدريس في توافر معظم معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة للبرنامج التعليمي في أقسام الرياضيات تعزى لمتغير الجامعة.

من خلال مراجعة الدراسات السابقة يلاحظ الباحث أنّ الدراسات السابقة ركزت على جانب معين من جوانب الاعتماد الأكاديمي، ولم يعثر الباحث - في حدود علمه - على دراسة تناولت درجة تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الأمر الذي دفعه إلى إجراء الدراسة الحالية.

مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة من جميع القادة الأكاديميين من عمداء ونوابهم ومساعديهم ورؤساء الأقسام العاملين في الجامعات الحكومية الأردنية.

عينة الدراسة :

اختار الباحث عينة الدراسة بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة بعد استبعاد عينة الثبات التي بلغت

العالي في إندونيسيا، يتحمل مجلس الاعتماد الوطني عبء اعتماد المؤسسات التعليمية لتحقيق الجودة. وخلال مسيرة ثلاثين عامًا من عمر المجلس استطاع أن ينجح في اعتماد ما يقرب من (٥٠%) من البرامج الدراسية في البلاد. ويكمن التحدي الرئيس في عدد برامج الدراسة التي تحتاج إلى اعتماد، والمناطق الجغرافية التي تحتاج إلى أن تشملها برامج الاعتماد، ويحتاج مثل هذا التحكم المتمركز والإدارة إلى مراجعة أساسية وإلى تطور أدواره. وتكشف هذه الدراسة عن التطورات في اعتماد الجودة في التعليم العالي في إندونيسيا، وتوصي بتأسيس وكالات اعتماد إقليمية تتحمل مهام مجالس الاعتماد في الأقاليم المختلفة في البلاد.

وقام عبيد وكريم (٢٠٠٨م) بدراسة في العراق أشارا فيها إلى أنّ بيئة التعليم العالي شهدت تحولات متسارعة في عصر المعرفة، وتحولات مختلفة نتيجة للعولمة والانفتاح الاقتصادي والإنجازات الهائلة في تقنية الاتصالات، الذي أدى بدوره إلى تنامي وتأثير المنافسة في تطوير تقنيات واستراتيجيات جديدة مثل التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، كما أنّ العولمة المعرفية ألزمت مؤسسات التعليم العالي بإعادة هندسة قدراتها التنافسية للانتقال بجودة التعليم والالتزام بمعايير الاعتماد الأكاديمي وفق المعايير العالمية للاعتماد؛ من أجل تحقيق الجودة الشاملة في مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها. وهدفت الدراسة إلى تحليل دور إعادة هندسة الأداء الجامعي في تدعيم وإسناد قدرة المؤسسات التعليمية في تنفيذ متطلبات الاعتماد على مستوى المؤسسة ككل أو برامجها التعليمية. وأكدت نتائج الدراسة أنّ تحقيق الاعتماد الأكاديمي على المستويين المؤسسي والبرامجي يتطلب إعادة هندسة الأداء الجامعي الحالي على المستويين الإستراتيجي والتشغيلي.

وأجرى الثقفي (٢٠٠٩م) دراسة في المملكة العربية السعودية هدفت إلى محاولة وضع قائمة

(٣٥)؛ وذلك لتمثيل المجتمع الأصلي تمثيلاً علمياً دقيقاً؛ حيث بلغت عينة الدراسة من القادة الأكاديميين من عمداء ونوابهم ومساعدتهم ورؤساء الأقسام العاملين في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة (١٤٧)، والجدول (١) يوضح توزيع أفراد العينة حسب متغيرات الدراسة:

جدول (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الجنس والرتبة والجامعة

العدد	المستوى	المتغير
١٢٣	ذكر	الجنس
٢٤	أنثى	
٧١	أستاذ	الرتبة الأكاديمية
٦٣	أستاذ مشارك	
١٣	أستاذ مساعد	
٤٨	الأردنية	الجامعة
٥٧	اليرموك	
٤٢	مؤتة	
١٤٧	المجموع	

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، صمم الباحث استبانة لتكون أداة للدراسة؛ وذلك من خلال مراجعة الأدب السابق، واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومنها دراسة (النجار، ٢٠٠٧م)، ودراسة (الثقفي، ٢٠٠٩م) واشتملت أداة الدراسة، بصورتها النهائية على (٢٨) فقرة. واعتمد الباحث مقياس (ليكرت) الخماسي، حيث كان توزيع الفقرات على الشكل الآتي:

- المحور الأول: رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، وتكون من (٧) فقرات.
- المحور الثاني: القيادة والتنظيم الإداري، وتكون من (١١) فقرة.
- المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس، وتكون من (١٠) فقرات.

صدق الأداة:

للتحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة، قام الباحث بعرضها على عشرة محكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في الإدارة الجامعية، والقياس والتقييم في جامعات اليرموك والهاشمية والأردنية؛ لتحكيمها من حيث ملاءمة الفقرات لأغراض الدراسة، ومدى الصحة اللغوية للفقرات، وتم الأخذ بجميع آراء المحكمين من حذف أو إضافة أو

تعديل، وحدد لكل فقرة تدرّيج خماسي. وفي ضوء اقتراحات المحكمين المختصين أصبحت أداة الدراسة مكونة من (٢٨) فقرة، وكانت قبل التحكيم (٣١) فقرة؛ حيث حُذفت خمس فقرات لعدم ملاءمتها للموضوع، وأضيفت فقرتان وُزعتا على أربعة مجالات.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات الأداة، قام الباحث بتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٥) قائدًا أكاديميًا بأسلوب التطبيق وإعادة التطبيق بفواصل أسبوعين بين التطبيق الأول وإعادته. وتمّ التأكد من ثبات الاتساق الداخلي للأداة باستخدام معامل (كرونباخ ألفا)، وكان معامل ثبات الأداة ككل (٠,٨٩) وهي قيمة عالية ومناسبة لإغراض الدراسة.

إجراءات الدراسة:

١. راجع الباحث الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، واعتمد على الأدب النظري والدراسات السابقة في إعداد أداة الدراسة في صورتها الأولية، ومن ثمّ التحقق من دلالات صدق أداة الدراسة وثباتها من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين المختصين في جامعات اليرموك والأردنية والهاشمية. ومن ثمّ الأخذ بأرائهم ومقترحاتهم.
٢. قام الباحث بالتأكد من ثبات أداة الدراسة من خلال تطبيقها على عينة عشوائية من خارج نطاق عينة الدراسة مكونة من (٣٥) قائدًا أكاديميًا، ومن ثم حساب معامل (كرونباخ ألفا) للاتساق الداخلي، وبعد التحقق والتأكد من صدق أداة البحث وثباتها، قام الباحث بتطبيقها على عينة الدراسة من القادة الأكاديميين العاملين في الجامعة الأردنية، وجامعة اليرموك، وجامعة مؤتة؛ بحيث تمثل كل جامعة إقليمًا من الأقاليم الثلاثة في الأردن.
٣. قام الباحث بعد جمع الاستبانات من خلال مساعدة بعض الزملاء بتفريغ البيانات حاسوبيًا، ومن ثمّ إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة.

متغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

- الجنس، وله فئتان (ذكر، أنثى).
 - الرتبة الأكاديمية، ولها ثلاثة مستويات (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد).
 - الجامعة، ولها ثلاثة مستويات (الجامعة الأردنية، جامعة اليرموك، جامعة مؤتة).
- المتغير التابع: درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها المعبر عنه باستجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي لملاءمته لطبيعة الدراسة.

المعالجات الإحصائية :

للإجابة عن أسئلة الدراسة، استخرج الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤال الأول، واستخدم اختبار تحليل التباين الثلاثي لمعرفة الفروق التي تعزى إلى (الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية) للإجابة عن السؤال الثاني.

نتائج الدراسة :

١ . النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

جاء نص السؤال الأول على النحو التالي: ما درجة تطبيق الجامعات الحكومية الأردنية معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها؟
للإجابة عن هذا السؤال احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين على فقرات مجالات الأداة، والجدول (٢) يبين ذلك:

جدول (٢)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق على مجالات الأداة والأداة كلها

رقم المجال	رتبة المجال	مضمون المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
٢	١	القيادة والتنظيم الإداري	٣,٧١	٠,٧٤	عالية
٣	٢	أعضاء هيئة التدريس	٣,٤٨	٠,٩٣	متوسطة
١	٣	رؤية ورسالة وأهداف الجامعة	٣,٤٣	١,٠٥	متوسطة
		الأداة كلها	٣,٥٤	١,٠١	عالية

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق على مجالات أداة الدراسة والأداة ككل، حيث جاءت درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين عينة الدراسة ضمن درجة تطبيق عالية وبمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (١,٠١). واحتل مجال القيادة والتنظيم الإداري المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وانحراف معياري (٠,٧٤)، وبدرجة تطبيق متوسطة. تلاه في المرتبة الثانية مجال أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي (٣,٤٨)، وانحراف معياري (٠,٩٣)، وبدرجة تطبيق متوسطة، وأما مجال رؤية ورسالة وأهداف الجامعة فقد جاء في المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي (٣,٤٣)، وانحراف معياري (١,٠٥).

المحور الأول: رؤية ورسالة وأهداف الجامعة :

لقد احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين على فقرات مجال رؤية ورسالة وأهداف الجامعة، والجدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين على مجال رؤية ورسالة وأهداف الجامعة

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
٣	تتأكد الجامعة من أن نص الرسالة والأهداف واضحة وشاملة ومنشورة ومعلنة ومعروفة للمجتمع وأعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب.	١	٣,٧٦	١,٠٨	عالية
٦	توفر الجامعة وثيقة واضحة تعبر عن رؤية المؤسسة وأهدافها التربوية العامة والخاصة.	٢	٣,٦٥	١,١٩	عالية
٥	تراجع الجامعة رسالتها وأهدافها بصورة منتظمة وتتقنها من أجل التحسين والتطوير.	٣	٣,٥٢	١,١٥	عالية
٤	تتأكد الجامعة من أن الأهداف متضمنة النتائج المتوقعة من الخريجين.	٤	٣,٤٨	١,٠٦	متوسطة
١	تحرص الجامعة على أن يكون هيكلها التنظيمي مرناً لاستيعاب المتغيرات المحتملة.	٥	٣,٣٣	١,١٣	متوسطة
٢	تحرص الجامعة على إشراك أعضاء هيئة التدريس ورؤساء الوحدات والدوائر في إعداد الخطط الإستراتيجية والسنوية.	٦	٣,٢١	١,١٨	متوسطة
٧	توضح الجامعة في رسالتها أشكال العلاقة بينها والمؤسسات المناظرة المحلية والعالمية.	٧	٣,١٢	١,١٣	متوسطة
	درجة التطبيق		٣,٤٣	١,٠٩	متوسطة

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين عينة الدراسة على مجال رؤية ورسالة وأهداف الجامعة؛ حيث بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المجال (٣,٤٣)، وانحراف معياري (١,٠٥)، ودرجة تطبيق متوسطة. ويبين الجدول كذلك أن الفقرة (٢) ونصها: (تتأكد الجامعة من أن نص الرسالة والأهداف واضحة وشاملة ومنشورة ومعلنة ومعروفة للمجتمع، وأعضاء هيئة التدريس، والإداريين، والطلاب) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧٦)، وانحراف معياري (١,٠٨)، ودرجة تطبيق عالية. تلتها الفقرة (٦)

ونصها: (توفر الجامعة وثيقة واضحة تعبر عن رؤية المؤسسة وأهدافها التربوية العامة والخاصة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٦٥)، وانحراف معياري (١,١٩)، ودرجة تطبيق عالية. في حين أن الفقرة (٧) ونصها: (توضح الجامعة في رسالتها أشكال العلاقة بينها والمؤسسات المناظرة المحلية والعالمية) حصلت على أدنى المتوسطات حيث بلغ (٣,١٢)، وانحراف معياري (١,١٣)، ودرجة تطبيق متوسطة.

المحور الثاني: القيادة والتنظيم الإداري:

لقد احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين على فقرات مجال القيادة والتنظيم الإداري، والجدول (٤) يوضح ذلك:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين على مجال القيادة والتنظيم الإداري

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
١١	تتأكد الجامعة من أن سياساتها وإجراءاتها تضمن الوضوح والشفافية في عملية اتخاذ القرار.	١	٣,٩٨	٠,٨٨	عالية
١٤	تتأكد الجامعة من أن الهيكل التنظيمي به درجة من المرونة تسمح بتغيير الأولويات ومراجعة السياسات وفقاً لمتطلبات المؤسسة.	٢	٣,٨٢	٠,٩٩	عالية
١٣	توفر الجامعة وصفاً دقيقاً للهيكل التنظيمي، وتعريفًا واضحاً للواجبات الأكاديمية والمسؤولية.	٣	٣,٧٨	٠,٩٥	عالية
١٦	تتيح الجامعة للطلاب تقديم شكاواهم بصورة منفردة أو جماعية مع ضمان احترام الخصوصية والسرية وتقديم الحلول في وقت مناسب دون تأخير.	٤	٣,٧٤	٠,٩١	عالية
١٠	توفر الجامعة الإجراءات المعتمدة في التعيين للمناصب الإدارية العليا (العميد، نائب العميد، رؤساء الأقسام) وضوابط التعيين، ومدة التعيين.	٥	٣,٦٤	٠,٩٠	عالية
٩	تعمل الجامعة على تأمين وجود علاقة فعالة بين الإدارة العليا (رئيس الجامعة، العميد) وأعضاء هيئة التدريس.	٦	٣,٦٠	٠,٨٨	عالية
١٢	تستخدم الجامعة الموارد البشرية والمادية بدرجة عالية من الفاعلية والكفاءة والإنتاجية.	٧	٣,٥٨	١,٠٢	عالية

عالية	٠,٩٦	٣,٥٧	٨	تتيح الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والعاملين والطلاب الإسهام في صنع القرار.	٨
عالية	٠,٨٧	٣,٥٢	٩	تقيم الجامعة بشكل دوري مدى فاعلية الآليات في تحسين البرامج الأكاديمية والمقررات التعليمية والبحثية والخدمات الطلابية والمكتبة والخدمات المساندة للتعليم وخدمة المجتمع.	١٥
عالية	٠,٩٣	٣,٥١	١٠	تعتمد الجامعة المقاييس العلمية والأدوات الموضوعية لقياس مدى التحقق من تعلم الطلاب وتحديد جودة عمليات التعليم وإجراء التغييرات المطلوبة لتحسين مخرجات تعلم الطلاب.	١٧
متوسطة	٠,٨٦	٣,٤٧	١١	تفوض الجامعة الصلاحيات الإدارية لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وفق اللوائح والضوابط للعمل على هيئة فريق واحد.	١٨
عالية	٠,٧٤	٣,٧١	المتوسط الحسابي العام		

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين عينة الدراسة على مجال القيادة والتنظيم الإداري؛ حيث بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المجال (٣,٧١)، وانحراف معياري (٠,٧٤)، ودرجة تطبيق عالية. ويبين الجدول كذلك أنّ الفقرة (١١) ونصها: (تتأكد الجامعة من أن سياستها وإجراءاتها تضمن الوضوح والشفافية في عملية اتخاذ القرار) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٩٨)، وانحراف معياري (٠,٨٨)، ودرجة تطبيق عالية. وجاءت الفقرة (١٤) ونصها: (تتأكد الجامعة من أن الهيكل التنظيمي به درجة من المرونة تسمح بتغيير الأولويات ومراجعة السياسات وفقاً لمتطلبات المؤسسة) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (٣,٨٢)، وانحراف معياري (٠,٩٩)، ودرجة تطبيق عالية. في حين أنّ الفقرة (١٨) ونصها: (تفوض الجامعة الصلاحيات الإدارية لعمداء الكليات ورؤساء الأقسام وفق اللوائح والضوابط للعمل على هيئة فريق واحد) حصلت على أدنى المتوسطات حيث بلغ (٣,٤٧)، وانحراف معياري (٠,٨٦)، ودرجة تطبيق متوسطة.

المحور الثالث: أعضاء هيئة التدريس:

لقد أُحسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من القادة الأكاديميين على فقرات مجال أعضاء هيئة التدريس، والجدول (٥) يوضح ذلك:

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين
على مجال أعضاء هيئة التدريس

رقم الفقرة	نص الفقرة	الرتبة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التطبيق
٢١	تضع الجامعة التعليمات المحددة لساعات التدريس لأعضاء هيئة التدريس وفق الدرجات العلمية.	١	٢,٧٠	١,٠١	عالية
١٩	تخصص الجامعة المكافآت التشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي المتميز بما يتوافق مع رؤية الجامعة ورسالتها.	٢	٣,٥٩	٠,٩٩	عالية
٢٢	توفر الجامعة التشريعات اللازمة لشروط التوظيف العامة في المؤسسة.	٣	٢,٧٥	١,٠٤	عالية
٢٤	تهيئ الجامعة للجان التوظيف الوسائل الحديثة المستخدمة لفرز المرشحين وتقييم مؤهلاتهم من أجل اتخاذ القرارات المناسبة.	٤	٣,٥٠	٠,٩٤	عالية
٢٥	تعد الجامعة الإحصاءات حول أعداد أعضاء هيئة التدريس، والهيئة المعاونة موزعة حسب المؤهلات الأكاديمية، والدرجات العلمية، والخبرة.	٤	٣,٥٠	٠,٩٢	عالية
٢٧	تدقق الجامعة في مدى كفاية أعضاء هيئة التدريس ومواصفاتهم من أجل تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها.	٦	٣,٤٦	٠,٩٥	متوسطة
٢٨	توفر الجامعة برامج التطوير المهني والتعليم المستمر لأعضاء هيئة التدريس فيها.	٧	٣,٤٠	٠,٩٩	متوسطة
٢٧	توفر الجامعة سياسة وآليات التنمية المهنية لهيئة التدريس، وتوفر البرامج التدريبية، وتحدد فاعلية الأساليب، بما يتماشى مع الخطط المستقبلية.	٨	٣,٣٨	١,٠٩	متوسطة
٢٠	توفر الجامعة إجازات التفرغ العلمي لأعضاء هيئة التدريس.	٩	٣,٣٣	٠,٨٨	متوسطة
٢٢	توفر الجامعة العدد الكافي من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتفرغين للعمل كلياً أو جزئياً.	١٠	٣,٢٩	١,٠٣	متوسطة
	المتوسط الحسابي العام		٣,٤٨	١,٠٥	متوسطة

يبين الجدول السابق المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ودرجة التطبيق لاستجابات القادة الأكاديميين عينة الدراسة على مجال الإجراءات المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس، حيث بلغ المتوسط العام لفقرات هذا المجال (٣,٤٨)، وانحراف معياري (١,٠٥)، ودرجة تطبيق متوسطة. ويبين الجدول كذلك أن الفقرة (٢١) ونصها: (تضع الجامعة التعليمات المحددة لساعات التدريس لأعضاء هيئة التدريس وفق الدرجات العلمية) جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧٠)، وانحراف معياري (١,٠٣)، ودرجة تطبيق عالية. وجاءت الفقرة (١٩) ونصها: (تخصص الجامعة المكافآت التشجيعية للمبدعين في مجال التدريس والبحث العلمي المتميز بما يتوافق مع رؤية الجامعة ورسالتها) في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (٣,٥٩)، وانحراف معياري (٠,٩٩)، ودرجة تطبيق عالية. في حين أن الفقرة (٢٢) ونصها: (توفر الجامعة العدد الكافي من الأساتذة وأعضاء هيئة التدريس المؤهلين والمتفرغين للعمل كلياً أو جزئياً) حصلت على أدنى المتوسطات حيث بلغ (٣,٢٩)، وانحراف معياري (١,٠٣)، ودرجة تطبيق متوسطة.

٢. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

جاء نص السؤال الثاني على النحو التالي: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية؟ ولمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية استخدم تحليل التباين الثلاثي المتعدد (Three-way Anova). وهذا ما يبينه الجدول (٦):

جدول (٦)

نتائج تحليل التباين المتعدد لاستجابات أفراد عينة الدراسة حسب المجالات الرئيسية على متغيرات: الجنس، الجامعة، الرتبة

المتغيرات	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجنس ويلكس=٠,٧٤٩ ح=٠,٠٠٠	رؤية وأهداف الجامعة	٠,٠١٨٩	١	٠,٠١٨٩	٠,٠٠٢	٠,٩٦٣
	القيادة والتنظيم الإداري	٩٩,٨	١	٩٩,٨	*٦,٥٠٧	٠,٠١١
	أعضاء هيئة التدريس	١,٧٧٦	١	١,٧٧٦	*٥,٥٦٩	٠,٠١٩
الجامعة ويلكس=٠,٨٨٣ ح=٠,٠٥٤	رؤية وأهداف الجامعة	٠,١٩٢	٢	٠,٠٩٦	٠,٢٨١	٠,٧٥٥
	القيادة والتنظيم الإداري	٠,٠٣٤	٢	٠,٠١٧	٠,٠٥٣	٠,٩٤٩
	أعضاء هيئة التدريس	٠,٨٤٦	٢	٠,٤٢٣	١,١١٧	٠,٣٢٩
الرتبة الأكاديمية ويلكس=٠,٨٩٠ ح=٠,٠٠٣	رؤية وأهداف الجامعة	١٣٧,٠٣	٢	٤٥,٦٧	*٥,١٠	٠,٠٠٢
	القيادة والتنظيم الإداري	١٢٦,٥٧	٢	٤٢,١٩	*٤,٤٣	٠,٠٠٥
	أعضاء هيئة التدريس	٢٦٤,٦٤	٢	٨٨,٢١	*٨,٣٨	٠,٠٠١

المتغيرات	المجالات	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الخطأ	رؤية وأهداف الجامعة	٦٥,٢٦٤	١٦٢	٠,٤٠٢		
	القيادة والتنظيم الإداري	٦٠,٩١٧	١٦٢	٠,٣٧٦		
	أعضاء هيئة التدريس	٧٢,٣٥٠	١٦٢	٠,٤٤٦		
الكلية	رؤية وأهداف الجامعة	٦٨,٧٠٢	١٦٧			
	القيادة والتنظيم الإداري	٦٤,٧٨٠	١٦٧			
	أعضاء هيئة التدريس	٧٦,٠٩١	١٦٧			

يظهر الجدول السابق ما يلي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) على مجالي القيادة والتنظيم الإداري وأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح القادة الأكاديميين من الذكور.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) تعزى لمتغير الجامعة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية.

ولتحديد مصادر الفروق التي تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية استخدم الباحث اختبار (شيفيه) للمقارنات البعدية، وظهر ما يلي:

- وجود فروق بين (أستاذ مشارك) من جهة و(أستاذ) من جهة أخرى على مجال رؤية وأهداف الجامعة لصالح القادة الأكاديميين ممن هم في رتبة (أستاذ).
- وجود فروق بين (أستاذ مساعد) من جهة و(أستاذ) من جهة أخرى على مجال القيادة والتنظيم الإداري لصالح القادة الأكاديميين ممن هم في رتبة (أستاذ).
- وجود فروق بين (أستاذ مساعد) من جهة و(أستاذ) من جهة أخرى على مجال أعضاء هيئة التدريس لصالح القادة الأكاديميين ممن هم في رتبة (أستاذ مساعد).

مناقشة النتائج:

أولاً. مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية من وجهة نظر القادة الأكاديميين فيها؟

أظهرت النتائج أن درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر القادة الأكاديميين جاءت ضمن درجة تطبيق عالية بمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (١,٠١)، وهذا يدل على أن الجامعات الحكومية الأردنية تسعى من أجل الاعتماد الأكاديمي، وذلك من خلال ما رآه الباحث. بحكم عمله عضو هيئة تدريس. من محاولة

وأهداف الجامعة غير متوافرة لكثير من أعضاء هيئة التدريس والطلاب؛ بحيث لا يمكن الاطلاع عليها بشكل مباشر إلا من خلال موقع الجامعة عبر (الإنترنت).

ثانياً . مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هنالك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغيرات: الجنس، الجامعة، الرتبة الأكاديمية؟

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) على مجالي القيادة والتنظيم الإداري وأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس، وجاءت الفروق لصالح القادة الأكاديميين من الذكور، وتعزى هذه النتيجة إلى وعي القادة الأكاديميين من الذكور، ووجود سمة التنافس بينهم، الأمر الذي يدفعهم إلى البحث عن كل جديد في مجال القيادة والتنظيم الإداري. وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الملاح (٢٠٠٥م).

وأظهرت النتائج كذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) تعزى لمتغير الجامعة، وربما تعزى هذه النتيجة إلى وعي واتفاق الجامعات على أهمية الاعتماد الأكاديمي وضرورته من أجل الارتقاء بالجامعة وخدماتها، والارتقاء بمستوى التعليم فيها، الأمر الذي يجعلها على وعي تام بأهمية الاعتماد الأكاديمي. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الملاح (٢٠٠٥م).

وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) على كل مجال من مجالات الأداة تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، وربما تعزى هذه النتيجة إلى الخبرة التي يكتسبها القادة الأكاديميون مع مرور الوقت، واكتسابهم رتباً أكاديمية جديدة تدفعهم إلى البحث والتطوير والتجديد. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الملاح (٢٠٠٥م)، وتختلف مع نتيجة دراسة الثقفي (٢٠٠٩م).

الجامعات الحكومية الأردنية ضمان الوضوح والشفافية للبرامج الأكاديمية، وتوفير معلومات واضحة ودقيقة للطلاب، وتحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الدراسية التي تقدمها الجامعات، والتحقق من توافر الشروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية، وأنها ستستمر في المحافظة على هذا المستوى، وتعزيز سمعة البرامج المقيمة والمعتمدة لدى المجتمع الذي يثق بعملية التقويم الخارجي والاعتماد الأكاديمي.

وتختلف هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الملاح (٢٠٠٥م)، وتتفق مع نتيجة دراسة الثقفي (٢٠٠٩م). واحتل مجال القيادة والتنظيم الإداري المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وهذا يعني أن درجة تطبيق مبادئ الاعتماد الأكاديمي في الجامعات الحكومية الأردنية في مجال القيادة والتنظيم الإداري جاء بدرجة عالية، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الجامعات الحكومية الأردنية تهتم في مجال القيادة والإدارة الجامعية بمختلف مستوياتها؛ لضرورتها في مضي العمل الجامعي نحو الأمام من جهة، ومن جهة أخرى فإن الجامعات تدرك أهمية النظام الإداري والقيادي، لذلك فهي تسعى إلى توفير قادة إداريين وقادة أكاديميين ذوي كفاءة إدارية ومعرفية عالية.

وجاء في المرتبة الثانية مجال أعضاء هيئة التدريس بمتوسط حسابي (٣,٤٨)، ودرجة تطبيق متوسطة، ويعزى الأمر إلى أن الجامعات العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص تفتقر إلى أعضاء هيئة التدريس بشكل كافٍ لأسباب مختلفة، منها اعتمادهم على التلقين في التعليم، وقلة الدورات التدريبية التي يخضع لها أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الحكومية الأردنية، إن وجدت.

وأما مجال رؤية ورسالة وأهداف الجامعة فقد جاء في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (٣,٤٣)، ودرجة تطبيق متوسطة، وتعزى هذه النتيجة إلى أن رؤية ورسالة

التوصيات والمقترحات:

- ضمان أن النشاطات العلمية والبرامج الدراسية المعتمدة تلبى متطلبات الاعتماد الأكاديمي، وتتفق مع المعايير العالمية في التعليم العالي، ومتطلبات التخصص في مجالات التعليم المختلفة، وكذلك حاجات الجامعة والطلاب والدولة والمجتمع.
- إنشاء هيئة مستقلة للاعتماد الأكاديمي تتولى تقويم وضبط الجودة والتنوعية في المؤسسات التعليمية، بما يتماشى مع المعايير الدولية.
- بناء على النتائج التي توصل إليها الباحث فإنه يوصي بما يلي:
 - الاستعانة بأراء المؤسسات التي يعمل فيها خريجو الجامعة من خلال عمل استضافة دورية لهم، والاطلاع على آرائهم وتقييمهم لهؤلاء الخريجين؛ بهدف تحسين جودة الخدمة التعليمية التي تقدمها الجامعة.
 - إجراء التقويم المستمر لجميع أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمشرفين والعاملين في المؤسسات التعليمية.

المراجع

- الثقفي، أحمد بن سالم علي. (٢٠٠٩م)، مدى مناسبة وتوافر بعض معايير الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في أقسام الرياضيات في كليات العلوم في الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلاب، رسالة ماجستير غير منشورة، السعودية، جامعة أم القرى.
- الجسر، سمير. (٢٠٠٤م)، إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص، ورقة عمل قدمت في ورشة العمل التي أقامتها وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، المديرية العامة للتعليم العالي.
- درندري، إقبال وهوك، طاهر. (٢٠٠٧م)، دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات تطبيق عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية، بحث مقدم للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن)، القصيم، ٢٨-٢٩ / ٤ / ١٤٢٨هـ.
- الدهشان، جمال علي. (٢٠٠٧)، الاعتماد الأكاديمي: الخبرة الأجنبية والتجربة المصرية، دار المعرفة الجامعية.
- سركيس، فرح. (٢٠٠٤م)، هيئات الاعتماد في التعليم العالي، ورقة عمل قدمت في ورشة العمل التي أقامتها وزارة التربية والتعليم العالي، بيروت، المديرية العامة للتعليم العالي.
- عبيد، عبد السلام إبراهيم، وكريم، فاضل عباس. (٢٠٠٨م)، إعادة هندسة الأداء الجامعي على وفق متطلبات الاعتماد الأكاديمي: دراسة تحليلية في المعاهد التقنية، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لجامعة الكوفة.
- مازن، حسام محمد. (٢٠٠٥م)، الجامعات الافتراضية وأفاق التعليم عن بعد لبناء مجتمع المعرفة والتكنولوجيا العربي طبقاً لمستويات معيارية مقترحة للتعليم، المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس (مناهج التعليم والمستويات المعيارية في ٢٦-٢٧ يوليو، دار الضيافة، جامعة عين شمس).
- الملاح، منتهى أحمد. (٢٠٠٥م)، درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة القدس.

والنفسية (جستن) المنعقد في ٢٨ - ٢٩/٤/١٤٢٨ هـ الموافق ١٥-١٦/٥/٢٠٠٧م في منطقة القصيم. النجار، فريد. (٢٠٠٢م)، إدارة الجامعات بالجودة الشاملة، القاهرة، إيتراك للنشر والتوزيع.

النجار، عبدالوهاب محمد. (٢٠٠٧م)، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام، ورقة عمل مقدمة إلى اللقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية

References

Cizas, A. E. (1997). Quality Assessment of Lithuanian Higher Education. Global J. of Engage. Educ., 3.
David, B., & Harold, T. (2000). Quality in Higher Education (Vol. 6): Routledge, part of the Taylor & Francis Group.
Davis, D. J., & Ringsted, C. (2000). Accreditation of undergraduate and graduate medical education: how do the standards contribute to quality? Adv Health Sci Educ Theory Pract, 11(3), 305-313
Kanji` & Tambly. (1999). Total Quality Management in U.K Higher Education

Institutions. Total Quality Management, 10 No. 1, pp. 129-153.
National Quality Assurance and Accreditation. (2004). The Quality Assurance and Accreditation Handbook: National Quality Assurance and Accreditation.
Tilaar, T.(2007). Academic Quality Improvement: The Need for Regional Accreditation Agencies in Indonesia. Faculty of Engineering. Tadulako University, Palu, Central Sulawesi, Indonesia.

مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى طلبة جامعة البلقاء التطبيقية - دراسة ميدانية

د. احمد عارف ارحيل الكفارنة
رئيس قسم العلوم الاساسية - كلية عجلون الجامعية
- جامعة البلقاء التطبيقية
d.alkafarneh@yahoo.com

الكلمات المفتاحية: التقنيات المعاصرة، الأمن الفكري.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري، وذلك من خلال استطلاع وجهة نظر عينة من طلبة جامعة البلقاء في محافظات الشمال بلغت (٢٥٠) طالباً. وقد أظهرت النتائج أن درجة المخاطر كانت عالية في المجالين الأخلاقي والسياسي، والتبعية الفكرية والثقافية، في حين كانت المخاطر متوسطة في المجال النفسي. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات الأداة تعزى لمتغيري التخصص، والسنة الدراسية. وخلص البحث إلى اقتراح مجموعة من التوصيات.

خلفية الدراسة ومشكلتها :

في شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت) التي تُعد أبرز ما توصل إليه العلم الحديث، وتعد كذلك من أهم الإنجازات البشرية في عصر المعلوماتية.

ويشير (القشيعان، ٢٠٠٥م) إلى أن خطورة التقنيات المعاصرة تكمن في أن الشباب هم أكثر مستخدميها، وهم أكثر من يسيء استخدامها؛ ومن ثم فإن من الممكن أن يرتبط سوء الاستخدام ببعض الآثار الاجتماعية والنفسية. فهناك أمور مغرية لهذه الفئة تدفعها إلى قضاء الساعات الطويلة أمام جهاز الحاسب الآلي مستخدمة الإنترنت، الذي من الممكن أن يؤثر على العلاقات الاجتماعية الحقيقية. ولذلك فإن هذه الفئة العمرية هي الفئة المعنية بتسليط الضوء على أحد التأثيرات الاجتماعية لاستخدام الشبكة.

وقد حاولت عديد من الدراسات (نظمي، ٢٠٠٧م؛ الزيدي، ٢٠٠٣م؛ أبوداس، ٢٠٠٤م؛ الكساسبة، ٢٠٠١م) تحديد أبرز مخاطر التقنيات المعاصرة على الشباب، حيث أشارت إلى المخاطر الآتية:

١. أن التقنيات المعاصرة -ومن أبرزها مواقع التواصل الاجتماعي والإنترنت- تتطوي على مواقع متعددة وموضوعات كثيرة تشكك الشباب في ثقافتهم الوطنية، كما أن هناك مواقع حوارية متخصصة في إثارة الشبهات حول الإيمان والمعتقد والثقافة والقيم، وهذا الأمر له عواقب ذات أثر سيئ في نفوس كثير من الشباب، ولاسيما في ظل غياب البرامج التي تحميهم من التأثير بتلك المواقع التي تشكك في المعتقد وتثير حوله الشبهات.

٢. انتشار المواقع الإباحية التي من شأنها هدم سلوك الشباب، والترجيع للإباحية، والخروج على العادات والقيم الوطنية الأصيلة.

٣. صعوبة تحديد هوية مرتكبي جرائم الإنترنت، واستخدام الإنترنت لنشر الفكر الإرهابي، والتحريض على التطرف والعنف، حتى إن عديداً من الجماعات الإرهابية صممت لها صفحات خاصة

يشهد العصر الحالي تقدماً هائلاً في مجالات تقنيات التعليم وتقنيات الاتصالات، الأمر الذي فرض عدداً من التحديات على النظم بمجالاتها المتعددة السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية والتربوية، مما استدعى استحداث عديد من التغييرات من خلال استخدام المستحدثات التقنية واستثمار إمكاناتها في مختلف ميادين الحياة. وتشهد الأوساط الأساسية والاجتماعية محلياً وعالمياً اهتماماً متزايداً بتقنية التعليم وتقنية المعلومات والاتصالات، وكيفية استخدامها الاستخدام الأمثل، مع مراعاة التداعيات السلبية لتلك التقنيات.

وأدى ظهور وسائل التقنية الحديثة إلى تعدد مصادر تلقي المعلومات لدى المتلقين وبخاصة الشباب، بحيث أسهمت تلك التقنيات في التأثير على شريحة من أفراد المجتمع أصبحت تجري وراء كل جديد من شأنه تقريبها من العالم المتطور، كما أكدت هذه التقنية المتميزة -بظهور مقاهي الإنترنت والمكتبات الإلكترونية وغيرها من مظاهر التقنية الحديثة- أثرها خاصة على فئة الشباب للاطلاع واكتشاف كل جديد (هارون، ٢٠٠٥م).

ويؤكد المجالي (٢٠٠٧م) أن تقنيات الاتصال ونقل المعلومات أصبحت رافداً أساسياً وركناً مهماً في بناء منظومة الإنسان الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، في ظل التحولات والتطورات المعرفية في هذا العصر. ومن المعلوم أن العصور شهدت تطورات متعددة من خلال طفرات عدة، الأولى منها الزراعية، ثم الصناعية، والآن المعلوماتية، أو ما يوصف بعصر المجتمع ما بعد الصناعي (The Post Industrial Society)؛ حيث شهدت المجتمعات الإنسانية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، تطورات متسارعة ومتلاحقة لتقنية الاتصالات والمعلومات، مما أسهم في تسهيل إمكانية التواصل الإنساني والحضاري، وتتمثل أهم هذه التطورات

على الإنترنت يمكن أن ترسل التهديد والوعيد للخصوم.

٤. البريد الإلكتروني الذي يشكل مناخاً خصباً يستغله المتطرفون والمنحرفون في نشر أفكارهم والترويج لها، والسعي إلى تكثير الأتباع والمتعاطفين معهم عبر المراسلات الإلكترونية.

وكان (كلنتر) (Keltner, 1998) قد حذر من خطورة البيانات والمعلومات المتاحة على الشبكة، من حيث تأثيراتها السلبية على المنظومة الفكرية والاجتماعية للأفراد، ومن حيث الآثار النفسية الاجتماعية الناجمة عن التفاعل بين الأفراد من جهة، أو الناجمة عن التفاعل بينهم والمعلومات من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد يؤكد العصيمي (٢٠٠٤م) أن هناك زيادة مستمرة وإقبالاً مرتفعاً في أعداد مستخدمي التقنيات الحديثة من مختلف فئات المجتمع المستخدمين للإنترنت، وبخاصة فئة الشباب، قد يصل استخدامهم إلى درجة الإدمان، مما قد يؤثر على السلوك الإنساني، وشبكة العلاقات الاجتماعية، وطرق التفكير في التعامل مع متغيرات الحياة، الذي من شأنه تعزيز القيم الفردية بدلاً من القيم الاجتماعية، وقيم العمل الجماعي المشترك الذي يمثل عنصراً مهماً في ثقافة المجتمع.

ويشكل الأمن الفكري ركيزة أساسية في حماية أهم المكتسبات وأعظم الضروريات وهي هوية الأمة، التي هي في أوجز عبارة «مجموعة الخصائص والمميزات العقدية والثقافية والرمزية التي ينفرد بها شعب من الشعوب وأمة من الأمم»، وهي من أكثر المفاهيم عرضة للانحراف في ظل التطور التقني وشيوع وسائل الاتصال الاجتماعي (بكار، ٢٠٠٣م).

وبالتالي فإن حماية المجتمع من هذا الجانب ضرورة كبرى وهي حماية لوجوده، لذا فإن الأمن الفكري هو وسيلة المحافظة على هوية الأمة وشخصيتها، «إذ في حياة كل أمة ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها الأمة، ويهاجمها الأعداء؛ لأنها الرابط الذي يربط بين

أفرادها، والصبغة التي تصبغ وتحدد سلوك أفرادها، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث، ولأنها هي التي تجعل للأمة استقلالها وتميزها، وتضمن بقاءها وعدم فنائها في الأمم الأخرى، فإنه إن لم يكن للأمة هوية مستقلة، فإنها تذوب في الأمم القوية الغالبة، ولأن هوية الأمة هي التي تحدد علاقات أفراد الأمة بالآخرين» (اللويحق، ٢٠٠٢م).

وتجدر الملاحظة إلى أن طلبة الجامعات هم الأكثر استخداماً للإنترنت، إذ تشير الإحصاءات المتوافرة أن (٧٢٪) من طلبة الجامعة يستخدمون الإنترنت، ويشترك حوالي (٨٧٪) منهم في خدمة الإنترنت. ولذا فإن طلبة الجامعة أكثر عرضة للمشكلات المرتبطة باستخدام الإنترنت ولاسيما الاستخدام المفرط له. وثمة عوامل عديدة تكمن وراء تزايد احتمال تعرض الطلبة لمشكلات الاعتماد على الإنترنت أو فرط استخدامه، وهذا ما أكدته دراسة الكندري والقشعان (٢٠٠١م) التي أظهرت أن التأثيرات الاجتماعية المترتبة على استخدام التقنيات المعاصرة وخصوصاً الإنترنت تسهم في تعزيز العزلة الاجتماعية لدى الشباب. وهو ما أكدته أيضاً (ساندرز) وآخرون (Sanders; Field,; 2000)؛ حيث أشاروا إلى علاقة استخدام الإنترنت بالانكسار والعزلة الاجتماعية. وإضافة إلى وجود هذه العلاقة الطردية، فإن مستخدمي الإنترنت استخداماً متزايداً سجلوا انخفاضاً في التفاعل مع الوالدين، سواء كان الأب أو الأم، وهذا يعكس نوعاً من أنواع الاعتلال في العلاقات الفردية داخل نطاق الأسرة الواحدة.

ولما كانت ظاهرة استخدام شبكة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي ظاهرة حديثة إلى حد كبير بين أفراد مجتمع الدراسة الحالية، ولم تحظ بالاهتمام الكافي بما يتناسب وانتشارها المضطرد، خصوصاً بين فئات الشباب الجامعي، الذين يُعدّون الأكثر استخداماً لتلك المواقع، فقد جاء هذا البحث لإلقاء الضوء على

مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري.

مشكلة الدراسة :

إن المراقب للأوضاع الاجتماعية السائدة يدرك أن استخدام وسائل الاتصال الحديثة عبر شبكة المعلومات (الإنترنت) وغيرها من مواقع التواصل الاجتماعي بدأ يأخذ منحنيًا خاصًا، وبدأ يتجه في طريقه للتأثير على البناء الاجتماعي والفكري للمجتمعات الإنسانية بشكل عام. ولعل المجتمع الأردني هو أحد هذه المجتمعات التي استمدت واستعارت هذا العنصر الثقافي وهذه التقنية الحديثة خلال العقد الحالي، وبدأت باستخدامها بشكل متزايد ومطرد. فدخلت هذه التقنية من أوسع أبوابها في المجتمعات المحلية حاملة معها بعضًا من التأثيرات الاجتماعية والنفسية بوصفها نتيجة محتمة فرضتها عملية التفاعل بين السلوك الاجتماعي والتقنية. لذا فإن مشكلة هذا البحث تتحدد في الاجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى عينة الدراسة؟

٢. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور أداة الدراسة تعزى إلى متغيرات خصائص عينة البحث (التخصص - السنة الدراسية)؟

أهمية الدراسة :

يكتسب البحث أهمية كبيرة من الناحية النظرية والتطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

- الأهمية النظرية: توجد أبحاث كثيرة أسهمت في إبراز مزايا وأثار تقنيات المعلومات، غير أنها عالجت هذا الموضوع من حيث كيفية الاستفادة القصوى من التقنية بغض النظر عن الجوانب الثقافية، كما وجد في البيئة الأردنية أبحاث متعددة حاولت الكشف عن اتجاهات استخدام التقنيات المعاصرة (دراسة المجالي، ٢٠٠٧م؛ عريقات، ٢٠٠٣م)، غير أن تلك الدراسات لم تتطرق لموضوع الأمن الفكري.

- أما من حيث الأهمية التطبيقية فإن البحث الحالي يهدف إلى إبراز نوعية الأثر الذي نتج عن استخدام التقنيات المعاصرة على فكر الطلبة، ومدى التأثير الذي أحدثته التقنيات المعاصرة على مفهوم الأمن الفكري لديهم.

أهداف الدراسة :

يهدف هذا البحث إلى تحقيق ما يلي:

١. تحليل مخاطر استخدام التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري، وإبراز التأثيرات المختلفة المترتبة على استخدامها على فئة الشباب الجامعي من وجهة نظر عينة الدراسة، وبأسلوب الدراسة الميدانية.
٢. التعرف على أهم الفروق الإحصائية في أثر استخدام التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري، حسب بعض الخصائص النوعية لإفراد عينة الدراسة.
٣. فتح الطريق أمام إجراء دراسات أخرى في بيئات مشابهة للبيئة الأردنية.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية :

- المخاطر: هي مجموعة الآثار السلبية (النفسية والمعرفية والثقافية والاجتماعية والأخلاقية والنفسية) التي يخلفها استخدام التقنيات المعاصرة (قديسات، ٢٠١٠م). وتعرف المخاطر لغايات هذه الدراسة بأنها «هي كل تغير سلبي يحدث للفرد سواء على صعيد البنية العقلية والمعرفية أو النفسية أو الأخلاقية، وينتج عنه أضرار مادية أو معنوية، وتقاس المخاطر في هذا البحث من خلال استجابات أفراد العينة على فقرات الاستبانة التي أعدت لهذا الغرض».

- التقنيات المعاصرة: هي نمط حديث ظهر في التعليم نتيجة التطور التقني وانتشار الحاسوب يعتمد على المصادر التعليمية المتنوعة من كتب ومجلات ووسائل سمعية وبصرية، مع تأكيد خاص على الحاسوب والإنترنت، (حمدي، ٢٠٠١م: ١٤). ويعرفها الباحث

إجرائياً لغايات البحث بأنها «وسائل تقنية متنوعة تربط الناس والمعلومات، من خلال أجهزة الكمبيوتر والأجهزة الرقمية، بحيث تسمح بالاتصال بين شخص وآخر، وتسمح باسترجاع هذه المعلومات».

- الأمن الفكري: مجموعة النشاطات والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنب الأفراد والجماعات الانحرافات الفكرية أو النفسية التي تكون سبباً في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب، وتؤدي إلى إلحاق أضرار بالغة بالفرد والمجتمع (نصير، ١٩٩٥م: ١٢). ويعرفها الباحث لغايات هذا البحث بأنها «مجموعة الأفكار والوسائل التي تعمل الأنظمة على غرسها في عقول الأفراد؛ بهدف حماية تلك العقول من كل فكر شائب ومعتقد خاطئ يتعارض مع قيم المجتمع السائدة وأنظمتها المتنوعة، ويؤدي إلى انحراف في السلوك».

حدود الدراسة:

اقتصر البحث الحالي على:

١. عينة من طالبات جامعة البلقاء التطبيقية للعام ٢٠١١م بلغت (٢٥٠) طالبة.
٢. الاستبانة التي أعدها الباحث لهذا الغرض.
٣. مجالات الأمن الفكري المتمثلة في المجالات الثلاثة (النفسي، التبعية الفكرية والثقافية، الأخلاقي والسياسي).

الدراسات ذات الصلة:

لم يعثر الباحث من خلال رجوعه إلى قواعد البيانات العالمية على دراسات تناولت موضوع البحث الحالي، وقد لاحظ الباحث أن أغلب الدراسات السابقة ركزت على موضوع استخدامات الإنترنت على وجه الخصوص، والاتجاهات حول ذلك، ومن أبرز تلك الدراسات:

١. دراسة قديسات (٢٠١٠م) التي هدفت إلى الكشف

عن الآثار السلبية لاستخدام تقنية المعلومات على جيل الشباب. وقد تكونت عينة الدراسة من (١٩٠) طالباً وطالبة من كليتي عجلون والحصن. واستخدمت الاستبانة أداة لجمع المعلومات بعد التأكد من صدقها وثباتها. وكشفت النتائج أن الآثار السلبية لتقنية المعلومات كانت عالية في جميع مجالات الاستبانة، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الدراسة واستخدام التقنية.

٢. دراسة المجالي (٢٠٠٧م) التي هدفت إلى التعرف

على أثر استخدام الإنترنت على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي في المجتمع الأردني، من خلال استطلاع آراء عينة من طلبة جامعة مؤتة بلغ تعدادها (٢٢٥) طالباً وطالبة اختيروا بطريقة عشوائية. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أثر استخدام الإنترنت على العلاقات الاجتماعية يزداد في حالة استخدام الطلبة للإنترنت بمفردهم، وكلما زاد عدد ساعات الاستخدام اليومي، كما أظهرت النتائج أن أكثر استخدامات الإنترنت هي لغايات علمية وبحثية، يجري معظمها داخل الحرم الجامعي. وأشارت النتائج كذلك إلى وجود علاقة لآثر استخدام الإنترنت على العلاقات الاجتماعية وبعض المتغيرات النوعية، كالجنس، والعمر، ونوع الكلية، والمستوى الدراسي، والدخل الشهري لأسر الباحثين. وخلصت الدراسة إلى وضع مجموعة من التوصيات.

٣. دراسة اليوسف (٢٠٠٦م) التي جاءت بعنوان:

”التقنيات الحديثة فوائدهم وأضرارهم: دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد“. وقد أشارت الدراسة إلى الآثار الإيجابية للتقنيات الحديثة من حيث سهولة الوصول إلى المعلومات وسرعة إرسالها، كما بينت الآثار السلبية لها من حيث فقدان السيطرة على النفس، وإهمال الوضع الشخصي، وضعف العلاقات والتواصل في المحيط الاجتماعي، وأكدت الدراسة

كشفت الدراسة أن (٨٥٪) من مستخدمي الإنترنت راضون عن نتائج استخدامهم.

٦. دراسة عبدالغني (٢٠٠٣م) وعنوانها: "تأثير استخدام الإنترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي". وقد طبقت الدراسة على عينة شملت (٤٠٠) طالب وطالبة في جامعات القاهرة والمنصورة والأزهر والجامعة الأمريكية في القاهرة. ومما كشفت عنه الدراسة أن حوالي (٧٤٪) من الشباب يرون أن هناك مخاطر أخلاقية للإنترنت، وأن استخدام الشباب لهذه التقنية سلبى إلى حد كبير (دخول المواقع الإباحية، والمحادثة، وتحميل الأغاني والنغمات، والانضمام إلى جماعات عالمية مشبوهة)، وقد جاء الترفيه على رأس الموضوعات التي يتصفح الشباب مواقعها على الإنترنت، ثم الثقافة، ثم الرياضة. ومع أن الدراسة تعرضت لبحث اتجاهات الشباب نحو التأثير الأخلاقي للإنترنت إلا أن الباحث لم يحاول التصدي لدراساتها بصورة مقارنة بين الجنسين.

٧. دراسة الخليفي (٢٠٠٢) وعنوانها: "تأثير الإنترنت في المجتمع"، وهدفت إلى تقصي فوائد شبكة الإنترنت وسلبياتها. وتوصلت إلى أن معظم أفراد مجتمع الدراسة (٩١,٧٪) لديهم رغبة في استخدام الإنترنت، وتركزت أهم استخداماتها في الاستفادة من هذه الشبكة في أغراض الاتصال، وتبادل المعلومات مع الآخرين، والبحث عن المعلومات، والترفيه والتسلية. ورأى المبحوثون أن سلبيات شبكة الإنترنت تمثلت في أنها تساعد على الغزو الثقافي، وتسبب مشكلات اجتماعية وأخلاقية، ومشكلات صحية بسبب كثرة استخدامها.

٨. دراسة طابع (٢٠٠٠م) عن استخدام الإنترنت في العالم العربي، وقد طبقت الدراسة على عينة تضم (٥٠٠٠) من طلبة الجامعة في مصر والسعودية والإمارات والبحرين والكويت. وقد كشفت النتائج

على أن خطر إدمان الإنترنت يزداد بين الناس الذين يتمتعون بحق مجاني لدخوله، كحالة طلبة الجامعات.

٤. دراسة ساري (٢٠٠٥م) التي جاءت بعنوان: "ثقافة الإنترنت: دراسة في التواصل الاجتماعي". وتمتاز هذه الدراسة بشموليتها وتوسعها في المجال المعرفي فيما يخص تقنية المعلومات، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وتناولت الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء. وقد أجريت الدراسة على عينة من شباب قطر في مدينة الدوحة من كلا الجنسين بلغ حجمها (٤٧٢) طالباً وطالبة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فيما يخص موضوع الدراسة مشكلة العزلة النفسية والاجتماعية الناجمة عن الإدمان على استخدام شبكة الإنترنت، ومن أهم أعراضها: انتشار القلق والتوتر والإحباط، وتدمير أسر الشباب بسبب انشغال أبنائهم بالإنترنت، وخلخلة علاقات الشباب الاجتماعية بعائلاتهم من حيث تدمير الشباب من زيارات الأقارب.

٥. دراسة منصور (٢٠٠٤م) وعنوانها: "دوافع استخدام الإنترنت لدى عينة من طلبة جامعة البحرين". وقد تكونت عينة الدراسة من (٣٣٠) طالباً وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أن (٨٤,٣٪) من المبحوثين يستخدمون خدمة البريد الإلكتروني في المرتبة الأولى، في حين انتظمت دوافع استخدام الإنترنت في مجموعتين: مجموعة الدوافع المهمة، ومجموعة الدوافع متوسطة الأهمية، ولم تظهر مجموعة الدوافع قليلة الأهمية. ولم تظهر هناك فروق في دوافع الاستخدام تعزى لمتغير الجنس، في حين كانت هناك فروق دالة في مجال المعلومات تعزى لمتغير الكلية لصالح طلبة كلية التربية، وفروق دالة في مجال الاندماج الاجتماعي تعزى لمتغير مدة استخدام الإنترنت لصالح مستخدمي الإنترنت أكثر من ثلاث سنوات. كما

أن (٧٢,٦٪) من العينة يستخدمون الإنترنت. وتعد الإنترنت مصدرًا مهمًا للمعلومات لدى غالبية المستخدمين (٩١,٥٪)، وكانت التسلية وشغل وقت الفراغ هي المجال الثاني لاستخدام الإنترنت (٨٨,٧٪)، أما الاتصال بأخرين من خلال البريد الإلكتروني فقد جاء في المرتبة الثالثة بنسبة (٥٩,٣٪). ولم تظهر فروق دالة بين الجنسين في مختلف مجالات الاستخدام.

٩. دراسة (ليري و حاجي) (١٩٩٨م) التي تناولت بعض المشكلات الاجتماعية والنفسية والصحية لمستخدمي الإنترنت. وقد خلص الباحثان إلى أن أغلبية المترددين على المقاهي هم من الفئات السنية الصغيرة التي تتراوح أعمارهم بين (١٦ - ٣٠) سنة، وأن الذكور وغير المتزوجين هم الفئة الأكثر ترددًا للتعرف مع الأصدقاء الجدد، وأن هناك أعراضًا صحية مضرّة تتعلق بكثرة أعداد المدخنين واستخدام المنبهات، إضافة إلى أن هناك علاقة تفاعلية خاصة بين المستخدم وجهاز الحاسوب؛ حيث يتولد نوع من الانشغال الذهني من قبل المستخدمين. وقد أشارت الدراسة أيضًا إلى أن كثيرًا من أفراد العينة تميزوا بزيادة مشكلاتهم الأسرية، وأصبح كثير منهم كثير التوتر قليل الصبر. إضافة إلى ذلك، فهناك أيضًا بعض التأثيرات على العين من الإجهاد وغيره بسبب كثرة استخدام الإنترنت.

١٠. دراسة اللجنة العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت (١٩٩٧م)، التي هدفت إلى تحديد فوائد ومضار استخدام تقنية المعلومات، وإبراز الإيجابيات والعواقب السلوكية بشكل عام. واعتمدت الدراسة على التعرف على آراء (٢٧) شخصًا من المهتمين بعلوم الكمبيوتر والمتعلقين به. وقد أشارت الدراسة إلى تأكيد المهتمين في مجال الكمبيوتر على أن استخدام الإنترنت له فوائد متعددة، فهو وسيلة عملية وأدبية تقدم المعرفة

وتساعد الشخص المستفيد. ورأى (٧٣,١٪) من أفراد العينة أن متخذي القرار والمسؤولين قد يستفيدون من الإنترنت في مجال عملهم، وأن الإنترنت تسهم في تنمية الأفراد والشعوب، وتطرح قضايا مهمة وطنيه وعالمية. كما يرى غالبية المستجيبين أن استخدام هذه الشبكة يسهم في تنمية الوعي الديني الإسلامي، ويمكن استثمارها في توعية المجتمع الكويتي. وفي المقابل، فإن للإنترنت بعض المضار والجوانب السلبية المتعلقة بها، ولاسيما ما يتعلق بالجوانب غير الأخلاقية التي قد تؤثر في انحراف الشباب بسبب الثقافة الغربية عليهم. إضافة إلى ذلك، فقد رأى كثير من أفراد العينة أن استخدام الإنترنت يمكن أن يضيع كثيرًا من حقوق الملكية الأدبية والعينية. ورأت غالبية العينة ضرورة وضع القيود والقوانين على المستخدمين من صغار السن.

الدراسات الاجنبية :

أجرى (كراوت) وزملاؤه (Kraut et. al.; 1998) دراسة عن استخدامات الإنترنت لدى (١٦٩) فردًا من (٧٣) أسرة في مدينة (بيتسبرج) الأمريكية، وضح من خلالها الباحثون بعض التأثيرات الاجتماعية والنفسية لمستخدمي هذه التقنية خلال السنة الأولى والثانية من الاستخدام. وحاولت الدراسة تسليط الضوء على تأثير استخدام الإنترنت على مفهوم المشاركة الاجتماعية والصحة النفسية للفرد. كما وضحت الدراسة أن استخدام الإنترنت المطرد يرتبط بانخفاض الاتصال بالمشاركة مع أفراد الأسرة داخل المنزل، ويسهم في التقليل من حجم الدائرة الاجتماعية التي ينتمون لها، وأن هناك علاقة بين كثرة استخدام الإنترنت وقضاء ساعات طويلة في استخدام الحاسب الآلي من جهة وزيادة معدل الاكتئاب والشعور بالوحدة لدى الشخص من جهة أخرى؛ فكثرة استخدام الإنترنت وقضاء ساعات طويلة

أمام الجهاز ارتبطت بالاكْتئاب والوحدة الاجتماعية، اللذين يعدان جانبين اجتماعيين نفسيين مهمين يؤثران على الصحة الخاصة بالفرد.

دراسة (ساندرز) وزملائه، Sanders et. Al, (2000) حول علاقة استخدام الإنترنت بالاكْتئاب والعزلة الاجتماعية. وقد أكدت الدراسة على وجود هذه العلاقة الطردية، إضافة إلى أن الاستخدام المتزايد للإنترنت أدى إلى تسجيل انخفاض في التفاعل مع الوالدين سواء أكان الأب أم الأم. وهذا يعكس نوعاً من أنواع الاعتلال في العلاقات الفردية داخل نطاق الأسرة الواحدة.

دراسة (ناي واربنج) (Nie and Erbing, 2000) حول "الإنترنت والمجتمع". وقد أشارا فيها إلى أن استخدام الإنترنت قد ارتفع، وأن زيادة متوسط عدد ساعات الاستخدام أدى إلى ضعف التواصل والعلاقات الاجتماعية المباشرة بين الأقارب والأصدقاء.

دراسة (كوول) (Call, 2004) في الولايات المتحدة الأمريكية التي هدفت إلى الكشف عن العلاقة بين تقنيات التعليم وتحقيق الأمن الفكري لطلاب الكليات أثناء الدراسة باستخدام تقنيات التعلم الحديثة. وقد تكونت عينة الدراسة من (٩٩) طالباً وطالبة استجابوا لمقياس مكون من (٤٠) سؤالاً مفتوحاً حول دور التقنيات الحديثة في الحماية من المخاطر الفكرية. وبعد جمع البيانات وتحليلها أظهرت الدراسة أن التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والموسوعات لا يمكن أن تؤثر على مفهوم الأمن الفكري للطلاب والعناصر الضرورية لإيجاده، كما أن هذه التقنيات تعزز المكانة المعرفة والخلفية العلمية الثقافية للطلاب حول مجموعة المخاطر التي يمكن أن تؤدي بالطلاب إلى الانحراف فكرياً وتحصنه منها.

التعقيب على الدراسات السابقة :

يتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة، ومن خلال استقراء بعض المناهج المستخدمة في هذه الدراسات وبعض أهدافها ونتائجها مايلي:

١. تباينت الدراسات السابقة في نتائجها حول الآثار المختلفة لاستخدام التقنيات المعاصرة.
٢. استفاد البحث الحالي من الدراسات السابقة في بناء إطار نظري، وفي بناء أدوات الدراسة الحالية.
٣. تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة في أنه يحاول الكشف عن مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري، في حين أن الدراسات السابقة اقتصرت على الكشف عن الاتجاهات حول التقنيات الحديثة أو عن بعض الآثار السلبية والإيجابية للتقنيات الحديثة.

إجراءات الدراسة :

يتضمن هذا الجزء من البحث وصفاً لمنهج الدراسة الميدانية، وعينتها ومجتمعها، والأداة المستخدمة وصدقها وثباتها، وتصحيح الأداة ومتغيراتها وإجراءاتها، وفيما يلي عرض لذلك:

منهج الدراسة الميدانية:

اتباع البحث المنهج الوصفي التحليلي، ويقصد بالمنهج الوصفي التحليلي المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً، أو قضية موجودة حالياً، يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة الدراسة دون تدخل الباحث فيها.

مجتمع الدراسة الميدانية وعينتها:

اختيرت عينة البحث عشوائياً من طلبة جامعة البلقاء التطبيقية في محافظات الشمال للعام ٢٠١٢/٢٠١١م، وبلغت (٢٥٠) طالباً، شكلت ما نسبته (١٥%) من مجتمع الدراسة البالغ (١٦٧٠) طالباً، وذلك حسب الإحصاءات الصادرة عن الجامعة. والجدول التالي يبين خصائص أفراد العينة.

جدول (١)

التكرارات والنسب المئوية حسب متغيرات الدراسة

النسبة %	التكرار	الفئات	
٣٦	٩٠	علمية	الكلية
٤٤	١١٠	أدبية	
٢٠	٥٠	أخرى	
٤٦	١١٥	أولى	السنة الدراسية
٣٣,٦	٨٤	ثانية	
٢٠,٤	٥١	ثالثة فأعلى	
١٠٠,٠	٢٥٠	المجموع	

أداة الدراسة :

- بعد الاطلاع على الأدب التربوي، والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الاستبانة (قديسات، ٢٠١٠م؛ المجالي، ٢٠٠٧م، الخليفي، ٢٠٠٢م؛ Call, 2004) بنى الباحث أداة الدراسة وفق الخطوات التالية:
١. تحديد المجالات الرئيسية للاستبانة، وقد تكونت من ثلاثة مجالات هي: (المجال النفسي، ومجال التبعية الفكرية والثقافية، والمجال الأخلاقي والسياسي).
 ٢. صياغة فقرات الاستبانة، كل فقرة حسب انتمائها للمجال.
 ٣. إعداد الاستبانة بصورتها الأولية، ومن ثم عرضها على المحكمين.

الخصائص السيكرومترية للاستبانة :

أولاً: صدق أداة الدراسة (صدق المحكمين):

تم التأكد من صدق أداة الدراسة بعرضها على (١٠) محكمين في الجامعات الأردنية من المتخصصين في العلوم السياسية، وعلم الاجتماع، وعلم النفس، والقياس والتقويم، حيث طُلب إليهم النظر في فقرات الاستبانة من حيث مجالاتها، ومدى انتماء الفقرات لكل مجال، وصلاحيّة أداة الدراسة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد عدلت الاستبانة وفق ما اقترحه المحكمون.

ثبات أداة الدراسة :

للتأكد من ثبات الأداة، احتُسب الاتساق الداخلي على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة عددها (٢٥) طالبة حسب معادلة (كرونباخ ألفا)، والجدول أدناه يبين هذه المعاملات، وعُدَّت هذه النسب مناسبة لغايات هذه الدراسة.

جدول (٢)
معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا)

الاتساق الداخلي	المجالات
٠,٦٦	النفسي.
٠,٧٢	التبعية الفكرية والثقافية.
٠,٧٣	الأخلاقي والسياسي.
٠,٨٣	جميع المخاطر.

تصحيح أداة الدراسة :

اعتمد سلم (ليكرت) الخماسي لتصحيح أداة الدراسة، بحيث تعطى الإجابة (كبيرة جداً) خمس درجات، والإجابة (كبيرة) أربع درجات، والإجابة (متوسطة) ثلاث درجات، والإجابة (قليلة) درجتين، والإجابة (قليلة جداً) درجة واحدة.

واعتمد الباحث معيار الحكم على الدرجات كآتي:

١. أقل من (٢,٥): درجة ضعيفة
٢. من (٢,٥) الى أقل (٣,٥): درجة متوسطة.
٣. (٣,٥) فأكثر: درجة عالية.

متغيرات الدراسة :

تضمنت الدراسة المتغيرات التالية:

أولاً: المتغيرات المستقلة، وتتكون مما يلي:

١. متغير الكلية، وله ثلاثة مستويات: علمية - أدبية - أخرى
٢. متغير السنة الدراسية، وله ثلاثة مستويات: أولى - ثانية - ثالثة فأعلى

ثانياً: المتغيرات التابعة:

- مخاطر التقنيات المعاصرة.

إجراءات الدراسة :

اعتمد الباحث الخطوات التالية لجمع البيانات من عينة الدراسة:

١. تحديد مجتمع الدراسة وعينتها من طالبات جامعة البلقاء التطبيقية في محافظات الشمال.
٢. الحصول على الموافقة الرسمية لتطبيق الدراسة.
٣. بناء أداة الدراسة والتأكد من صدقها وثباتها.
٤. تطبيق الأداة على أفراد العينة.
٥. استخلاص النتائج وعرضها تمهيداً لمناقشتها والخروج بالتوصيات المناسبة.

المعالجات الإحصائية :

- للإجابة عن أسئلة البحث استُخدمت الاختبارات الإحصائية المناسبة، وذلك على النحو الآتي:
1. للإجابة عن السؤال الأول استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.
 2. للإجابة عن السؤال الثاني استُخدم تحليل التباين الأحادي للكشف عن الفروقات بين متوسطات وجهة نظر أفراد العينة.

نتائج الدراسة :

نتائج السؤال الأول: ما مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى عينة الدراسة؟
للإجابة عن هذا السؤال استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٣)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المخاطر
١	٣	الأخلاقي والسياسي.	٣,٦٨	.٥١	عالي
٢	٢	التبعية الفكرية والثقافية.	٣,٥٢	.٦٦	عالي
٣	١	النفسي.	٣,٠٨	.٧١	متوسط
		جميع المخاطر	٣,٤٩	.٤٨	متوسط

يبين الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣,٠٨-٣,٦٨)، حيث جاء البعد الأخلاقي والسياسي في المرتبة الأولى بأعلى متوسط حسابي بلغ (٣,٦٨)، تلاه في المرتبة الثانية البعد الفكري والمعرفي بمتوسط حسابي بلغ (٣,٥٢)، وجاء البعد النفسي في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣,٠٨)، وبلغ المتوسط الحسابي للمخاطر كلها (٣,٤٩).

وقد احتُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة على فقرات كل بعد على حدة، حيث كانت على النحو التالي:

١. المجال النفسي:

جدول (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد النفسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المخاطر
١	٦	يؤدي الاستخدام المفرط للتقنيات الحديثة إلى الإدمان، ومن ثم فقدان التفاعل الاجتماعي.	٤,٣٧	٠,٧٩	عالي
٢	٣	يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى كثير من المشكلات النفسية (السلوك العدواني، القلق، الاكتئاب...).	٣,٢١	١,٢٣	متوسط
٣	٤	يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى شيوع ظاهرة الغربة الاجتماعية لدى الأفراد.	٢,٨٧	١,٤٢	متوسط
٤	١	يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى الانقياد لآراء الآخرين وتصوراتهم.	٢,٨٢	١,١٦	متوسط
٥	٥	يساعد استخدام تقنية المعلومات والإنترنت على إنتاج وتوليد العنف.	٢,٦٨	١,٠٢	متوسط
٩	٢	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى زيادة الإعجاب بالآخرين، ومن ثم زعزعة الثقة بالنفس.	٢,٥٥	١,٢٧	متوسط
		المجال النفسي كله	٣,٠٨	٠,٧١	متوسط

يبين الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٢,٥٥ - ٤,٣٧)، حيث جاءت الفقرة (٦) ونصها: «يؤدي الاستخدام المفرط للتقنيات الحديثة إلى الإدمان، ومن ثم فقدان التفاعل الاجتماعي» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٣٧)، وجاءت الفقرة (٢) ونصها: «يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى زيادة الإعجاب بالآخرين، ومن ثم زعزعة الثقة بالنفس» في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٢,٥٥). وبلغ المتوسط الحسابي للبعد النفسي كله (٣,٠٨).

٢. مجال التبعية الفكرية والثقافية :

جدول (٥)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التبعية الفكرية والثقافية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المخاطر
١	١١	تعد التقنيات المعاصرة مدخلاً للغزو الثقافي للأمة.	٤,٠٠	١,٠٧	عالي
٢	١٢	يؤدي الانتشار الواسع للمعرفة المتأتية عن طريق التقنيات الحديثة إلى انعدام الموضوعية والتقييم العلمي السليم لها.	٣,٦٢	.٨٢	عالي
٣	٧	تسهم التقنيات المعاصرة في نشوء صراع الثقافات والحضارات بين الشعوب.	٣,٥٥	١,١١	عالي
٤	٩	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى إعادة تشكيل الثقافات المحلية، ومن ثم إعادة تشكيل العقل وفق قيم مستوردة.	٣,٤٥	١,١٣	
٥	١٠	تشجع سهولة الحصول على المعرفة عن طريق التقنيات الحديثة على الكسل والخمول وقتل الإبداع.	٣,٤٢	١,٠٨	متوسط
٦	١٣	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى التأثير على الاستقلال الفكري والثقافي للأفراد.	٣,٣٩	١,٠٣	متوسط
٧	٨	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى صياغة الشخصية الإنسانية ذاتها، ومعتقداتها، وقيمتها، ومفهوماتها، ونظرتها إلى مختلف شؤون الحياة بشكل سلبي.	٣,١٨	١,٢٣	متوسط
		المجال كله	٣,٥٢	.٦٦	عالي

يبين الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (١٨ - ٣,٠٠ ، ٤) ، حيث جاءت الفقرة (١١) ونصها: «تعد التقنيات المعاصرة مدخلاً للغزو الثقافي للأمة» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٠٠) ، وجاءت الفقرة (٨) ونصها: «يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى صياغة الشخصية الإنسانية ذاتها، ومعتقداتها، وقيمتها، ومفهوماتها، ونظرتها إلى مختلف شؤون الحياة بشكل سلبي» في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣,١٨) . وبلغ المتوسط الحسابي للمجال كله (٣,٥٢) .

٣. المجال الأخلاقي والسياسي:

جدول (٦)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الأخلاقي والسياسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المخاطر
١	١٤	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى ظهور انقسامات عرقية وطائفية وقومية في المجتمع.	٤,٦٣	.٦٣	عالي
٢	١٥	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى تأثر جيل الشباب بالأفكار والقيم وعادات الغرب وأفكارهم.	٤,٢٦	.٧٩	عالي
٣	١٨	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى خلق اتجاهات وقيم دولية جديدة.	٤,٠٨	١,٠٠	عالي
٤	٢٠	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى خلق اتجاهات وقيم عالمية جديدة.	٣,٩٥	.٨٤	عالي
٥	٢٥	يؤدي استخدام تقنية المعلومات والإنترنت إلى تسريع التحولات السياسية في الأنظمة السياسية.	٣,٨٢	.٩٥	عالي
٦	١٧	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى تسويق القيم الاستهلاكية المخالفة لقيمنا وأخلاقنا وعاداتنا.	٣,٧٩	١,٠٧	عالي
٧	١٩	تساعد أدوات التقنيات المعاصرة بقوة على نشر الإباحية والفساد في بلادنا.	٣,٦٦	.٩٧	عالي
٨	١٦	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى ضياع هوية الأمة والوطن في ظل الدعاية القوية التي تروج لها أدوات المعلوماتية.	٣,٤٥	١,٠٨	متوسط
٩	٢٢	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى ترويج قيم وأعراف تتصادم مع الأخلاق الإسلامية.	٣,١٦	١,١٧	متوسط
١٠	٢٣	يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى تعقيد العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.	٣,١٣	١,٢٨	متوسط
١٠	٢٤	يؤدي استخدام تقنية المعلومات والإنترنت إلى تعميق الانقسام السياسي بين الشعوب.	٣,١٣	١,٠٤	متوسط
١٢	٢١	يؤدي استخدام تقنية المعلومات والإنترنت إلى زعزعة الأسس الرئيسة للثقافة الوطنية.	٣,١١	١,٠٦	متوسط
		المجال الأخلاقي والسياسي كله	٣,٦٨	.٥١	متوسط

يبين الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (١١، ٣ - ٤، ٦٣)، حيث جاءت الفقرة (١٤) ونصها: «يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى خلق اتجاهات وقيم عالمية جديدة» في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤، ٦٣)، وجاءت الفقرة (٢١) ونصها: «يؤدي استخدام تقنية المعلومات والإنترنت إلى زعزعة الأسس الرئيسة للثقافة الوطنية» في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (٣، ١١). وبلغ المتوسط الحسابي للبعد الأخلاقي والسياسي كله (٣، ٦٨).

نتائج السؤال الثاني: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين محاور أداة الدراسة تعزى إلى متغيرات خصائص عينة البحث: (التخصص - السنة الدراسية)؟

للإجابة عن هذا السؤال استُخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري تعزى لمتغيري التخصص، والجدول أدناه يوضح ذلك.

جدول (٧)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري حسب متغير التخصص

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العدد	الفئات	البعد
.٥٤	٢,٧٠	٩٠	علمية	النفسي
.٨٠	٣,٢٣	١١٠	أدبية	
.٥٤	٣,١٩	٥٠	أخرى	
.٧١	٣,٠٨	٢٥٠	المجموع	
.٥٧	٣,٣٠	٩٠	علمية	التبعية الفكرية والثقافية
.٧١	٣,٦٥	١١٠	أدبية	
.٦٣	٣,٤٦	٥٠	أخرى	
.٦٦	٣,٥٢	٢٥٠	المجموع	
.٣١	٣,٦٠	٩٠	علمية	الأخلاقي والسياسي والسياسي
.٦٢	٣,٧٢	١١٠	أدبية	
.٤٣	٣,٦٨	٥٠	أخرى	
.٥١	٣,٦٨	٢٥٠	المجموع	
.٣٢	٣,٣٠	٩٠	علمية	المخاطر كلها
.٥٧	٣,٥٨	١١٠	أدبية	
.٣٤	٣,٥٠	٥٠	أخرى	
.٤٨	٣,٤٩	٢٥٠	المجموع	

يوضح الجدول السابق تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري حسب متغير التخصص؛ بسبب اختلاف فئات متغير التخصص (علمي، أدبي)، ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية استخدم تحليل التباين الأحادي حسب الجدول (٨).

جدول (٨)

تحليل التباين الأحادي لأثر التخصص على مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري

الدلالة الإحصائية	قيمة ف	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	المصدر	البعد
.١٤٠	٢,٠٨١	١,٠٠٢	٢	٢,٠٠٦	بين المجموعات	النفسي
		.٤٨٢	٣٥	١٦,٨٦٩	داخل المجموعات	
			٣٧	١٨,٨٧٥	الكلية	
.٣٨٨	.٩٧٢	.٤٢٣	٢	.٨٤٧	بين المجموعات	التبعية الفكرية والثقافية
		.٤٣٦	٣٥	١٥,٢٥٢	داخل المجموعات	
			٣٧	١٦,٠٩٩	الكلية	
.٨٣٥	.١٨١	.٠٤٩	٢	.٠٩٧	بين المجموعات	الأخلاقي والسياسي
		.٢٦٨	٣٥	٩,٣٩٦	داخل المجموعات	
			٣٧	٩,٤٩٣	الكلية	
.٣١٨	١,١٨٥	.٢٦٩	٢	.٥٣٨	بين المجموعات	المخاطر كلها
		.٢٢٧	٣٥	٧,٩٥١	داخل المجموعات	
			٣٧	٨,٤٨٩	الكلية	

يتبين من الجدول السابق عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0,05$) تعزى للتخصص في جميع الأبعاد وفي المخاطر كلها.

الخلاصة والتوصيات:

هدف هذا البحث إلى الكشف عن مخاطر التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري لدى طالبات جامعة البلقاء التطبيقية للعام الدراسي (٢٠١١/٢٠١٢م)، واستُخدمت الاستبانة أداة لجمع البيانات التي عُولجت باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وكانت أبرز نتائج البحث على النحو الآتي:

١. أن تقديرات أفراد العينة لكل من المجال الأخلاقي والسياسي، ومجال التبعية الفكرية والثقافية كانت عالية، بينما كانت التقديرات للمجال النفسي متوسطة، كما أن درجة المخاطر كلها كانت متوسطة. ولعل النتيجة السابقة تدل

على وجود وعي لدى الطلبة من حيث تحديد درجة المخاطر من ناحية (عالية، متوسطة)، وكذلك تحديد طبيعة المخاطر من ناحية أخرى (ترتيب المجالات). والنتيجة السابقة تبدو منسجمة مع أغلب ما توصلت إليه الدراسات السابقة من حيث الآثار المترتبة على التقنيات المعاصرة (دراسة قديسات، ٢٠١٠م؛ دراسة المجالي، ٢٠٠٧م).

وفي المجال النفسي جاءت الفقرة التي نصها: ”يؤدي الاستخدام المفرط للتقنيات الحديثة إلى الإدمان ومن ثم فقدان التفاعل الاجتماعي“ في المرتبة الأولى، في حين جاءت الفقرة ”يؤدي استخدام التقنيات الحديثة إلى كثير من المشكلات النفسية (السلوك العدواني، القلق، الاكتئاب)“ في مرتبة لاحقة. والنتيجة السابقة تعززها عدد من الدراسات التي أجريت حول الآثار النفسية للتقنيات الحديثة، مثل دراسة اليوسف (٢٠٠٦م) التي بينت أن أبرز سلبات التقنيات الحديثة هي فقدان السيطرة على النفس، ودراسة ساري (٢٠٠٥م) التي أظهرت عديداً من الآثار النفسية للتقنيات الحديثة مثل انتشار القلق والتوتر والإحباط، وتدمير أسر الشباب بسبب انشغال أبائهم بالإنترنت، وخلخلة علاقات الشباب الاجتماعية بعائلاتهم من حيث تدمير الشباب من زيارات الأقارب.

وفي مجال التبعية الفكرية والثقافية جاءت الفقرة التي نصها: ”تعد التقنيات المعاصرة مدخلاً للغزو الثقافي للأمة“ في المرتبة الأولى، وجاءت الفقرة (٨) ونصها: ”يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى صياغة الشخصية الإنسانية ذاتها، ومعتقداتها، وقيمها، ومفهوم، ونظرتها إلى مختلف شؤون الحياة بشكل سلبي“ في المرتبة الأخيرة، وربما يعزى ذلك إلى أن التقنيات الحديثة تسهم في نشر الثقافة العالمية بشكل كبير، مع ملاحظة أن المحتوى الثقافي الذي تعرضه التقنيات الحديثة يكون خليطاً

من الأفكار الصحيحة والخاطئة الإيجابية والسلبية، بمعنى أن ما يُعرض من موضوعات حول ثقافات الأمم لا يخضع لمعايير علمية أو أخلاقية، ومن ثم فإن من شأن ذلك أن يسهم إلى حد ما في إحداث بلبلة في عقول الأفراد؛ مما يؤثر بشكل سلبي على ثقافتهم الوطنية. وتنسجم النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه عدد من الدراسات مثل دراسة الخليفي (٢٠٠٢م) التي أظهرت أن سلبات شبكة الإنترنت تتمثل في مساعدتها على الغزو الثقافي، والتسبب في مشاكل اجتماعية وأخلاقية، وصحية نتيجة كثرة استخدامها. كما تتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة اللجنة العليا لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية (١٩٩٧م) التي كشفت عن الجوانب غير الأخلاقية التي قد تؤثر في انحراف الشباب وتأثير الثقافة الغربية عليهم.

وفي المجال الأخلاقي والسياسي جاءت الفقرة التي نصها: ”يؤدي استخدام التقنيات المعاصرة إلى خلق اتجاهات وقيم عالمية جديدة“ في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (٤,٦٣)، وجاءت الفقرة (٢١) ونصها: ”يؤدي استخدام تقنية المعلومات والإنترنت إلى زعزعة الأسس الرئسية للثقافة الوطنية، في المرتبة الأخيرة، وتبدو النتيجة السابقة منطقية إلى حد ما، فقد دأبت الدول الكبرى على استثمار التقنيات الحديثة للتأثير على دول أخرى أو إضعافها، وبالتالي فقد أصبحت التقنيات الحديثة أداة من الأدوات السياسية المهمة للتأثير على الدول. والنتيجة السابقة تؤكدها عدد من الدراسات مثل دراسة عبدالغني (٢٠٠٣م) التي أظهرت أن هناك مخاطر عديدة للإنترنت، وأن استخدام الشباب لهذه التقنية سلبي إلى حد كبير، كدخول المواقع الإباحية، والانضمام إلى جماعات عالمية مشبوهة. أن التقنيات المعاصرة تؤدي دوراً فعالاً في التأثير على الأمن الفكري للأفراد، سواء من الناحية السياسية

فروق دالة إحصائياً. والنتيجة السابقة منسجمة مع ما توصلت إليه دراسة قديسات (٢٠١٠م)، إلا أنها تختلف مع ما توصلت إليه دراسة المجالي (٢٠٠٧م) التي كشفت عن وجود فروق تعزى لمتغير السنة الدراسية، وسبب هذا الاختلاف أن دراسة المجالي اقتصر على الآثار الاجتماعية للإنترنت، في حين تناول البحث الحالي المخاطر الناجمة عن التقنيات المعاصرة على الأمن الفكري من ثلاثة أبعاد (النفسي، التبعية الفكرية والثقافية، الأخلاقي والسياسي).

التوصيات:

- في ضوء النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بالآتي:
- ضرورة توعية أفراد المجتمع بالآثار المترتبة على الاستخدام غير السليم للتقنيات المعاصرة على الأفراد والمجتمعات من خلال وسائل الإعلام، وتوزيع النشرات العلمية، وعقد الندوات واللقاءات.
 - إقرار مسابقات جامعية تعنى بالأمن الفكري للطلاب تعمل على تحصيلهم وحمايتهم من المؤثرات الخارجية وخصوصاً التقنية الحديثة.
 - تفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتربية المقصودة على المستوى الوطني لمواجهة غلاة الفكر والتطرف الذي يجد له بيئة خصبة من خلال الفضائيات والمواقع الإلكترونية والأشرطة، وترسيخ مبدأ الإحساس بالمسؤولية تجاه أمن الوطن والحفاظ على مقدراته ومكتسباته.
 - إجراء مزيد من الدراسات حول فئات عمرية أخرى للكشف عن مخاطر التقنيات المعاصرة على الأفراد والمجتمعات.

(خلق اتجاهات وقيم عالمية جديدة، الانقسامات العرقية داخل المجتمع) أو من ناحية التبعية الفكرية والثقافية (اعتبارات المعاصرة مدخلاً للغزو الثقافي للأمة). وتتفق النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة الخليفي (٢٠٠٢م) التي أشارت إلى أن سلبيات شبكة الإنترنت تتمثل في مساعدتها على الغزو الثقافي، والتسبب في مشاكل اجتماعية وأخلاقية، وصحية بسبب كثرة استخدامها. وتختلف النتيجة السابقة مع ما توصلت إليه دراسة كوول (Call، 2004) من أن التقنيات الحديثة مثل الإنترنت والموسوعات لا يمكن أن تؤثر على مفهوم الأمن الفكري للطلاب والعناصر الضرورية لإيجاده، كما أن هذه التقنيات تعزز المكانة المعرفة والخلفية العلمية الثقافية للطلاب حول مجموعة المخاطر التي يمكن أن تؤدي بالطلاب إلى الانحراف فكرياً وتحصنه منها. وربما يعزى هذا الاختلاف إلى طبيعة النظرة إلى الأمن الفكري بين المجتمعات العربية الإسلامية والمجتمعات الغربية؛ حيث تتمتع تلك المجتمعات بحرية الفكر دون قيود أو ضوابط، بخلاف المجتمعات العربية الإسلامية التي يحظى موضوع الأمن الفكري فيها باهتمام بالغ، كما أن هناك ضوابط معينة لا يمكن تجاوزها، مع مراعاة أن تلك الضوابط منسجمة مع روح الشريعة والثقافة الوطنية للأمة.

٢. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري التخصص أو السنة الدراسية في جميع مجالات أداة البحث، وربما تعود النتيجة السابقة إلى أن مخاطر التقنيات المعاصرة التي تضمنتها أداة البحث كانت محل توافق لدى أفراد العينة، إضافة إلى أن هناك وعياً لدى أفراد العينة بالمخاطر الناجمة عن التقنيات الحديثة، ومن ثم لم تظهر

- أبو داس، زكريا. (٢٠٠٤م)، أثر التطور التكنولوجي على الإرهاب، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- ساري، حلمي خضر. (٢٠٠٥م)، ثقافة الإنترنت: دراسة في التواصل الاجتماعي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- تحسين، بشير منصور. (٢٠٠٤م)، استخدام الإنترنت ودوافعها لدى طلبة جامعة البحرين: دراسة ميدانية، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، جامعة الكويت، مجلد ٢٢، عدد ٨٦، ١٦٧-١٩٦.
- حمدي، نرجس. (٢٠٠١م)، نحو نموذج تكنولوجي معاصر لإعداد عضو هيئة التدريس الجامعي في مجال تقنية المعلومات، مجلة دراسات العلوم التربوية، مج ٢٨، العدد ٢، ص ٥٠٢-٥٢١.
- الديوان الأميري. اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية (١٩٩٧م)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.
- الزبيدي، وليد، (٢٠٠٣م)، القرصنة على الإنترنت والحاسوب، التشريعات القانونية، ط١، عمان، دار أسامة.
- القشعان، حمود فهد. (٢٠٠٥م)، مدى تلبية التقنية الإلكترونية لحاجة المراهقين، ورقة عمل مقدمة لندوة مستجدات الفكر الإسلامي التاسعة تحت عنوان الإعلام القيمي بين الفكر والتجربة، الكويت.
- الكساسبة، فهد. (٢٠٠١م)، التطور التقني وتطور الجريمة، مجلة الأمن والحياة، الرياض، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.
- العصيمي، عبدالمحسن. (٢٠٠٤م)، الآثار الاجتماعية للإنترنت، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الرياض.
- اللويحق، عبدالرحمن. (٢٠٠٥م)، الأمن الفكري: ماهيته وضوابطه، كتاب الأمن الفكري، الطبعة الأولى، الرياض، جامعة نايف العربية، مركز الدراسات والبحوث.
- ليري، صالح وحاجي، محمد. (١٩٩٨م)، أثر المشكلات الاجتماعية والنفسية المصاحبة لمستخدمي مقاهي الإنترنت، مؤتمر الكويت حول الطرق السريعة للمعلومات: التقنية في خدمة المجتمع، ١٨-١٦ مارس، ج ١، ص ٢٠٥-٢١٨.
- المجالي، فايز. (٢٠٠٧م)، استخدام الإنترنت وتأثيره على العلاقات الاجتماعية لدى الشباب الجامعي: دراسة ميدانية، مجلة المنارة، المجلد ١٢، العدد ٧، ص ١٦١-١٩٣.
- نظمي، رانيا محمد عزيز. (٢٠٠٧م)، الفراغ الفكري وتأثيراته على الاستخدام السيئ لتقنية الاتصالات الحديثة، بحث مقدم لمؤتمر الإرهاب بين تطرف الفكر وفكر التطرف، ١٢-١٥ ربيع الآخر ١٤٣١هـ، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- هارون، مليكة. (٢٠٠٥م)، الاتصال في أوساط الشباب في ظل التقنية الحديثة للإعلام والاتصال، دراسة ميدانية تحليلية على عينة من شباب ولاية تيبازة خلال صيف ٢٠٠٤ م، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر.
- الكندري، يعقوب يوسف، والقشعان، حمود فهد. (٢٠٠١م)، علاقة شبكة الإنترنت بالعزلة الاجتماعية لدى طلاب جامعة الكويت، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الإمارات العربية المتحدة، مجلد ١٧، عدد ١، ص ١-٤٥.
- قديسات، يوسف فرحان. (٢٠١٠م)، الآثار السلبية لاستخدام تقنية المعلومات على جيل الشباب في المجتمعات المستهلكة للتقنية، بحث منشور على الموقع

الإلكتروني

الإنترنت على القيم والاتجاهات الأخلاقية للشباب الجامعي، المؤتمر العلمي التاسع لكلية الإعلام: أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق، ص ١٢١٩-١٢٦٧، الجيزة، مصر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة. اليوسف، شعاع. (٢٠٠٦م)، التقنيات الحديثة فوائده وأضرارها: دراسة للتأثيرات السلبية على صحة الفرد، كتاب الأمة، قطر، العدد ١١٢، السنة السادسة والعشرون، منشور على الموقع الإلكتروني:

<http://www.sheikhali-waqfia.org.qa.Dat>
14/6/2012

<http://www.ksu.edu.sa/sites/KSUArabic/Research/ncys/Documents/inter-use.pdf>

القشعان، حمود فهد. (٢٠٠٥م)، مدى تلبية التقنية الإلكترونية لحاجة المراهقين، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مستجدات الفكر الإسلامي التاسعة تحت عنوان الإعلام القيمي بين الفكر والتجربة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

نصير، محمد. (١٩٩٥م)، الأمن والتنمية، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية. عبد الغني، أمين سعيد. (٢٠٠٣م)، تأثير استخدام

References

Call, C. (2004). Intellectual Safety and Epistemological Position in the college classroom. PhD Dissertation, USA, New York, Cornell University.

Keltner, K. (1998). Networked health information: assuring quality control on the internet. Federal Communications Law Journal. 50 (2), 417-439

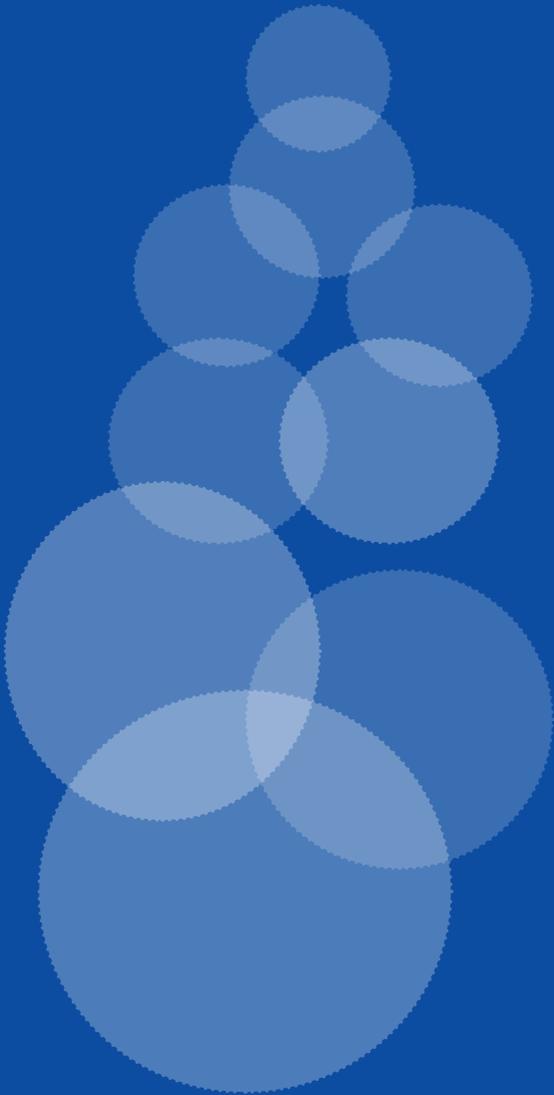
Kraut, Robert, et al.; (2004). «The Internet and Social Participation Contrasting Cross-Sectional and Longitudinal Analysis». [Web page]. Retrieved July 24, 2006, from World Wide Web: <http://jcmc.Indiana.edu/vollo/issue 1/shklovshi- kraut.html>.

Nie, Norman and Erbing, Lutz (2000). Internet and Society: A Preliminary Report. Stanford Institute for the Quantitative Study of Society. Intersurvey Inc., and McKinsey.

Sanders, CE; Field, TM.; Diego, M; and Kaplan (2000). The Relationship of Internet Use to Depression and Social Isolation among Adolescents. Adolescence. 35(138):237-42

Sleek, Scott (1998). "Isolation Increases with internet Use". American Psychological Association, vol.29, No.9-September. [web page]. Retrieved July 24, 2006, from World Wide Web: <http://www.apa.org/monitor/sep98/isolat.html>.

المشروعات البحثية
لمركز البحوث والدراسات
لوزارة التعليم العالي في
المملكة العربية السعودية





مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية

فريق البحث :

- د. عبدالحليم بن عبدالعزيز مازي الباحث الرئيس
د. صالح بن عبدالرحمن السحيباني
د. عبدالعزيز بن محمد الدويس
د. عبدالعزيز بن إبراهيم الواصل

إن مسيرة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية يمكن وصفها بالملحمة؛ لتتابع أحداثها، وتنوع فصولها، وغزارة إنتاجها كمًّا وكيفًا، على حد سواء، في تتابع متصل؛ حيث يجد المتأمل أن أحداث هذه الملحمة لم تنفصل أو تتوقف أو تنأى يوماً ما عن التقويم، والتحديث، والتطوير.

لقد جاءت فكرة رصد هذه المسيرة وتنامت واتسعت لتشمل جوانبها العامة، وخطوطها الرئيسية، وأنماطها ومستجداتها، وطرق الأداء فيها، وآليات تحقيق أهدافها؛ سواء أكان ذلك على المستوى المحلي، وهو مرتكز الأداء ومحطات العمل الرئيسية، أو على المستوى الخارجي الذي بدأ مبكراً، وأخذ بالنمو إلى أن أصبح يسير وفق برامج محددة، وآليات مقننة، في التخصصات، والأماكن، والمدد، والدرجات العلمية.

ولم تلبث فكرة الرصد طويلاً حتى تحولت إلى برنامج عمل، عُهد إلى "مركز البحوث والدراسات" في وزارة التعليم العالي وُضِعَ موضع التنفيذ؛ بحيث تتجسد هذه الغاية في هيئة خارطة واضحة المعالم، وتوثق ما بذل من جهود، وما سخر من إمكانيات بشرية ومالية، وما وضع من برامج، وما أثمرته تلك الجهود من مخرجات.

وبعد دراسات مستفيضة لمحتوى هذا السجل، رُئي أن من المناسب أن يُسمى "السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، لينطبق اسمه على محتواه، فهو سجل وقائع وأحداث، وقصة بذل وجهد وعطاء على مدى ما يزيد على سبعين عاماً منذ بدء الممارسة العملية وبذر الثمار، وما يقارب تسعين عاماً منذ البدء بوضع الخطط، والتهيئة، والتنظيم. إنه يحكي قصة البداية، وفصول المشاهد، والترقي وفق الإمكانيات والقدرات، وتقويم المنجز، ورسم خارطة المستقبل، والتوسع المدروس، ثم الانتشار والانطلاق إلى آفاق واسعة في كمها، متعددة في تخصصاتها، مؤطرة في جودتها، سواء للمدخلات أو المخرجات. إنها محاولة لرصد الواقع، واستقراء الرؤى المستقبلية من أجل

كل باب منها بمرحلة، أو نمط، أو إطار، أو موضوع ذي حدود متماثلة، أو متناظرة أو متشابهة، مع الأخذ في الحسبان تسلسل موضوعات الأبواب، وما حوته من فصول، أو تقسيمات تسلسلاً تاريخياً إلى حد كبير؛ تمشياً مع مفهوم عنوان هذا السجل. وقد جاءت أبواب السجل على النحو التالي:

١ - الباب الأول: وركز على مرحلة النشأة والبناء منذ بداياتها المتزامنة مع مرحلة تأسيس المملكة العربية السعودية حتى عام ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م)، عندما خصص له جهاز مستقل هو وزارة التعليم العالي. ويتطرق الحديث في هذا الباب إلى الأصول التاريخية لهذا النمط من التعليم، والنشأة الحديثة له، من حيث الدوافع والأسباب، وما يُؤمَّل ويُتطلَّع إليه من نتائج مثمرة لهذه الجهود.

كما يتطرق هذا الباب إلى الجهات المشرفة على التعليم العالي خلال الفترة المشار إليها (منذ البدايات حتى عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م)، وما انبثق عن تلك الجهات من مؤسسات مارست مهمة التعليم العالي خلال هذه المرحلة التاريخية، وما كُؤن من مجالس متخصصة بتوجيه مسيرته، ورسم سياساته، ومتابعة أوضاعه (منذ بداياته حتى عام ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م) عندما صدر نظام مجلس التعليم العالي والجامعات، وكُؤن مجلس التعليم العالي بصياغته الحديثة، وصدرت اللوائح المنظمة لمجمل مجرياته، وممارسات عملية التعليم العالي، بأبعادها المتنوعة، واختصاصاتها المتعددة.

٢ - الباب الثاني: وتناول تبلور هذا النوع من التعليم نوعياً، وجهات مباشرته حتى عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)؛ عندما أسند الإشراف على جميع مؤسسات التعليم

بناء خطط طويلة المدى؛ بحيث يسخر التعليم العالي لخدمة هذه البلاد المباركة، والإسهام في تنفيذ خططها الطموحة لبناء مستقبل مشرق أكثر خيراً وعطاءً بإذن الله.

إن هذا السجل الذي جمع ما كان متفرقاً في الأدلة، والنشرات، والتقارير السنوية، والدورية، وغيرها من أوعية المعلومات، يصور قطاع التعليم العالي بماضيه وحاضره، واستشراف مستقبله. ويمكن وصفه بأنه وعاء تاريخي يرصد أحداث التعليم العالي منذ بداياته، مروراً بمراحل ترقّيه وتطوره، ومن ثم اتساعه وانتشاره من حيث النطاق والتنوع، وسد حاجة سوق العمل، وإحداث نقلة نوعية في الحركة العلمية، والثقافة العامة، والتفكير المجتمعي.

ولتحقيق أهداف هذا السجل، وإبراز فكرته، ووضع أحداثه أمام القارئ والمتتبع لتاريخ المملكة العربية السعودية عامة، وحركتها التعليمية خاصة، وممارستها العملية في نشر التعليم العالي بصورة أخص، رسمت خطة كتابته وإخراجه، متضمنة تقديماً هو بمثابة المدخل لهذا المشروع، ومقدمة تبين فكرته، وأهدافه الدافعة إلى كتابته.

كما تضمنت خطة السجل تمهيداً يحوي دراسة وصفية وتحليلية للأسس التي قام عليها التعليم في المملكة العربية السعودية، وهي أسس لها أثرها في رسم السياسات وتوجيه الحركة التعليمية وفق ثوابت محددة، ومجريات مقننة. إضافة إلى هذا، فإن التمهيد يهتم بأهداف التعليم العالي، وفلسفته، وما يُؤمَّل أن يحققه من نتائج تؤدي إلى الارتقاء بهذا التعليم دينياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

وتضمنت خطة السجل أيضاً تقسيم محتوياته ومضامينه إلى أربعة عشر باباً، موزعة على أربعة مجلدات اختص

العالي - ما عدا التعليم العسكري، والتقني- إلى وزارة التعليم العالي.

وقد تكون هذا الباب من قسمين، الأول منهما خاص بوزارة التعليم العالي من حيث نشأتها، وانطلاقها، وقيامها بمهامها، والوزراء الذين تولوا قيادتها، وذلك خلال الفترة من ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) حتى ١٤١٤هـ (١٩٩٣م). ثم الوزارة فيما بين عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) وعام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م)، وانتقالاً إلى المرحلة الواقعة فيما بين عام ١٤٢٤هـ (٢٠٠٣م) وعام ١٤٣١هـ (٢٠١٠م) وما تحقق فيها من نقلات متلاحقة، وقفزات متسارعة، تضاعفت فيها المعطيات مرات عديدة عما كانت عليه في فترات سابقة. كما يتضمن الحديث في هذا القسم تاريخ نشأة الوزارة، وهيكلها، والتدرج في تكوين إدارتها، ومستويات الوظائف فيها، وما طرأ عليها تباعاً من التحديث والتطوير، وأهم سمات ومنجزات كل مرحلة من مراحلها الثلاث المشار إليها، مما له أثر في مسيرة التعليم العالي والبحث العلمي.

أما القسم الثاني فقد خصص للحديث عن الجهات التي باشرت أنواعاً من التعليم العالي، سواء أكانت بعض الوزارات، أم المؤسسات، بما في ذلك بيان أسباب وجود هذا النمط من التعليم في هذه الجهات، ومؤسساته، أو وحداته من كليات، أو معاهد متخصصة.

٣ - الباب الثالث: واتجه إلى مرحلة النقلة في الإشراف، ورسم السياسات، وأبرز مظاهرها تكوين مجلس التعليم العالي منذ عام ١٤١٤هـ (١٩٩٣م) حتى الآن. وتضمن الحديث في هذا الباب الإشارة إلى المنجزات السابقة، وما وضع من أسس بني عليها

ما بعدها. ثم جاء الحديث عن مجلس التعليم العالي نشأته، وهيكله، وأهدافه، وما له من أثر في النهوض بالتعليم العالي كماً، وكيفاً، وكان ذلك في الفصل الأول من فصول هذا الباب الأربعة. وخصص الفصل الثاني للحديث عن (نظام مجلس التعليم العالي والجامعات) بنظرة تحليلية في ملامح من مواده ونصوصه، وخدمته للتعليم العالي، وتوحيد إجراءاته، وما لذلك من بُعد إستراتيجي في خدمة التميز في هذا النمط من التعليم، والإبداع فيه.

أما الفصل الثالث فيعرض لمؤسسات التعليم العالي في ظل نظام هذا المجلس والجامعات، سواء من حيث الهيكلية الإدارية، أو الخصوصية في النمط العملي لإدارة شؤون الجامعات، أو المجالس واللجان النوعية في الجامعات. وجاء الفصل الرابع مهتماً بمخرجات مجلس التعليم العالي الخاصة بتنظيم العمل في الجامعات، وتوجيه المسار الإداري والعلمي العام فيها، سواء أكانت هذه المخرجات على هيئة لوائح منظمة لكل فرع من فروع العملية التعليمية أو الإدارية أو المالية أو الطلابية، أم كانت على هيئة قرارات متنوعة، خدمت العملية التعليمية بجميع تفرعاتها وتشعباتها، وما لها من تأثير ظاهر على تلك العملية التعليمية.

٤ - الباب الرابع: وعرض لمؤسسات التعليم الجامعي ومراحل وأنماطه المتعددة، وتضمن ثلاثة أقسام رئيسية، اختص القسم الأول منها بمؤسسات التعليم الجامعي في ثلاثة فصول، الفصل الأول عن الجامعات الحكومية، والفصل الثاني عن الجامعات والكليات الأهلية من حيث نشأتها، ولوائحها، وصور دعم الحكومة لها، ومؤسساتها، وما استحدثت فيها

من برامج، وتخصصات، ودرجات علمية. أما الفصل الثالث فهو عن الجامعات الخاصة. واختص القسم الثاني بالحديث عن مراحل التعليم الجامعي، حيث ذكرت المراحل المختلفة التي تتوافر فيه. واختص القسم الثالث بالحديث عن أنماط التعليم الجامعي، بما في ذلك التعليم المنتظم، والانتساب، والتعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، والتعليم الموازي.

٥ - الباب الخامس: وكان الحديث فيه منصباً على قبول الطلاب، والقدرة الاستيعابية لمخرجات التعليم العام، والخدمات الطلابية، والأساليب المتطورة في القبول، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي. كما تضمن حديثاً عن مؤشرات النمو، وعمادات شؤون الطلاب، وما تقدمه من خدمات للطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي، وما للطلاب من مشاركات متنوعة.

٦ - الباب السادس: وكان الحديث فيه متجهاً إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، والكفاءات الإدارية، والفنية، بما في ذلك مؤشرات التطور والإبداع، والحوافز، وحضور المؤتمرات، والتفرغ العلمي، والاستشارات، ونحوها. والوظائف الإدارية والفنية في مؤسسات التعليم العالي.

٧ - الباب السابع: وتطرق لأطر ضمان الجودة في التعليم العالي، وحوى هذا الباب قسمين: أولهما خاص بالمراكز والمشروعات النوعية، التي تُعنى بالجودة، وتنمية الإبداع والتميز. وخصص القسم الثاني لبرامج تحسين الأداء، وضمن الجودة في مؤسسات التعليم العالي.

٨ - الباب الثامن: وكان الحديث فيه عن البحث

العلمي، واشتمل على استعراض لمراكز البحث العلمي في الجامعات، وتطورها، وتنظيمها، وإدارتها، وإنتاج أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ومشاركتهم في البحوث، والندوات، والمؤتمرات، والنشر العلمي في مؤسسات التعليم العالي. كما اشتمل الحديث في هذا الباب على استعراض للمعاهد، والمراكز البحثية المتخصصة، ومعاهد البحوث الاستشارية في الجامعات، ومراكز التميز البحثي فيها، وتطوير الجمعيات العلمية، والمشروعات البحثية النوعية، والكراسي العلمية البحثية، وبرامج استقطاب العلماء، والمتخصصين، والباحثين للعمل في الجامعات، واشتمل كذلك على بيان إسهامات الجامعات بمشاركة مؤسسات حكومية وأهلية في إنجاز بعض المشروعات البحثية.

٩ - الباب التاسع: وكان الحديث فيه متجهاً إلى النظر في مصادر التمويل، سواء الحكومي - وهو الغالب - أو الأهلي، أو بعض المصادر الأخرى، بما في ذلك صندوق التعليم العالي، وبرامج الأوقاف، والكراسي العلمية البحثية، ونحو ذلك. كما تضمن هذا الباب حديثاً عن اقتصاديات التعليم، وترشيد الإنفاق عليه، مع الحفاظ على مستوى الجودة.

١٠ - الباب العاشر: وفيه استُعرضت خدمة التعليم لسوق العمل، وخطط التنمية، ومتطلبات القطاعات المتنوعة، وما تم من إعادة هيكلة بعض البرامج بما يلبي تلك الحاجة، وتوجيه البحوث والدراسات لخدمة التنمية الشاملة في القطاعين الحكومي والأهلي.

١١ - الباب الحادي عشر: واتجه الحديث فيه إلى البعثات، والابتعاث، والملحقيات الثقافية القائمة على

خدمة المبتعثين والدارسين في الخارج، بما في ذلك برامج الابتعاث المتنوعة، وما تقوم به تلك الملحقيات من خدمة للطلاب.

٢١ - الباب الثاني عشر: وفيه استعراض للعلاقة

القائمة بين التعليم العالي بمؤسساته والمنظمات والمؤسسات العلمية الإقليمية والدولية، وما تم من اتفاقيات، سواء مع الوزارة، أو بين الجامعات وتلك المؤسسات، وما نتج عنها من زيارات متبادلة، وبرامج منظمة.

٣١ - الباب الثالث عشر: وخصص للحديث عن

مؤشرات التعليم العالي، وما يمكن قراءته من الحراك العلمي والبحثي المتلاحق خلال ثمانين عاماً من تاريخ هذا التعليم.

٤١ - الباب الرابع عشر: واختتم به هذا السجل،

وقد اختص بعرض الرؤية المستقبلية للتعليم العالي،

وقراءة المستقبل بناء على ما توافر من معطيات، بما في ذلك التشخيص، والحلول، وأساليب مواجهة الصعوبات، من خلال خطة مستقبلية للتعليم العالي، وإستراتيجية الجامعات في مشروعات خططها المستقبلية.

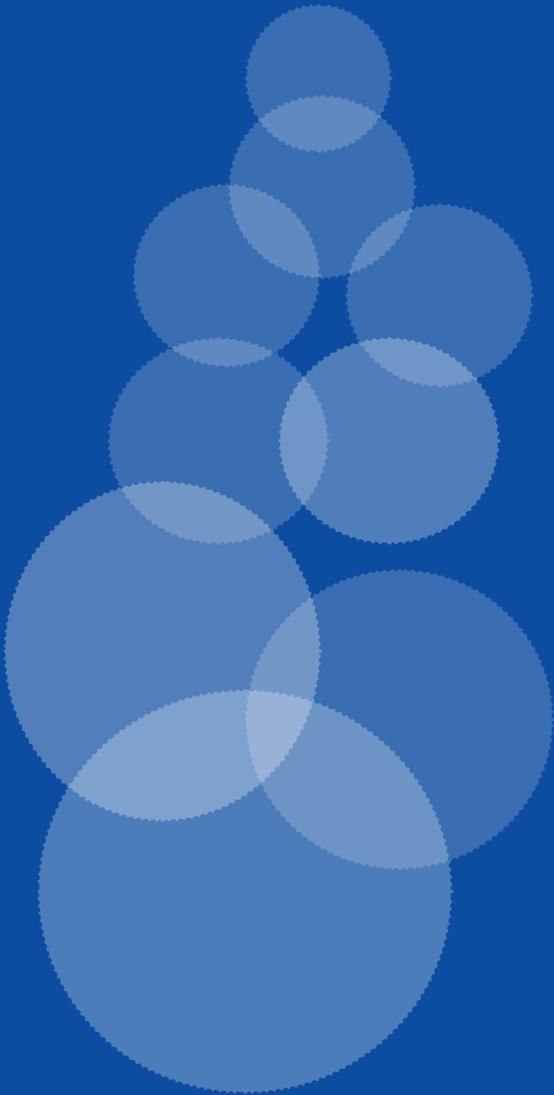
تلك أبرز ملامح مضامين «السجل الوطني للتعليم العالي في المملكة العربية السعودية»، مع ملاحظة أن سياق هذه المضامين ركز على الموضوعات الرئيسية والعامّة فيما حوته أبواب هذا السجل، أما التفصيلات ودقائق المعلومات فهي ما سيكون ظاهرًا للمطلع - بإذن الله تعالى - في ثنايا هذا السجل، ومفرداته.

وتقوم اللجنة التنفيذية حالياً بالمراجعة النهائية لطباعة الإصدار الثاني من السجل.



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

كتب ورسائل علمية





مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies



دراسة لكتاب: تصنيف الجامعات: الأسس النظرية، والمنهجية، والتأثير على التعليم العالي العالمي

د. إقبال بنت زين العابدين درندري

أستاذ علم النفس المشارك

كلية التربية - جامعة الملك سعود

مقدمة :

لقد أُلّف هذا الكتاب ليقدّم للقارئ فهماً شاملاً لموضوع ترتيب الجامعات وتصنيفاتها، والنظريات والطرائق والموضوعات المتعلقة بذلك، وأثار كل ذلك على المجتمع. وكما توضح مقدمة الكتاب، فإنه لا توجد مراجع تسد هذه الحاجة وتعالج هذا الموضوعات بدقة، وتقابل النقد المقدم من صنّاع القرارات ومن وسائل الإعلام للجامعات بناءً على رتبها وتصنيفاتها. وقد درج كثير من رؤساء المؤسسات على اتخاذ هذه التصنيفات مراجع مقايسة (Benchmarks) لرؤاهم ولتخطيطاتهم للجامعات.

ورغم ذلك، فإن الأكاديميين لا يتقنون كثيراً في هذه التصنيفات؛ لأنهم يؤمنون بأنها قد ضلّت مؤسسات التعليم العالي، وأن لها عيوباً وسلبيات عديدة. ويسعى المحررون (يونج شيوول شين)، و(روبرت ك. توتكوشيان)، و(ألريش تشلر) في هذا الكتاب "ترتيب الجامعات وتصنيفها: الأسس النظرية، والمنهجية، وتأثيرها على التعليم العالي العالمي" إلى توضيح معاني التصنيفات للقطاعات المختلفة التي تختلف في فهمها لهذه التصنيفات؛ ففهم الأكاديميين وتوقعاتهم من تصنيف الجامعات يختلف عن فهم وتوقعات الطلاب وذويهم وسائر قطاعات المجتمع. ولهذا فقد شرعت مجموعة من الأكاديميين في إيجاد طرق موجزة لقياس أداء المؤسسات التربوية رغم أنها لم تهتم بالدرجة نفسها بالتأثيرات الاجتماعية.

ويحتوي الكتاب على ثلاثة عشر فصلاً موزعة على ثلاثة أقسام رئيسة. حيث يبدأ بفصل تقديمي، ويليه القسم الأول عن الفعالية المؤسسية والجودة والتصنيفات (Organizational effectiveness, quality, and ranking) الذي يراجع الأسس النظرية والعملية لترتيب وتصنيف الجامعات، ويتكون من ثلاثة فصول (الثاني، والثالث، والرابع)، ثم يأتي القسم الثاني عن قضايا منهجية في تصنيف الجامعات (Methodological issues of university rankings) الذي يركز على الطرق المستخدمة لاستحداث التصنيفات، ويتكون من خمسة فصول (من الفصل الخامس إلى التاسع)؛ أما القسم الثالث فهو عن التأثيرات الاجتماعية لتصنيف الجامعات (Social impacts of university rankings) ويناقش الآثار الاجتماعية لهذه التصنيفات، ويتكون من أربعة فصول (من الفصل العاشر إلى الثالث عشر).

ماضي وحاضر ومستقبل تصنيف الجامعات:

يقدم مؤلف الفصل الأول المدخلي (يونج شين) فكرة عامة عن موضوعات الكتاب التي أسهم في إعدادها عدد من المؤلفين. ويشكل هذا الفصل رابطاً بين فصول الكتاب من الجانبين النظري والعملي. ويستهل بمتابعة تاريخ وتطور ترتيب الجامعات وتصنيفها، واشتهاره لدى صناع القرار وقيادات الجامعات منذ منتصف التسعينيات الميلادية (1990s)؛ نظراً لحاجة الطلاب إلى المقارنة بين المؤسسات التعليمية في الدول المختلفة، والسياقات الاجتماعية والسياسية والحركات التحررية الجديدة، وارتباطه بالأعداد الكبيرة للطلاب المتقدمين للجامعات (Massification)، والاهتمام بالتسويق (Marketization) والعالمية (globalization) في التعليم العالي، كما أشار لذلك كل من (شين) و(هارمان) (Shin and Harman, 2009).

كما تناول بالتوضيح الأساس النظري الذي بنيت عليه التصنيفات، وأن التصنيفات هي في الأساس أداة لقياس الفعالية المؤسسية (Organizational effectiveness) في التعليم العالي. حيث ساد الاعتقاد بأن الجامعات المتقدمة في ترتيبها هي أكثر إنتاجية من غيرها، حيث تفوق غيرها في جودة الأبحاث والتدريس والخدمات المجتمعية، رغم أن الواقع يشير إلى أن الجامعة قد تتميز في بُعد من هذه الأبعاد وتتخفف في الأبعاد الأخرى. ويشمل الإطار النظري للإنتاجية مقدرة الجامعة على استثمار المدخلات (Inputs) (مثل المصادر المالية، ومنح الخريجين للجامعة، ومستوى تحصيل الطلاب المقبولين) للحصول على أفضل مخرجات ونواتج (Outputs-Outcomes) (مثل معدل التخرج، والاستبقاء، وتقييم البرنامج من الزملاء). ولكن بعض جهات تصنيف الجامعات تركز على بعض هذه الجوانب دون الأخرى.

ومن أهم القضايا التي ناقشها هذا الفصل كيفية قياس جودة التدريس والبحث العلمي، حيث شاع استخدام مقاييس كمية مثل تقويم الطلاب للمقررات، وعدد الأبحاث المنشورة، ومقدار التمويل البحثي رغم محدوديتها. ويستعرض الطرائق المستخدمة لقياس الفعالية المؤسسية. كما تناول أبعاد تصنيف الجامعات، التي تعتمد عادة على أداء الجامعة (مثل البحث، والتدريس، وخدمة المجتمع)، والمواصفات المؤسسية (مثل رسالة المؤسسة، والحجم، والموقع الجغرافي). وانتقد (شين) التصنيفات بأنها تعتمد بشكل عام على مقاييس جودة البحث أكثر من جودة التدريس، كما أنها تتجاهل في الغالب خدمة المجتمع؛ لأن من الصعب تحديدها وقياسها.

وإضافة إلى ذلك، فقد شمل الفصل التأثيرات الاجتماعية لتصنيف الجامعات، حيث ناقش (شين) التغييرات الحالية في أنظمة التعليم العالي ومؤسساته لدى عديد من الدول التي أصبحت تدمج البحث مع التعليم، وتنتظر إلى الجامعات على أنها بحثية بالدرجة الأولى، مما أدى إلى اهتمام مؤسسات التعليم العالي بنشر الأبحاث في المجالات العالمية التي تؤثر في التصنيف، وتعيين أعضاء هيئة التدريس الذين يرفعون سمعة الجامعة البحثية وترتيبها عالمياً. كما أثر ذلك في قرارات الطلاب، حيث أصبح ترتيب الجامعة محكاً رئيساً لديهم عند اختيار الجامعة وخاصة لدى الطلاب الأجانب. وتحتل كل من المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وأستراليا الصدارة في هذا المجال من حيث عدد الطلاب الأجانب عالمياً.

وقد لخص ما ذكره (ديل) (Dill, 2009) من التأثيرات السلبية لتصنيف الجامعات المتمثلة في تأثر صناع القرار وقيادات الجامعات التي جعلت مؤشرات التصنيف أهدافاً رئيسة للجامعات، والتركيز على جوانب البحث؛ مما أفقد بعض الجامعات التركيز على رسالتها الأساسية

في التدريس وخدمة المجتمع. وقد وصف (ديل) التصنيف بأنه "لعبة"، وأنه لا يراعي الفروق بين التخصصات، حيث تستفيد منه التخصصات التطبيقية والطبية الحيوية والعلوم التجريدية أكثر من التخصصات الأخرى؛ وذلك لسهولة الإنتاج البحثي في هذه التخصصات أكثر من غيرها. وأضاف بأن أكبر مزار لعبة التصنيف هي عملية تحديد الترتيب للجامعات، حيث لا تعلم معظم الجامعات كيف تستخدم البيانات الخام التي يقدمونها للمصنفين في صنع التصنيفات.

واختتم (شين) الفصل بتقديم نظرة مستقبلية لتحسين التصنيفات ونظمها يمكن أن تكون مفيدة لكل من المصنّفين ومؤسسات التعليم العالي والمستفيدين، حيث طالب بتوفر الشفافية، والارتباط، والصدق في مقارنة البيانات. كما طالب بأن تعكس نظم التصنيف الجوانب المتعددة لنظم الجامعات مثل رسالة الجامعة، والحجم، والموقع وغيرها، وأن تكون التصنيفات متمركزة حول المستفيد (Customer-centered) وتلبي احتياجاته المختلفة، وأن تعكس مواصفات المنطقة من لغة وثقافة، وأن تكون نظماً تعتمد على التخصص بشكل يعكس الفروق بين التخصصات.

وناقش إمكانية دمج أنظمة قياس الفعالية المؤسسية، مثل مقاييس قياس ضمان الجودة (Quality Assurance) التي وضعتها وكالات الجودة، ومقاييس المساءلة (Accountability) التي وضعتها الحكومات، مع مقاييس نظم تصنيف المؤسسات التي وضعتها أساساً وسائل الإعلام، مع تخطي صعوبة اختلاف مؤشرات وبيانات كل منها. وأوصى بأن تقاس الفعالية المؤسسية من عدة زوايا، وأن تساعد في تحسين الأداء المؤسسي في الوقت نفسه الذي تقدم فيه المعلومات الكافية للمستفيدين، وقدم نموذجاً جديداً لتصنيف الجامعات يدمج هذه العناصر.

القسم الأول: الفعالية المؤسسية والجودة والتصنيفات: ويتكون من ثلاثة فصول (الثاني، والثالث، والرابع)، ويتركز على علاقة التصنيفات بكل من الفعالية المؤسسية والجودة والمساءلة والسياقات الاجتماعية لها وتوابعها على الجامعات.

الفعالية المؤسسية وتصنيف الجامعات:

يتناول مؤلف الفصل الثاني (يونج شيول شين) (Yung Cheol Shin) التصنيفات من وجهة نظر الفعالية المؤسسية، ويشير إلى النمو المتزايد لأعداد التصنيفات واتجاه صناع القرار في المؤسسات التعليمية إلى الاعتماد على تقارير التصنيفات لتقويم أداء قيادات المؤسسات التعليمية بناءً على تحسينهم لوضع المؤسسة على التصنيفات. ثم يناقش تحول الأبحاث التنظيمية (Organizational research) مناقشة جودة المؤسسة بوصفه مؤشراً على الفعالية المؤسسية وبوصفه أهم نواتجها، ويخلص إلى أن أهم قضية في الجودة أو الفعالية المؤسسية هي كيفية قياسها. وأن "تصنيفات السمعة" (Reputation ranking) هي تقييم عام للفعالية المؤسسية. وأورد نموذج (كامرون وويتن) (Cameron and Whetten، 178) الذي حددا فيه سبعة جوانب لقياس الفعالية المؤسسية وهي: الإطار الزمني، ومستوى التحليل، والاتساق العام، ومجال النشاط، وغرض التقويم، ونوع البيانات، والمرجعية في الحكم. وقام بمقارنة آليات تصنيفات الجامعات مع آليات ضمان الجودة، حيث إن الأخيرة هي على النقيض من الأولى في تحسينها للجودة.

ونوه بأن عديداً من التصنيفات تدعي بأنها تهدف إلى تقديم معلومات عن جودة المؤسسة للجُمهور، إلا أنها تستخدم مؤشرات على خلاف هدفها المعلن. وبما أن التصنيفات هي قياس للفعالية المؤسسية، فقد قاده ذلك إلى أسئلة مهمة مثل: "هل ترتبط مقاييس التصنيفات

يدل على أنها تحسّن جودة المؤسسة التعليمية في التدريس أو البحث أو الخدمات، بينما من الواضح أن لها كثيراً من التأثيرات السلبية على مؤسسات التعليم العالي. وذلك على النقيض من ضمان الجودة والمساءلة التي أثبتت تأثيرات إيجابية على جودة المؤسسات التعليمية في كل البلدان التي استخدمتها حسب الآليات التي لديها. وأن القضية الأساسية التي يدرسها الكتاب وينبغي أن نهتم بها هي "كيف نقلل من المشكلات التي تجلبها التصنيفات للتعليم العالي، إذا كنا ما زلنا بحاجة إليها؟". وقدم مقترحاً مفاده أن التصنيفات يمكن أن تسهم مثل إسهام ضمان الجودة إذا طورت، بحيث تقدم بيانات أكثر موثوقية وشمولية لكل من الطلاب وصناع القرار، وإذا شملت مؤشرات كمية وكيفية، بحيث تتضمن رضا العميل وتقويم الخبراء في حكمها. بل وتنبأ بأنه يمكن دمج ضمان الجودة مع التصنيفات في آلية واحدة لوجود نقاط تشابه بينهما، بحيث يتقاسمان جمع البيانات والمؤشرات والإجراءات، ويختلفان في الحكم حسب هدف كل منهما. واختتم الفصل بدعوة قوية لدراسة الجانب الاقتصادي للتصنيفات وعائدها على المصنّفين ووسائط الاعلام، وأكد أن تلك القضية لم تأخذ حقها من الدراسة.

متنافسوا التصنيفات: اتجاهات حديثة في ضمان الجودة والمساءلة :

في الفصل الثالث، يوضح مؤلفه (جرانت هارمان) (Grant Harman) تطور أنظمة ضمان الجودة والمساءلة الحديثة منذ عام ١٩٨٥م. وقد ركز على التطورات في السنوات الماضية منذ عام ٢٠٠٢م، والتغيرات الحديثة التي قادتها الحكومات والمستفيدون، حيث كانت مسؤولية ضمان الجودة والمعايير على المؤسسات التعليمية والإشراف عليها من جهات غير حكومية. وخلال القرنين الماضيين أصبح ضمان الجودة محوراً رئيساً في أجندة سياسات التعليم العالي عالمياً، وأثر على كيفية التخطيط

بمقاييس الجودة او الفعالية المؤسسية؟ وهل تعكس أبعادها؟". ومن ثم قام بمقارنة الأبعاد السبعة المعروفة للفعالية المؤسسية- المعدلة من نموذج (كامرون) (Kwan and Walker, 2003) - مع مؤشرات التصنيفات سواء أكانت عالمية أم محلية، وهي:

١. رضا الطلاب التعليمي والتطوير الشخصي (Student educational satisfaction and personal development)،
٢. التطوير الأكاديمي للطلاب (Student academic development)،
٣. التطوير الوظيفي للطلاب (Student career development)،
٤. رضا هيئة التدريس الوظيفي (Faculty employment satisfaction)،
٥. التطوير الوظيفي لهيئة التدريس وقدرة المؤسسة على توفير المصادر (Faculty professional development and institutional ability to acquire resources)،
٦. انفتاح النظام (System openness)،
٧. خدمات المجتمع (Community services).

وتوصل إلى وجود خمسة من هذه الأبعاد مقيمة إلى حد ما - وإن كان بعدد محدود من المؤشرات - في معظم التصنيفات العالمية والمحلية، ما عدا اثنين منها غير موجودين، وهما الرضا الوظيفي، وخدمات المجتمع. وي طرح هنا تساؤلات مهمة وهي: "لماذا لا يهتم المصنّفون التجاريون - الذين يقودهم الإعلام - بالرضا الوظيفي وجودة الحياة الأكاديمية، بقدر ما يهتمون بكيفية جذب الجمهور وبالحصول على الفوائد عن طريق بيع التصنيفات؟"

واستعرض الدراسات التي درست تأثير التصنيفات على الفعالية المؤسسية، وخلص منها إلى أنه ليس هناك ما

المستقبلي للجامعات. ومع ظهور أنظمة تصنيف الجامعات حديثاً، تحولت عديد من الدول إلى نظم ضمان الجودة متعددة المكونات، وأصبحت هناك تساؤلات لدى الحكومات عن الجودة وخاصة جودة الخريجين ومخرجات البحث (Salmi, 2008).

ويشير إلى أنه بينما كانت وكالات ضمان الجودة في الدول تنتقد أنظمة التصنيف وتشكك في منهجياتها، وتصفها بالعشوائية في اختيار مؤشراتهم، وانعدام الشفافية لديها، والتحيز تجاه المؤسسات الكبيرة البحثية والناطقة بالإنجليزية، كانت التصنيفات تلاقى مزيداً من القبول لإرضائها حاجة الجمهور للمعلومات، مما جعلها مؤثراً فاعلاً في اختيار الطلاب للجامعات. ودعمت التصنيفات فكرة سوق الجامعات العالمية، حيث أصبحت مؤسسات التعليم العالي تقاس حسب موقعها على المقياس العالمي. وازداد دور الحكومات، حيث دعت لمزيد من التركيز على المعايير الأكاديمية ونواتج تعلم الطلاب (Student outcomes) بدلاً من عمليات إدارة الجودة بالمؤسسات التعليمية التي كانت سائدة. وأصبح هناك تركيز على جودة البحث، وطلورت أنظمة لتقييم جودة البحث بناءً على منهجيات ومؤشرات قياس (Metrics) بالإضافة لمراجعة الزملاء.

وبسبب سهولة تقديم الأدلة والاعتماد على درجات كمية وجداول لترتيب الجامعات، لقي التصنيف العالمي لجودة وسمعة الجامعات قبولاً وحماساً، خاصة من قبل الحكومات لتعزيز وضع جامعاتها عالمياً، كما هو الحال في أوروبا وأستراليا، وازداد عدد الجهات المشاركة في إصدار التصنيفات الإقليمية والعالمية كما ازداد تنافسها.

السياقات المجتمعية والتوابع المنتظمة لتصنيف الجامعات: دراسة تحليل التحليلات Meta-Analysis لأدبيات التصنيفات.

يبدأ مؤلف الفصل الرابع (ألريش تشلر) (Ulrich Tichler) فصله باستعراض كتاب (كليم وستراكر)

(Kehm and Stensaker, 2009)، فالفروق الرأسية (Vertical differences) بين عدد من الجامعات الأوربية لم تكن كبيرة بحيث تؤثر على مدى التحاق الطلاب بها (كما في ألمانيا وهولندا)، ولا على متخذي القرارات أو الجهات التي تستخدم الخريجين. أما في بعض الأقطار الأوربية التي تؤثر فيها هذه الفروق الرأسية (مثل المملكة المتحدة وفرنسا) المتمثلة في الدراسات العليا (في فرنسا خاصة) أو في أغراض أخرى (مثل التعاون البحثي بين الجامعة والصناعة أو التعيين لوظيفة أكاديمية) في أقطار لا تعترف بالطبقية حسب سمعة الجامعة، فإن الإلمام غير الرسمي بهذه الخلافات كان كافياً لاتخاذ القرارات الصائبة أو الملائمة. وفي تحليلهما لتطور نظم التعليم العالي وجد الباحثان أن الفروق الرأسية للجودة والسمعة بين الجامعات والأقسام أصبحت تؤدي دوراً مهماً وخاصة في أوروبا منذ الثمانينيات الميلادية من القرن الماضي وازدادت خلال التسعينيات.

وأوضح المؤلف أن انتشار التصنيفات قد لا يرتبط بوجودها أو طبيعتها بل قد يكون العكس هو الصحيح. وأنه لا يمكننا تمييز التوابع المقصودة وغير المقصودة للتصنيفات، وأنها ارتبطت بفكرة نظام التعليم العالي المعتمد على التصنيف الرأسي. ويرى أن تأثير التصنيفات أقوى على دول شرق آسيا مثل اليابان، حيث تدعم التصنيفات والتنافسية ثقافة "بذل المجهود" (Effortism) إذ يحاول كل فرد تحصيل ما يستطيعه.

ثم ناقش المؤلف قضية امتداد تأثير التصنيفات إلى أبعد من أهدافها المعلنة، وكيف تغيرت نظم التعليم العالي نتيجة للتصنيفات. كما أوضح أن الدراسات في مجال التصنيفات قد ناقشت مفاهيم متصلة بالتصنيفات، ومنطق وأيديولوجيات التصنيف، ومنهجية التحليل ومحركاته، والقياس وصدق وجودة البيانات، وكيف غير التصنيف من بعض نظم التعليم العالي. وصنف المؤلف الأدبيات في مجال التصنيف إلى ثلاثة أنواع:

٥. التحيز المنتظم في التصنيفات، ٦. الاعتماد على التقديرات الجماعية، ٧. التركيز على المصادر، ٨. تعزيز الأنظمة الطبقيّة الحادة، ٩. التقليل من شأن الجدارة (meritocracy).

ومما تعرض له هذا الفصل أن التصنيف الحالي للجامعات بنظامه القائم يرفع من شأن جامعات أقطار خاصة ويجعلها نموذجية لغيرها من الأقطار، ومن ذلك اهتمام الترتيب في الصين بالإعلان عن التفوق في الأبحاث؛ لأن ذلك عندهم يفهم على أنه نجاح في التعلم والتعليم ضمناً. كذلك إخبار الأقطار التي لها نظام تعليم عالٍ وطني خاص بها على تقليد نظم البلاد التي أنشأت نظام الترتيب في التعليم العالي كما ذكر (زاوو) (Zhao, 2007). إضافة إلى عدم عدالة الترتيب الحالي، حيث يتجاهل أو يقلل من شأن مؤسسات التعليم العالي التي لها اهتمامات تختلف عن اهتمامات الجامعات التي تركز على الأبحاث. كما أنه لا يهتم بالتنوع الأفقي ويهمل الرسائل الأخرى للجامعات ومدى ملاءمتها للأغراض التي أنشأت من أجلها، ولا يحقق التوازن بين التدريس والبحث، ولكنه يوحي بأن البحث الجيد يؤدي إلى التدريس الجيد. وأن مدخلات التدريس والبحث الجيدة تؤدي إلى عمليات (processes) جيدة ومن ثم نواتج جيدة. ويضيف (زاوو) أن التجارب قد أوضحت أن "أغلب المؤسسات الناجحة قد لا تكون هي الأفضل في الممارسات".

واختتم المؤلف فصله بأنه في حين ينتقد مناخ التصنيفات أن نقاط ضعفها تؤدي إلى تأثيرات سيئة، يدعي المدافعون عن التصنيفات أن نقاط الضعف تتركز في المنهجية ولا يمكن تلافيها، وأنها لا تهدد التصنيف ويمكن تحسينها. وصاغ المؤلف شكوكه في آخر فقرة من الفصل على صورة تساؤلات مهمة عن "مدى قوة التأثيرات السيئة لتصنيفات الجامعات، وهل يخدم مجتمع المعرفة الطبقيّة الحادة أم التوسيع في قاعدة المعرفة؟"، و"هل

١. تلك التي قام بها مؤيدو "حركة التصنيف" الذين ينظرون إلى النقد الموجه لمنهجية التصنيف على أنه ليس سوى تحديات تتطلب التحسين،

٢. الدراسات التي قام بها نقاد تقليديون متشككون في جدوى تصنيفات الجامعات، وقد ذكروا التأثيرات السلبية للتصنيفات دون مناقشة البيانات والمنهجية ولا معطياتها،

٣. الدراسات التي قام بها باحثون في مجال التعليم العالي من غير المتحيزين لأي مجموعة والذين يدعمون نقاشهم بالبيانات ويقومون بتحليل الأفكار والأساليب والمعلومات وآثارها، ومن الأمثلة على ذلك دراسة (ديل) (Dill, 2009)، و(هازيلكورن) (Hazelkorn, 2008)، و(مارجينسون) (Marginson, 2009)، و(أوشر وسافينو) (Usher and Savino, 2006)،

ثم عرض المؤلف للخلفية الفكرية للتصنيفات، وأوضح أن مؤيدي التصنيفات بينما يدعون أنها تسهم في الشفافية وفي وضع المؤسسات والأقسام على خارطة التعليم العالي بشكل عادل، ودعم التنافس الصحي ومكافأة ذوي الأداء الأفضل، إلا أن لهم أهدافاً خفية. وعرج على ما أسماه "الأجندة أو الأيدولوجيات الخفية" (Hidden agendas or ideologies) لوضعي التصنيفات، مثل التركيز على الفروق الرأسية بين المؤسسات وليس الأفقية، وطبقيّة النظام والربط بين الجودة الأكاديمية واقتصاد المعرفة (Knowledge economy). وأوضح بأن تصنيفات الجامعات متهمه بأنها تتحيز للمتحدثين باللغة الإنجليزية، والمؤسسات البحثية الكبيرة التي تتميز في مجال العلوم الطبيعية، في البلدان التي لديها خبرة طويلة في التصنيف. ثم أفرد عناوين جانبية لخص فيها أهم تسعة جوانب ضعف تنقد بها أنظمة تصنيف الجامعات: ١. الدائرة المفرضة من التشويه والتخطيط المتزايد، ٢. ضعف البيانات والمؤشرات، ٣. عدم الاتفاق على مفهوم الجودة، ٤. الإمبريالية من خلال التصنيف،

والفروق الإحصائية بينها، وكيفية التعامل مع البيانات المفقودة وضرورة دراسة الأبعاد الاقتصادية والطرق المثلى لمؤشرات التصنيف.

وأورد تسع مشكلات عدّها أساسية في تصميم الترتيبات، ومن أهمها أنها لا تغطي إلا جزءاً من الأهداف والمستفيدين، ولا تغطي الفروق بين الجامعات، وأنها تعتمد على السمعة، وتصدر أحكاماً خارج السياق، وتقلل من التطوير الحاصل في الجامعات ومن إبداعها في الإستراتيجية والمنهج والبحث.

كما قسم التصنيفات إلى نوعين، النوع الأول: يركز على الخبرة الجامعية من حيث التدريس ويشمل خمسة تصنيفات هي: أخبار الولايات المتحدة (US News)، والتقرير العالمي (World Report) من الولايات المتحدة الأمريكية، و(ماكلينز) (Macleans) من كندا، و(الجارديان) (The Guardian)، و(التايمز) (The Times) من المملكة المتحدة، حيث تستهدف جميعها سوق طلاب الجامعة، وتستخدم مقاييس تتصل بشكل مباشر أو غير مباشر بالخبرة في التعليم. وهي مرتبطة ببلدانها مباشرة لعدم وجود تعريف موحد للمقاييس حتى في البلد الواحد. وتعتمد بشكل عام على نسبة الطلاب إلى الأساتذة، ومعدل الإنفاق على الطالب، ورضا الطلاب. أما النوع الثاني: فيركز على الأبحاث فوق الجامعية وتحت تصنيفان هما: تصنيف جامعة (شنغهاي جياو تونغ) الأكاديمي للجامعات العالمية (Shanghai Jiao Tong University Academic Ranking of World Universities- SJTU ARWU)، وتصنيف (التايمز) للتعليم العالي (كيو إس) (The Times Higher Education -Quacquarelli Symonds World University Rankings Ltd- World University Rankings)، حيث ركزا بشكل كبير على الأبحاث، واستهدفا جمهور مصادر التمويل والباحثين الأكاديميين المتميزين. وشملت المؤشرات الأبحاث المنشورة، والمستشهد بها، وعدد

نحن متجهون نحو الاعتماد بشكل كبير على "الجدارة، أم أنه ينبغي أن نكتفي بقدر متوسط منها؟"، و"هل نحن نقف وجهاً لوجه مع قوة متزايدة لسوء استخدام المعلومات (Information manipulation) أو سحبها، وبيئة جديدة تحرص على الحصول على الامتيازات وحفظها؟".

القسم الثاني: قضايا منهجية في تصنيف الجامعات:
يخصص المؤلفون خمسة فصول في هذا القسم (الخامس إلى التاسع) لمناقشة القضايا المتعلقة بالمنهجية المستخدمة لتصنيف الجامعات وترتيبها من حيث صدق وثبات واتساق مؤشرات القياس وطرق قياس الأداء البحثي والتدريسي.

مؤشرات التصنيفات وأوزانها:

يفتح مؤلف الفصل الخامس (برنارد لونقندن) (Bernard Longden) بالاستشهاد بقول كل من (ستلا) و(وود هاوس) (Stella and Woodhouse،) (2006): "أن أساليب التسويق المعروفة المستخدمة في جمع البيانات تقودنا إلى سؤال هو: هل نستطيع أن نفترض أن ما يمكن استخدامه مع أطعمة الحيوانات، وشركات العطور، والمبيدات الحشرية نستطيع استخدامه للتعليم" (ص: ١٠). ويبدو بتشاور كبير حول التصنيفات وآراء من قالوا بأنها تسيء تمثيل عمل الجامعات والكليات لصالح الصحف الإخبارية التي تدر الأرباح.

ويقودنا بعد ذلك في رحلة عبر الفكر والافتراضات التي قامت عليها التصنيفات التي هي محل جدل، مطلقاً عليها مصطلح "الصندوق الأسود" (the black box)، الذي يحوي أسرار العناصر المختلفة المتصلة بموضوع تصنيف الجامعات، واصفاً واضعي تصنيفات الجامعات بأنهم يعتمدون على افتراض أننا لا نفتح هذا "الصندوق الأسود" ولا نتساءل عن العلاقة بين أجزائه وكيفية بناء مكوناته، وكيف تم تحصيل المقاييس النهائية له. وقد شمل في فصله قضايا اختيار المؤشرات، وأوزانها،

التدريس، إلا أن الصعوبة في استخدامها أدت إلى الاعتماد بشكل كبير على المقاييس الكمية. فالمشكلات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس تشمل المهمات المتصلة بالتدريس (كالتعليم المباشر أو التعليم عن بعد) والإرشاد، والإدارة والأعمال الأخرى للجان. وتقاس أغلب هذه المهمات بعدد الطلاب الذين يدرسون أو الجمعية التي يخدمونها، رغم أن الزمن الكلي والمجهود الذي يبذل في وضع أسلوب تدريس جديد لا يمكن تحديدها كمياً ولا تقيس نوعية المجهود أبداً. وإضافة إلى ذلك فقد يختلف الزمن الذي يقضيه عضو هيئة التدريس في مؤسسة ما في عملية التدريس مقابل النشاطات الأكاديمية الأخرى. فكثيراً ما ينال عضو هيئة التدريس في مجال إدارة الأعمال تمويلاً أقل ويقضي وقتاً أقل في الأبحاث التقليدية مقارنة بعضو هيئة التدريس في علم الأحياء، على سبيل المثال. كما عرض المؤلف لنموذج يوضح مقاييس إنتاجية أعضاء هيئة التدريس بناءً على السياق والتخصص، شاملة البحث والتدريس والخدمات والمهنة. وذكر أن الجامعات البحثية تدعم الأبحاث وتجعلها أساساً في الترقية، وأن استثمار الأبحاث المتوافقة مع رسالة المؤسسة التعليمية يعدّ مهماً للغاية. ونوّه إلى مشكلة قياس إنتاجية الفرد البحثية أو عامل التأثير (Impact factor) دون الالتفات إلى تأثيرها بالتخصص أكثر من تأثيرها بجودة البحث.

قياس الأداء البحثي لمؤسسات التعليم فوق الثانوي:

يتناول مؤلفا الفصل السابع (روبرت توتكوشيان و كارين ويبير) (Robert Toutkoushian and Karen Webber) أسباب الاهتمام المتزايد بالأداء البحثي للكليات ومؤسسات التعليم العالي، ويشيران إلى الاهتمام المتزايد بمقاييس الإنتاجية البحثية (Research productivity)، التي ما تزال بدائية بالرغم من التقدم التقني؛ وذلك لعدة أسباب: أولها صعوبة الحصول على

أبحاث الطلاب، والجوائز المرموقة للأبحاث... وهكذا. وانتقد المصنفين لأنهم لم يكتروا لاختلاف المؤشرات عن بعضها، وأنها لا تقدم البيانات بشكلها المباشر، وأن عدداً قليلاً منهم فقط اهتم بتمييز الأنواع الثلاثة من مؤشرات الأداء (Performance indicators) الخاصة بالمدخلات (inputs) والعمليات (processes) والمخرجات (Richardson, 2008) (outputs)، وأن بيانات المؤشرات معرضة للتغيير من قبل الجامعات المزودة بالبيانات والجهات الأخرى، وإن المؤشر العام للترتيب يجمع عدة مقاييس مع بعضها على مقياس واحد دون توحيد وحدة القياس أو تقنياتها، ودون اتفاق حول وزن كل منها بشكل يعكس أهميته. هذا إضافة إلى التذبذب الكبير في الترتيبات لعدد من الجامعات من سنة إلى أخرى، وعدم انعكاس تطورها في هذه الترتيبات. واختتم الفصل متسائلاً: "كيف يمكن أن نختصر جامعة إلى مقياس ذي معنى؟".

قياس إنتاج أعضاء هيئة التدريس:

يذكر مؤلف الفصل السادس (كارن ويبير) (Karen Webber) أن موضوع قياس إنتاج أعضاء هيئة التدريس قد أصبح مهماً للغاية؛ بسبب الدورات الاقتصادية (Economic cycles) التي اقتضت خفض التمويل، إضافة إلى الاهتمام المتزايد بتصنيف وترتيب المؤسسات والبحث عن المكانة المرموقة. وأورد بعض الأبحاث المهمة في هذا المجال مثل أبحاث كل من: (بايرد) (Baird, 1986)، و(بيلاس و توتكوشيان) (Bellas and Creswell, 1999)، و(كريسويل) (Creswell, 1985)، و(دندر و لولويس) (Dunder and Lewis, 1998)، وغيرهم. وأوضح أن إنتاجية أعضاء هيئة التدريس أصبحت تدرج في ترتيب المؤسسات والأقسام التعليمية.

ورغم الحاجة إلى مقاييس كيفية لإنتاج أعضاء هيئة

البيانات، وثانيها صعوبة التمييز بين جودة وكمية الأبحاث المنتجة، وثالثها صعوبة جمع بيانات إنتاجية الأبحاث عبر التخصصات.

وقد لخصا السياق الذي ظهر فيه قياس الإنتاجية البحثية، وطرق قياسها عالمياً، وميزات وعيوب كل طريقة منها، والجهات التي تقوم بالقياس، مع ذكر عدة أمثلة عليها. كما قدما توصيات مستقبلية بشأن استخدام مقاييس الإنتاج البحثي لأغراض تصنيف الجامعات، ومن أهم توصياتهما: ضرورة تقنين مقاييس الإنتاجية البحثية، والتركيز على مكونات البحث، وتبرير الطريقة المستخدمة في الترتيب، وضرورة شمولية القياس لجوانب التدريس والخدمة المجتمعية، بالإضافة إلى أهمية استخدام التقنية في عمليات القياس. كما أكدوا على ضرورة ربط الإنتاج البحثي بالنواتج طويلة المدى، مثل وجود دليل على استخدام المصانع لتطوير منتجات جديدة، وخدمات تقييد المجتمع، وتحسينها لتوظيف الطلاب.

مراجعات القرناء ومؤشرات قياس المراجع: الاحتمالات والمشكلات:

تحت هذا العنوان، يتناول مؤلف الفصل الثامن (لوتز بورنمان) (Lutz Bornman) الدراسات القليلة التي أجريت على التصنيفات العالمية للجامعات، موضحاً أنها تعتمد على مؤشرات قياس المراجع (bibliometric indicators)، حيث يعتمد عدد منها على مراجعة الزملاء (Peer review) وعدد الاستشهادات بالأبحاث (Citations). كما عرض للدراسات التي تناولت تقييم الزملاء وأفادت بأن حكم الزملاء تشوبه كثير من الشوائب، من مثل عدم الاتفاق بين المقيمين على ما ينبغي أن ينشر وضعف ثباته، والتحيز، وإمكانية عدم خلو الحكم على الأعمال من العوامل الشخصية من كره واستحسان، وضعف الصدق التنبؤي (Predictive)

(validity). وأورد الانتقادات على مؤشر عدد الاستشهادات بالأبحاث والعوامل التي تؤثر فيها مثل مجال الدراسة، ونوع المجلة، وطول المقال، وعدد مؤلفيه، وكون المقالة متاحة في (الإنترنت). وأورد نظريات تقسر سلوك الاستشهاد بالمقالات. كما لخص الفصل مواضيع متعددة متعلقة بهذا الجانب، وخلص إلى أن حكم الزملاء في مجال العلوم أمر غير خال من النقد، ولكنه لا مناص منه، وأنه أقل الطرق سوءاً. لذا فقد يكون من المناسب استخدام كل من مراجعة الزملاء وعدد الاستشهادات بالأبحاث عند تقييم تأثير الأبحاث.

قياس الأداء التدريسي:

تحت هذا العنوان، يعالج مؤلف الفصل التاسع (كيث تريقول) (Kith Trigwell) قضية جودة التدريس ومدى اهتمام التصنيفات العالمية بها، حيث بدأ باستعراض الأنظمة العالمية والوطنية لترتيب الجامعات. كما ناقش العلاقة بين الأبحاث والتدريس، وأوضح أهم مقاييس التدريس الجيد وعرفها. وأوضح أن المشكلة تكمن في عدم الاهتمام بجودة التدريس بشكل كاف عند تصنيف الجامعات، فيما عدا بعض المؤشرات الكمية البسيطة، مثل نسبة الطالب إلى الأستاذ. وأن التدريس بحاجة إلى وضع مؤشرات ومراجعة من الزملاء لجودته، كما هو الحال في بعض النظم المحلية التي تضع منحاً لجودة التدريس واستبانة لقياس خبرة التعلم لدى الطلاب. ولكنه شكك في إمكانية استخدام مثل هذه المؤشرات، حتى وإن وضعت، وأنها لن تستخدم لأن المؤشرات المستخدمة في التصنيفات هي مؤشرات مبسطة ولا تعكس جودة التدريس والتعلم، وقد يكون ذلك لصعوبة قياسها. وأورد مثلاً على نظام تقييم تميز الأداء في التعليم والتعلم بناء على مؤشرات ومراجعة الزملاء والقيمة المضافة، الذي بدأ في أستراليا منذ عام ٢٠٠٨م، وشمل عدة مقاييس للتعلم معدلة إحصائياً حسب اختلاف

الجامعات لتتبعها وتقاس بها، وتبني عليها مؤشراتها، وتعطي أوزاناً كبيرة لهذه المواصفات التي تعدّها جيدة. وبذا يُستبدل التحسن الحقيقي بالتحسن على الترتيب، مما قد يؤدي إلى زيادة سلوك التقليد لدى الجامعات بعضها لبعض عوضاً عن الاستكشاف، كما يؤدي إلى انتشار ثقافة القطيع المدمّرة لمجالات تخصصاتها. كما أورد ما يفيد بأن التصنيفات تؤثر على الدعم البحثي والتطويري من الحكومات، والمصانع، والمنظمات، وتبرعات الخريجين، حيث ترتبط لديهم المستويات المتقدمة على التصنيفات بالنجاح واستحقاق الدعم.

وبمجرد دخول الجامعات التنافس العالمي والتصنيفات فإنها تجد نفسها أمام منافسة حول المصادر التي قد لا تكون في صالحها، وقد لا تكون عادلة، مما قد يقود إلى بعض التصرفات غير المقبولة من الجامعات (مثل التحايل في تزيف البيانات بما يرفعها في الترتيب، كزيادة نسبة من يرفضون من الطلاب، والتقليد للجامعات المتقدمة، وضعف قبول الطلاب ذوي الدخل المحدود لضعف قدراتهم ومعدلاتهم). واختتم الفصل بالتشديد على قضايا المساواة، وذكر بأن سمعة الجامعة يمكن أن تُبنى على متغيرات مهمة مثل التواصل مع المجتمع و تطوير الاقتصاد المحلي والالتزام برسالة الجامعة.

جعل التصنيفات الجامعية عملية مؤسساتية: إدارة القلق بشأن الترتيب في البيئة التسويقية التنافسية:

يناقش المؤلف (ويليام لوك) (William Locke) في الفصل الحادي عشر مستويات تأثير التصنيفات على مؤسسات التعليم العالي، ويذكر أنه قد أصبح من الأدوات التي تستخدمها السياسات الوطنية والمؤسسية، وأنه لا يعتمد على التقويم طويل المدى بقدر اعتماده على التقويمات ذات الفترة المحدودة (snapshots). وأوضح أن هذا الفصل هو جزء من دراسات لفهم ردود

المؤسسات التعليمية، ومقاييس مقننة، مثل استبانة خبرة الطلاب في المقررات. ولكن نظراً لصعوبة إدارة نظام المقارنة هذا، والخلافات حوله، تم إيقافه عام ٢٠١٠م.

القسم الثالث: التأثيرات الاجتماعية لتصنيف الجامعات:

يعالج المؤلفون في هذه الفصول (العاشر إلى الثالث عشر) قضية مفصلية هي التأثيرات الاجتماعية لتصنيف الجامعات على الجامعات والمجتمع، ونتائج الدراسات في هذا المجال، موضحين ردود أفعال المؤسسات التعليمية للتصنيفات التسويقية، وكيف أثرت على العلاقات داخل المؤسسات التعليمية، وثقافات المنظمات، وأساليب الإدارة بها وكيفية التعامل معها.

محاولات رفع ترتيب جامعتك:

تحت هذا العنوان، يعالج مؤلفا الفصل العاشر (كريستوفر مورفيو و كريستوفر سوانسون) (Christopher Morphew and Christopher Swanson) الدروس المستفادة لرفع ترتيب الجامعة في التصنيفات. ويفتتح الفصل بقولهما: "إن التصنيفات للتعليم العالي مثل السكين السويسرية، فهي أداة واحدة ذات استخدامات متعددة"، فيستخدمها بعض لقياس تميز الجامعة أو الكلية، أو جودتها، أو وضعها المرموق. وتولي بعض الجامعات لها أهمية عند تخطيطها الإستراتيجي لتثبت للمسؤولين الداخليين تحقيقها لأهدافها، كما يستخدمها آخرون للمستفيدين الخارجيين من الطلاب لتعزيز مكانتها، حيث يضعون الترتيب على الصفحات الأولى في المواقع الإلكترونية.

ويضيف المؤلفان أن بعض التصنيفات مثل الذي تصدره (التايمز) أو (أخبار الولايات المتحدة) تعتمد على الممارسات الناجحة لدى جامعات النخبة، مثل (هارفرد) و(أكسفورد)، وتضعها خارطة طريق وقاعدة لغيرها من

الذي صاحب مجتمعات المعرفة والمعلوماتية؛ حيث انتشر استثمار المعلومات، مستشهدا بما أورده (دراكر) (Drucker, 1993). ولخص ما قدمه (جيبونز) وزملاؤه (Gibbons et al, 1994) من ظهور التحول في "إعادة بناء المعرفة" من "النمط ١" (Mode-1) إلى "النمط ٢" (Mode-2) ودعم الجامعات للمعرفة لا لمجتمع المعرفة فقط، وللاأكاديمية المهنية.

وأكد على أنه بينما ارتبطت التصنيفات في المرحلة الأولى بالولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الأكاديمي بها مشكلة ردود أفعالهم لها، أصبحت التصنيفات عالمية في المرحلة الثانية بدءاً من عام ٢٠٠٣م؛ حيث أثرت في جميع العالم وردود أفعالهم التي اختلفت باختلاف أنظمتهم وثقافتهم وتخصصاتهم. وقد بدأ أول تصنيف عام ١٩٢٥م في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم أصبح مؤسسياً، ليعكس آليات التسويق والتنافس والإنتاج الأكاديمي. وتحت ضغط المنافسة، أصبح في الجامعات رتباً عليا من (زمالة) إلى (أستاذ) وبدأ الاهتمام بالدراسات العليا ووظيفتها البحثية. وحذا الأمريكيان حذو النموذج الألماني الذي اهتم بالتوجه البحثي والدراسات العليا. وأوضح المؤلف كيف أن جامعات مثل (هارفارد) (Harvard) و(ييل) (Yale) قد انتقلت من نظام التدريس المتأثر بالعصور الوسطى إلى النظام البحثي للجامعات الحديثة، وكيف أصبحت تهتم بتعيين باحثين من خارج الجامعة ممن لديهم إنتاجية عالمية. ثم تناول ردود أفعال أهم الدول نحو التصنيفات، من مثل اليابان وإيطاليا والصين والنرويج، وخلص إلى تعدي مسألة السباق في التصنيفات مؤخراً من مستوى الجامعات إلى مستوى الدول، حيث دخلت دول عديدة في السباق، مثل كوريا الجنوبية والصين والهند وروسيا. واهتمت بعض الدول، مثل كوريا الجنوبية، بالصمود في الترتيبات مؤخراً عن طريق وضع مشاريع لتشجيع البحث العلمي.

أفعال المؤسسات التعليمية للتصنيفات التسويقية وكيف أثرت على العلاقات داخل المؤسسات التعليمية، وثقافات المنظمات، وأساليب الإدارة فيها كما أوضحت عدة دراسات. وقد أوضحت دراسات أخرى قام بها الباحث بالتعاون مع باحثين آخرين وبعض دراسات الحالات (case studies) أن التعليم العالي في المملكة المتحدة قد تأثر بالتصنيفات من حيث صنع القرارات الإستراتيجية وعمليات الإدارة المعتادة، كما أثرت على اختيار كل من الطلاب والأكاديميين للجامعات وفرص العمل وعلى جهات التوظيف، وأن تحليل جداول التصنيفات يشير إلى أنها تعكس سمعة ومصادر الجامعة أكثر من مستوى جودة المؤسسة التعليمية أو أدائها (Locke and Botas, 2010; Locke, 2009). وقد دراست لست حالات من مؤسسات التعليم العالي في المملكة المتحدة أوضحت تأثير التصنيفات السلبية على المؤسسات والأفراد الذين كان مستواهم دون المتوسط في التصنيفات (Locke et al., 2008). وخلص إلى أن ارتباط التصنيفات بالتسويق يفسر تأثيرها القوي ويفسر فشل محاولات بعض الجامعات في مقاطعتها؛ حيث إن التصنيفات مرتبطة بتغيرات كبيرة ومؤثرة في الاقتصاد والمجتمع التي لا يمكن رفضها.

ردود الفعل على التصنيفات الأكاديمية: إنتاج المعرفة، إنتاجية أعضاء هيئة التدريس من منظور عالمي؛

في الفصل الثاني عشر تناول المؤلف (أكيرا أريموتو) (Akira Arimoto) "إنتاج المعرفة" (Knowledge production) وعلاقته بالجامعات ودور ذلك في إصلاح المناهج وتطويرها. وبدأ بعرض يوضح التحول في النموذج (Paradigm shift) من "النموذج الأكاديمي الأول" (Academia-1) الذي صاحب مجتمعات الصناعة، إلى "النموذج الأكاديمي الثاني" (Academia-2)

واختتم الفصل بنقاط من أهمها أنه يؤخذ على التصنيفات أن موثوقيتها تحت المساءلة؛ حيث تتحيز عديد من مؤشراتها لدول الغرب التي تأخذ جامعاتها تقديراً عالياً عليها، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. وأنه نظراً للسياسات الجديدة في التعليم العالي خلال الخمس عشر سنة الماضية ظهرت هناك فجوة بين البحث والتدريس، وأصبح التصنيف يعتمد بشكل أكبر على البحث بدلاً من التدريس.

مستقبل تصنيف وترتيب الجامعات:

وفي هذا الفصل الختامي للكتاب، يقدم (أولريش تيتشر) رؤيته المستقبلية لتصنيف وترتيب الجامعات؛ حيث يشير إلى أن نتائج تحليل دراسات التقييم لتصنيف الجامعات توضح أن هناك قدرًا كبيرًا من النقاشات والتحليلات للمفاهيم والمنهجيات والنتائج والتأثيرات المحتملة في المجال.

ثم أشار إلى أن الاهتمام الكبير بالتصنيفات لم يكن نتيجة احترام لها، بل لأنها تجمع بين الضعف في المفهوم والمنهجية من جهة والقوة السياسية التي تدعم النشاطات الهادفة لتغيير " خارطة " التعليم العالي من جهة أخرى. ورأى أن الدراسات في المجال لم تركز على تعريف التصنيفات نظراً لعدم دقتها، ولكنها اتصفت بثلاث خصائص عامة:

1. التركيز على التصنيف الرأسي، ومقاييس وقوائم التصنيف حيث تستخدم مصطلحات مثل "جامعة ذات جودة عالية" (high quality)، "جامعة متميزة" (excellent)، "جامعة ذات مستوى عالمي" (world class)، "جامعة مشهورة" (renowned)،
2. إجراء المقارنات المؤسسية الداخلية، لمقارنة الأقسام داخل المؤسسة التعليمية أو بين المؤسسات التعليمية داخل البلد الواحد أو المنطقة أو العالم،
3. تقديم المعلومات باستخدام مقاييس كمية محدودة

للمقارنات والترتيب.

وذكر المؤلف بعد ذلك ثلاثة أسباب مهمة لظهور وانتشار التصنيفات وهي:

1. الاهتمام بقبول أعداد كبيرة من الطلاب في التعليم العالي.
2. تزايد المنافسة.
3. عولة التعليم العالي.

ثم أثار مجموعة من الأسئلة المهمة مثل: هل تعد التصنيفات أدوات للتقليل من أهمية التنوع الأفقي بين الجامعات؟ كيف ولماذا تستخدم مثل تلك المقاييس الغامضة والبسيطة في تصنيف وتقييم الجوانب الأكاديمية المعقدة والمتقدمة في طبيعتها؟ هل هناك أشياء مختفية أو غير ظاهرة وراء بدائية أنظمة المعلومات في التعليم العالي التي تعتمد عليها التصنيفات؟ هل يؤمن المجتمع بمجتمع المعرفة الخاصة بالصفوة ذات الخبرة الأكاديمية العالية أو يؤمن بمجتمع المعرفة المنتشر بين قاعدة عريضة من الأفراد؟

ثم أورد سبع نقاط جدلية حول التصنيفات وآثارها، كان من ضمنها مدى مصداقيتها، ومدى اهتمامها بالقيمة المضافة (value added) للمؤسسة التعليمية، واحتمالية تحيزها وتشويهها لحقيقة نظام التعليم العالي وتقليلها للتنوع الأفقي بين الجامعات، وعدم تشجيع الطرق غير المعروفة للبحث والتدريس، والتركيز العالي للمصادر في مواقع محدودة، ورفع مستوى الجامعات القوية، مؤدية للخسارة في أماكن أخرى متعددة، وإضعاف الجامعات المتوسطة التي تحتاج إلى التحسين. ويرى الخبراء أنه طالما أن هناك استمراراً في إعادة تحريف المعلومات والتعود على ذلك فإن مستوى تشويه المعلومات سيزيد.

ويختتم المؤلف الفصل بنظرة مستقبلية للتصنيفات وما وراءها، حيث صاغها على شكل سيناريوهات محتملة، تراوحت بين إمكانية ازدياد انتشار التصنيفات والفروق الرأسية بين الجامعات، أو تفاقم مشكلات التصنيف

وتحيزاتها، وانخفاض مستوى التعليم نتيجة للاهتمام بمستوى البحث فقط؛ مما قد يؤدي إلى قيام حركة إصلاحية لنظام المعلومات، أو تطوير نظام المعلومات والسعي إلى تحقيق التوازن فيه والشمولية، والشفافية وعدم التحيز، واتخاذ القرارات الإستراتيجية بناءً عليها. وهذا السيناريو هو ما يرجحه المؤلف.

التعليق والمناقشة:

الكتاب في مجمله شامل لكل جوانب تصنيف وترتيب الجامعات، وقد اشترك في تأليفه أكثر من (10) مؤلفاً من أقطار مختلفة. وقد نجحوا في تغطية كل جوانب تصنيف وترتيب الجامعات نظرياً وتطبيقياً. وكانوا محايدين في طرحهم للقضايا وبشكل كبير، حيث طرحوا كل قضية بشكل دقيق ومفصل وموضوعي وعلمي، موضّحين الجوانب السلبية والإيجابية لها بأدلة علمية قاطعة، دون إبداء أي تحيز يذكر.

وبالمقابل أخذوا بيد القارئ أو الجمهور عامة، وجعلوه يفكر في القضايا التي تهمة، وزودوه بالمعرفة الكاملة حولها وحول جذورها وخفاياها، وطلبوا منه أن يفكر وأن يتخذ موقفاً تجاه ما يهم الجامعات والتعليم العالي بشكل عام. كما أنهم طرحوا حلولاً حديثة للقضية يمكن الأخذ بها، ووضعوا تصوّرات مستقبلية يمكن تطبيقها.

وقد أجاد محررو الكتاب في تقسيم القضايا الأساسية على الفصول، وجمّع كل مجموعة منها في قسم شامل، حيث تناولوا الفعالية المؤسسية والجودة والتصنيفات والأسس النظرية والعملية لترتيب وتصنيف الجامعات في القسم الأول، وفي القسم الثاني تناولوا قضايا المنهجية في تصنيف الجامعات والطرق المستخدمة لاستحداث التصنيفات، وأما القسم الثالث فخصصه للتأثيرات الاجتماعية لتصنيف الجامعات والآثار الاجتماعية لهذه التصنيفات.

ويعد الكتاب مرجعاً مهماً في الموضوع لا غنى عنه لكل المسؤولين والمستفيدين في مجال التعليم العالي ولكل باحث وأكاديمي في هذا المجال. كما أنهم أحسنوا في اختيار هذا الموضوع الحيوي والمهم عالمياً، الذي تقل فيه الدراسات والكتابات المتخصصة والشمولية وغير المتحيزة. وشمل الكتاب عدة مراجع مهمة في الموضوع اختارها المؤلفون بعناية كبيرة.

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن للباحثة عدة ملاحظات على الكتاب، منها ما يختص بالشكل والجوانب الفنية، ومنها ما يختص بالمضمون أو المحتوى. ففيما يختص بالشكل والجوانب الفنية، فإن الكتاب يتألف من ثلاثة عشر فصلاً تختلف اختلافاً كبيراً من حيث حجم كل منها، فبينما ترواح عدد صفحات معظم الفصول بين ست عشرة وعشرين صفحة، كان عدد صفحات الفصول الخامس والحادي عشر والثاني عشر في حدود ثلاثين صفحة، وجاء عدد صفحات الفصل الأخير سبع صفحات فقط.

أما فيما يختص بالمحتوى فإن من الواضح أن محرري الكتاب لم يأخذوا وقتاً كافياً في التنسيق بين مؤلفي الفصول، حيث لا يوجد تناسق عام بين الفصول من حيث محتواها، فكثيراً ما تتداخل الأفكار وتكرر المعلومات بين الفصول، وكان يمكن تفادي ذلك بقليل من الجهد والملاحظة. كما لم يكن هناك تنسيق عام من حيث طريقة تناول الموضوعات، فقد تناولها كل منهم بحسب طريقته، ولم يكن هناك خط عام أو هدف واحد ظاهر للفصول يسهل استخلاصه، بل ترك القارئ ليبدل مجهوداً في القراءة واستخلاص الأفكار. كما كان هناك اختلاف واضح في مستوى تناول الكتاب للموضوعات؛ حيث اعتمد بعضهم على دراسة الحالة، وبعضهم على الأسلوب الكمي، وبعضهم على الأسلوب الوصفي. وقد يكون ذلك مبرراً إلى حد ما، غير أن ذلك جعل الكتاب يختلف من فصل إلى آخر، حيث نجد أن بعض الفصول

الجامعات والكليات الحكومية والخاصة الكبيرة منها والصغيرة. وقد تضمن الكتاب في ثناياه مناقشات سريعة وأفكاراً واضحة يستطيع أي واحد من متخذي القرار والمسؤولين في الجامعات قراءتها والاستفادة منها. كما أن الكتاب يشكل أهمية خاصة لمجتمع التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، التي شهدت بعض جامعاتها نقلات كبيرة في ترتيبها على عدة تصنيفات عالمية، باذلة قصارى جهدها في ذلك، وميسرة مصادرها في ظل الطفرة الاقتصادية الراهنة.

ويشير الكتاب عدة تساؤلات وقضايا وتحديات محلية ينبغي طرحها، تلخصها الباحثة فيما يلي:

1. ما فعالية التكلفة (cost-effectiveness) للجامعات العربية والسعودية. على وجه الخصوص لتحسين وضعها في التصنيفات العالمية؟ وما المكاسب المنتظرة من هذه التصنيفات؟ وما العوائد منها؟ وهل هي جذب مزيد من الطلاب العالميين، أو استثمارات المصانع، أو جهات التمويل، كما هو الحال في الجامعات العالمية المتقدمة التي تصدر هذه التصنيفات؟ وما المنافع المنتظرة منها؟ وكم التكلفة الفعلية السنوية للجهد المبذول؟ وهل تعادل هذه التكلفة العوائد أو المنافع التي تعود على الجامعات والمجتمع العربي والسعودي خاصة؟ كل هذه أسئلة ينبغي الإجابة عنها قبل الدخول أو التعمق في سياق أو لعبة التصنيفات العالمية (كما أسماها الكتاب).
2. ما موقف الجامعات الصغيرة والناشئة وذات المصادر المحدودة من كل ذلك؟ والملاحظ أن عدداً منها بدأ يدخل في هذه القضية دون معرفة عميقة بتوابعها وتكلفتها، ولكن هل بالفعل تحتاج تلك الجامعات إلى تلك التصنيفات، ولاسيما أن الرسالة الأساسية للجامعات الناشئة هي التعليم وخدمة المجتمع؟ أليس من الأولى بها التركيز على

يكتظ بالرسوم والأشكال التوضيحية مختلفة في طريقة عرضها من فصل إلى آخر، وبعضها يسهب في الكتابة. فعلى سبيل المثال، اكتظ الفصل الخامس بكثير من الأشكال والرسوم التوضيحية وبعض الجداول التي كانت توضع أعلى الصفحة، خلاف بعض الفصول الأخرى.

ومما يؤخذ على الكتاب أنه لم يفصل في التصنيفات العالمية ومؤشراتها، ولم يضع دراسة مقارنة حولها تعطي القارئ فكرة كاملة عن تفاصيلها، رغم وجود عديد من الدراسات حول ذلك الموضوع، حيث اكتفى بذكر ما اشتهر منها، وكان الأولى تفصيل أهم التصنيفات حسب البلدان والتخصص وتوضيح كل أنواعها في جداول. وكما هو معروف فإن جهات التصنيف (Ranking) تختلف عن جهات التقييم (Rating)، ولم يكن ذلك واضحاً في الكتاب، ولم يساعد القارئ في خلاصات عما يجب عمله لحماية نفسه، رغم أن ذلك هو هدف الكتاب كما كتب محرره (شين). ومما يجدر ذكره أن هناك بدائل مطروحة عالمياً للتصنيفات وجامعات شكّلت لذلك، كما نوقشت قضية التصنيفات هذه في عدة مؤتمرات، وبالذات في أوروبا، ولكن الكتاب لم يتعرض لذلك، واكتفى بالرجوع إلى الدراسات والأبحاث المنشورة في مجلات بشكل كبير. كما أنه لم يتم إجراء أي دراسة ميدانية للجامعات ومؤسساتها، والإجراءات التي اتخذتها مؤخراً لتحسين وضعها في التصنيفات أو التعامل معها أو توضيح آثارها عليها، مما أبعد الكتاب قليلاً عن الواقع. كما أنه لم يتعرض لجهود العالم الإسلامي ومشروعه لبناء تصنيف للجامعات الإسلامية، رغم أن ذلك قد بدأ منذ أكثر من ثلاث سنوات قبل صدور هذا الكتاب.

ورغم هذه الملاحظات اليسيرة، فإن الكتاب قيم جداً وجديد في موضوعه وطريقة طرحه، ويعدّ مرجعاً رئيساً لا يمكن الاستغناء عنه في هذا المجال. وقد أثار قضية مهمة في عالمنا العربي؛ حيث إن التسابق على التصنيفات العالمية قد أصبح ظاهرة في السنوات الأخيرة طالت

ضمان الجودة وتحقيقها وخدمة احتياجات المجتمع والمنطقة، وتوفير التخصصات اللازمة لهما، وسدّ حاجة سوق العمل المحليّة قبل الدخول في موضوع التصنيفات العالمية؟

٣. ما دور صنّاع القرار في توجيه الجامعات والكليات ومؤسسات التعليم العالي في العالم العربي والمحليّ في هذه القضية خاصة وفي كل ما يتعلق بكوننا سوقاً مفتوحة للتجارة العالمية في مجال التعليم العالي، سواءً من حيث التصنيفات أو الاعتماد أو تأسيس جامعات بأسماء براقّة أو غيرها؟ إن من المهم أن يكون لدى صنّاع القرار على كل المستويات رؤى وتوجهات واضحة وإمام كامل بجذور هذه المشكلات وأثارها، واحتياجات الوطن الفعلية، وكيفية تليبيتها دون بذل المال والجهود في شيء لا يعود بالمنفعة. وقد آن الأوان لوضع سياسات وخطط ترشد مجتمع التعليم العالي كله والجامعات إلى الطرق المثلى للجودة والتميز عالمياً.

٤. ترى الباحثة أن من المهم جداً أن تقود المملكة العربية السعودية الجهود المطلوبة في هذا المجال؛ حيث إن الجامعات تتوجه إلى مؤشرات ومحكّات عالمية لإثبات تميزها، ربما لقلّة (أو عدم) وجود محكّات محلية أو عربية موثوق بها. لذا فإن من المهم تأسيس مؤشرات ومقاييس مشتركة ومتفق عليها وعالية الجودة، وأن ترتبط بما هو متّبع عالمياً، وأن تقسّم بحيث تخصص مجموعة منها لقياس التميّز البحثي، وأخرى لقياس التميز في التعليم والتعلم، وأخرى لخدمة المجتمع، على أن ترتبط بمدى التأثير ليس على الجامعة فقط، بل بمدى تطويرها للاقتصاد الوطني والإقليمي وتنمية الفرد والمجتمع؛ بحيث توجه هذه المؤشرات جهود الجامعات إلى الوصول للتميز والسمعة العالمية

بشكل مدروس، دون فقدان الهوية والدخول في مغامرات غير محسوبة.

٥. نظراً إلى وجود جهود لوزارة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ووجود جهات مختصة بها تُعنى بإحصاءات الجامعات، وتطويرها وجودتها وتميزها؛ ونظراً إلى وجود إطار قوي لضمان الجودة للتعليم العالي الذي وضعتة هيئة التقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، التي درّبت عديداً من الكفاءات على مؤشرات الجودة المطلوبة؛ ونظراً إلى وجود عديد من المختصين في التعليم العالي وفي مجال الجودة في الجامعات، ممن يستطيعون التمييز بين الأطر المختلفة لضمان الجودة من جهة، والتصنيفات العالمية والفعالية المؤسسية من جهة أخرى - التي يركز عليها مؤلفو الكتاب - فإن من الممكن تشكيل هيئة استشارية ومجموعات تقوم بإعداد مشروع وطني متكامل يضع آليات ومؤشرات تساعد مؤسسات التعليم العالي وأقسامه والأفراد في قياس جودتها من جهة، وتميزها البحثي أو التعليمي من جهة أخرى، ويرتبط بالمؤشرات الوطنية والعالمية للإنتاجية.

٦. تقترح الباحثة في الختام تشكيل هيئة أو مجموعة عربية خاصة بموضوع التصنيفات الجامعية وطرائقه وأهدافه؛ بحيث تحقق أهدافها القريبة والبعيدة، وتعالج مشكلاتها الحقيقية التي تعيشها، مسترشدة بتجارب وخبرات الدول الأخرى. ومن المهم المضي في مشروعات لوضع مؤشرات محلية وعربية وعالمية، مثل مشروع التصنيف الإسلامي للجامعات، بشكل يخدم الدول الأعضاء، ولا يخدم مصالح المنتفعين أو الصفوة فقط من الجامعات الغربية.



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

الرسائل العلمية

١. درجة التزام رؤساء الأقسام العلمية بأخلاقيات العمل الإداري وعلاقتها بمستوى الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت كما يراها الأعضاء أنفسهم.

الباحث: فوزية عباس يوسف بو عباس.

المشرف على البحث: أ.د. عبد الجبار توفيق البياتي.

السنة: ٢٠١٢م.

الدرجة العلمية: الماجستير.

الجهة: جامعة الشرق الأوسط.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى تعرف درجة التزام رؤساء الأقسام العلمية بأخلاقيات العمل الإداري وعلاقتها بمستوى الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت كما يراها الأعضاء أنفسهم. وطبقت الدراسة على عينة عشوائية بلغ عدد أفرادها (٣٥٥) عضو هيئة تدريس من مجتمع الدراسة البالغ عدد أفرادها (١٠٧٤) عضو هيئة تدريس، أي ما نسبته (٢٣٪) موزعين على كليات الهيئة في جميع محافظات الكويت. واستخدمت في الدراسة استبانتان الأولى بَنَتَهَا الباحثة، والأخرى طُبِّقت مقياساً للروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس. واستخدمت المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط (بيرسون)، و (T-test) الاختبار التائي، وتحليل التباين الأحادي. وجاءت نتائج البحث على النحو التالي:

١. أن درجة التزام رؤساء الأقسام العلمية بأخلاقيات

العمل الإداري في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت كما يراها أعضاء هيئة التدريس كانت مرتفعة لجميع المجالات.

٢. أن مستوى الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس في كليات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب في دولة الكويت كما يراها الأعضاء أنفسهم كان متوسطاً.

٣. وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠,٠٥) في درجة التزام رؤساء الأقسام العلمية في مجال العلاقة مع أعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغير الجنس.

٤. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى الروح المعنوية لأعضاء هيئة التدريس تعزى لمتغيري الخبرة العملية والمؤهل العلمي.

أما أهم التوصيات فقد جاءت على النحو التالي:

١. العمل على تفقد أوضاع الهيئة التدريسية العاملة في كليات الهيئة، وذلك من خلال إجراء اللقاءات المستمرة معهم والتعرف على احتياجاتهم الرئيسية بما يعزز روحهم المعنوية تجاه العمل.

٢. زيادة التزام رؤساء الأقسام بالمسؤولية تجاه المجتمع وزيادة التفاعل الاجتماعي، وذلك للإسهام في محو الأمية وتعليم الكبار.

٢. تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود: تصور مقترح.

الباحث: خولة بنت عبد الله بن محمد المفيز.

المشرف على البحث: عبدالله بن عبداللطيف بن

عبدالله الجبر.

السنة : ١٤٣٣هـ.

الدرجة العلمية : الدكتوراة.

الجهة : جامعة الملك سعود.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على

واقع تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود،

وتحديد معوقات تطبيق المحاسبية في إدارة الجامعة،

والتعرف على أهم النماذج التطبيقية للمحاسبية

في مؤسسات التعليم العالي العالمية، وإعداد تصور

مقترح لتطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود

بناء على نتائج الدراسة. وقد سعت الدراسة إلى

الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما واقع تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود؟

٢. ما معوقات تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك

سعود؟

٣. ما نماذج تطبيق المحاسبية في إدارات بعض الجامعات

العالمية المتميزة؟

وفي ضوء أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج

الوصفي المسحي لتصميم استبانة تكونت من جزأين

يتعلق الأول منهما بالمتغيرات المستقلة للدراسة، أما الثاني

فيتكون من محورين هما: واقع تطبيق المحاسبية في إدارة

جامعة الملك سعود، ويتكون من (٤٦) عبارة، وسؤال

مفتوح. ومعوقات تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك

سعود، ويتكون من (٢٥) عبارة، وسؤال مفتوح.

وشملت عينة الدراسة جميع أفراد مجتمع الدراسة البالغ

عددهم (٣٢٨) فرداً من القيادات الأكاديمية والإدارية

في جامعة الملك سعود.

وتم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، ومعالجة

البيانات وفق برنامج (SPSS)، باستخدام الأساليب

الإحصائية التالية: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط

الحسابي، والانحراف المعياري، والرتب. وتوصلت

الدراسة إلى النتائج التالية:

١. واقع تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود:

• جاءت درجة توافر عناصر التنظيم الإداري في

إدارة جامعة الملك سعود متوسطة حسب آراء أفراد

الدراسة، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٨٠) من (٤).

• جاءت درجة توافر أنظمة المحاسبية في إدارة

جامعة الملك سعود متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ

(٢,٦٥) من (٤).

• جاءت درجة توافر عمليات تقييم ومراجعة الأداء

في إدارة جامعة الملك سعود متوسطة، بمتوسط

حسابي بلغ (٢,٧٣) من (٤).

• جاءت درجة توافر نظم المعلومات والاتصالات

في إدارة جامعة الملك سعود متوسطة، بمتوسط

حسابي بلغ (٢,٩٧) من (٤).

• جاءت درجة توافر الشفافية والنزاهة في إدارة

جامعة الملك سعود متوسطة، بمتوسط حسابي بلغ

(٢,٦٢) من (٤).

٢. معوقات تطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك

سعود:

- جاءت موافقة أفراد الدراسة بدرجة متوسطة على

وجود المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبية في إدارة

جامعة الملك سعود، بمتوسط حسابي بلغ (٢,٩٨) من

(٤). وكانت أبرز المعوقات التي تحد من تطبيق المحاسبية

في إدارة جامعة الملك سعود ما يلي:

• الحاجة إلى سنّ التشريعات والقوانين التي يستند إليها نظام المحاسبية.

• غياب نظام واضح وفعال للعقوبات، يحقق العدالة، ويعزز الشعور بالمسؤولية تجاه العمل.

• تقادم الزمن على اللوائح التنظيمية في الإدارات الجامعية.

• عدم وجود آليات تقييم فعالة يستند إليها نظام المحاسبية.

٣. التصور المقترح لتطبيق المحاسبية في إدارة جامعة الملك سعود:

يتطلب تطبيق التصور المقترح إعادة النظر في النظام المركزي للتعليم العالي السعودي، وذلك بتفويض الجامعات صلاحيات تتناسب مع المسؤوليات المنوطة بها، بحيث يعاد توصيف أدوار كل من: مجلس التعليم العالي، ومجلس الجامعة، والمجلس العلمي، وتشكيل مجلس أمناء لكل جامعة يتولى الإشراف على الجامعة، وإقرار الأنظمة والتشريعات التي يستند إليها نظام المحاسبية، وتأسيس إدارة للرقابة الداخلية، ووضع آليات تقويم فعّالة، بالإضافة إلى توسيع عضوية مجلس الكلية ليشمل ممثلين عن المجتمع المستفيد من أجل تحقيق المشاركة والمحاسبية المجتمعية.

٣. العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية.

الباحث: رائف شحادة نايف شحادة.

المشرف على البحث: غسان حسين الحلو.

السنة: ٢٠٠٨م.

الدرجة العلمية: الماجستير.

الجهة: جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى إيجاد العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية. وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١. ما أنماط السلوك القيادي السائدة لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟

٢. ما أنماط الاتصال السائدة لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟

٢. ما العلاقة بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية؟ وكذلك من خلال فحص الفرضيات الصفرية التالية:

١. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في أنماط السلوك القيادي لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، والجامعة).

٢. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في أنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير (الجنس، المؤهل العلمي، الخبرة العملية، والجامعة).

واختيرت عينة الدراسة بالطريقة الطباقية العشوائية ممثلة لمجتمع الدراسة وتكونت من (٤٠٠) عضو من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية تمثل نسبتها (٤,٢٦٪) من مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة النجاح الوطنية، وجامعة بيرزيت، وجامعة بيت لحم، وجامعة القدس، وجامعة الخليل، والجامعة العربية الأمريكية.

واستخدم الباحث استبانتين إحداهما لقياس أنماط السلوك القيادي موزعة على ثلاثة أنماط هي: النمط الديكتاتوري والنمط الديمقراطي، والنمط التسبيبي. والاستبانة الثانية لقياس أنماط الاتصال موزعة على أربعة مجالات هي: نمط الاتصال الكتابي، ونمط الاتصال الشفهي، ونمط الاتصال بناء على اتجاهاته (طرقه)، ونمط الاتصال من خلال الرموز والحركات والتعبيرات.

٤. العوامل الأكاديمية المرتبطة بالرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة: دراسة ميدانية على كليات التربية.

الباحث: سناء أحمد كمال عبد السلام.

المشرف على البحث: أ.د. على السيد الشخبي،

د. إيهاب السيد إمام.

السنة: ٢٠٠٧م.

الدرجة العلمية: الماجستير.

الجهة: جامعة عين شمس، مصر.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العلاقة بين العوامل الأكاديمية الممتلئة في كل من التدريس والإنتاج العلمي والنشاط العلمي والحرية الأكاديمية ومستوى الرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة التربوي. وقد تضمنت هذه الدراسة جانبين أحدهما نظري والآخر ميداني. وقد اشتمل الجانب النظري على تحليل المفاهيم الرئيسة والنظريات المرتبطة بها والدراسات السابقة ذات الصلة بها، حيث تعرضت الدراسة لمفهوم الرضا الوظيفي ومفهوم ضغط العمل ومفهوم الاحتراق النفسي، وأستاذ الجامعة التربوي من حيث إعداده ومسؤولياته وتميمته المهنية وخصائصه وحقوقه وواجباته ومشكلاته، ثم مفاهيم التدريس والإنتاج العلمي والنشاط العلمي والحرية الأكاديمية. أما الجانب الميداني فقد تضمن أهداف الدراسة الميدانية ومتغيراتها الرئيسية الممتلئة في النوع (ذكور-إناث) والمستوى العلمي (أستاذ-أستاذ مساعد-مدرس). ولتحقيق أهداف هذه الدراسة قامت الباحثة ببناء "مقياس العوامل الأكاديمية المرتبطة بمستوى الرضا الوظيفي لأستاذ الجامعة التربوي"، وبعد التأكد من صدق وثبات المقياس تم تطبيقه على عينه بلغ مجموعها (١٩٠) عضو هيئة تدريس تربوي في كليات التربية التابعة لـ (١٢) جامعة مصرية صُنفت وفقاً للنوع (١٤٠ ذكور + ٥٠ إناث) والمستوى العلمي (١٠٥ مدرسين

وقد دلت النتائج على أن النمط الديمقراطي هو النمط القيادي الأكثر شيوعاً لدى الإداريين الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية حيث حصل على (٥٧,٢)٪، يليه النمط الديكتاتوري ونسبته (٥٥)٪، ثم النمط التسيبي ونسبته (٥٣,٢)٪. وأما بالنسبة لأنماط الاتصال فإن نمط الاتصال من خلال الرموز والحركات والتعبيرات هو نمط الاتصال الأكثر شيوعاً لدى الاتصال الشفهي حيث حصل على (٥٨)٪، ثم نمط الاتصال الكتابي وحصل على (٥٤)٪، وجاء نمط الاتصال بناء على اتجاهاته (طرقه) وبين أنماط الاتصال وحصل على (٥٢,٢)٪.

كما دلت النتائج على أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في كل من أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات (الجنس، والمؤهل العلمي، والخبرة العملية)، بينما دلت النتائج على أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (٠,٠٥) في كل من أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الجامعة.

كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائية بين أنماط السلوك القيادي وأنماط الاتصال لدى الإداريين الأكاديميين في الجامعات الفلسطينية، وكان النمط الديمقراطي هو النمط الأعلى ارتباطاً بين الأنماط القيادية.

وقد خرجت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها: تعزيز الاهتمام بأنماط الاتصال الشفهية من خلال تشجيع حرية الاتصال في جميع الاتجاهات، ومن خلال الأنشطة غير المنهجية مثل الندوات العلمية والثقافية والرحلات الترفيهية. كما أوصت الدراسة بإجراء دراسات وأبحاث في الموضوع نفسه تستهدف عينات مثل النواب الأكاديميين ورئاسة الجامعات، مع مراعاة متغير الكلية، وإجراء دراسة للعلاقة بين أنماط الاتصال والرضا الوظيفي.

+ ٤٤ أستاذًا مساعدًا + ٤١ أستاذًا)، وبعد جمع البيانات ومعالجتها إحصائياً، توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها:

١. أن محور التدريس يأتي في المرتبة الأولى بين المحاور الأربعة في علاقته بمستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيئات التدريس التربويين، يليه محور الإنتاج العلمي ثم محور النشاط العلمي، وأخيراً الحرية الأكاديمية.
٢. أن العلاقة بين هذه المحاور الأربعة ومستوى الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس التربوي أعلى عند الإناث منها عند الذكور، وعند الأساتذة منها عند الأساتذة المساعدين والمدرسين.
٣. أن مستوى الرضا الوظيفي بوجه عام في حدود المتوسط بالنسبة للعينة كلها.

وقد انتهت الدراسة إلى وضع تصور مقترح بعنوان "تفعيل العوامل الأكاديمية لرفع مستوى الرضا الوظيفي لعضو هيئة التدريس التربوي"، وذلك من خلال تحديد أهدافه وآليات تفعيلها.

٥. أثر المساءلة الإدارية على فاعلية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة تطبيقية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الملك سعود.

الباحث: راشد بن غازي العتيبي.

المشرف على البحث: أ.د. نضال الحوامدة.

السنة: ٢٠٠٨م.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة مؤتة.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر المساءلة الإدارية على فاعلية الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية. وتكونت عينة الدراسة

من (٢٧٦) عضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود. واستخدمت الدراسة الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١. أن درجة المساءلة الإدارية في الجامعات الحكومية السعودية مرتفعة.
٢. أن مستوى فاعلية الجامعات الحكومية السعودية مرتفع.
٣. وجود أثر ذا دلالة إحصائية للمساءلة الإدارية (الانضباط الوظيفي، العمل والإنجاز، أخلاقيات الوظيفة العامة) في فاعلية الجامعات الحكومية السعودية.

وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها:

١. إيجاد آليات للمساءلة كاستخدام الأساليب الحديثة في التدريس كونها مرتفعة.
٢. إيجاد آليات جديدة لحفز أعضاء هيئة التدريس على زيادة عطاءهم وإنتاجهم العلمي لتعزيز أكثر لفاعلية الجامعة.

٦. إدارة الخدمات الطلابية في مؤسسات التعليم العالي عن بُعد من وجهة نظر خبراء الإدارة التربوية: نموذج مقترح لتلبية احتياجات طلاب الجامعة العربية المفتوحة.

الباحث: محمد بن فالح مبروك الجهني.

المشرف على البحث:

د. سلطان بن سعيد مقصود بخاري.

السنة: ١٤٢٠هـ.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح

- خدمات التعريف بالتعليم عن بُعد وبالجامعة (عال).
- الخدمات المتعلقة بالتخصصات الدراسية (عال).
- خدمات القبول (عال).
- الخدمات المتعلقة بالرسوم الدراسية (عال).
- خدمات التحضير للدراسة (عال).
- خدمات استقبال المستجدين (عال).
- خدمات التسجيل (عال).
- خدمات الإرشاد الطلابي (عال).
- الخدمات الطلابية المتعلقة بالمشرفين التعليميين (عال).
- خدمات دعم التعلم (عال).
- خدمات مصادر التعلم (عال).
- خدمات التقويم التربوي (عال).
- الخدمات التدريبية (عال).
- خدمات النظم الجامعية (عال).
- خدمات حل مشكلات الطالب المختلفة (عال).
- خدمات العلاقات العامة والإعلام (عال).
- خدمات التنمية الاجتماعية للطلاب (عال).
- خدمات المباني الجامعية (عال).
- خدمات التخرج ومنح الشهادة (عال).
- خدمات الدعم المهني للخريجين (عال جداً).
- خدمات الدعم الأكاديمي للخريجين (عال جداً).

ومن النتائج الإحصائية لهذه المرحلة أن تقدير الحاجة لكل مجموعة من المجموعات أعلاه قد تأثر بمتغيرات معينة؛ وبناء على هذه النتائج الإحصائية عدت هذه المجموعات من الخدمات الطلابية المهمة والضرورية للطلاب، ولا بد من تقديمها لهم من خلال عمل إداري يضمن الوفاء باحتياجات الطلاب لكل منها.

نموذج لإدارة الخدمات الطلابية في الجامعة العربية المفتوحة، بوصفها مؤسسة للتعليم العالي عن بُعد، مبني على احتياجات طلابها من تلك الخدمات. وقد أجريت الدراسة في ثلاث مراحل متتالية وفق التسلسل التالي:

١. المرحلة الأولى: استهدفت التعرف على احتياجات طلاب الجامعة العربية المفتوحة من الخدمات الطلابية. وتمت عن طريق استطلاع إلكتروني للطلاب، جرى تنفيذه من خلال متصفح خاص على منتدى طلاب الجامعة العربية المفتوحة على شبكة الإنترنت، ثم جرى تحليل محتواه كفيئاً ومراجعته في ضوء الأدبيات السابقة واستشارة بعض المتخصصين بالتربية والتعليم. وأنتجت هذه المرحلة من الدراسة قائمة مصنفة بالخدمات الطلابية التي قد يحتاجها طلاب الجامعة العربية المفتوحة بوصفهم طلاباً متعلمين عن بُعد (٢١ مجموعة خدمات طلابية).

٢. المرحلة الثانية: استهدفت قياس تقديرات طلاب الجامعة العربية المفتوحة لاحتياجاتهم من مجموعات الخدمات الطلابية المحددة في المرحلة السابقة من الدراسة، وتأثير بعض متغيرات الطلاب على تلك التقديرات. وانتهجت هذه المرحلة من الدراسة المنهج الوصفي/ المسحي، تطبيقاً على عينة عشوائية/ طبقية من طلاب فرع الجامعة العربية المفتوحة في المملكة العربية السعودية. وجمعت البيانات بواسطة استبانة تضمنت قائمة بمجموعات الخدمات الطلابية التي انتهت إليها المرحلة السابقة من الدراسة، مزودة بمقياس خماسي لتقدير درجة الاحتياج وبعض متغيرات الطلاب. ثم استخدمت المتوسطات الحسابية واختبار(ت) للعينات المستقلة وتحليل التباين الأحادي لتحليل بيانات هذه المرحلة. وكانت نتائج هذه المرحلة من الدراسة أن تقديرات الطلاب لاحتياجاتهم من كل مجموعة من مجموعات الخدمات الطلابية المعروضة عليهم كالتالي:

٢. المرحلة الثالثة: واستهدفت التعرف على وجهات نظر مجموعة من خبراء الإدارة التربوية حول إدارة الخدمات الطلابية، بعد اطلاعهم على نتائج المرحلة السابقة. وانتهجت المنهج الوصفي/ المسحي، تطبيقاً على مجتمع خبراء مكون من أعضاء هيئات تدريس في الجامعات السعودية ذوي خبرات متنوعة في الإدارة التربوية وعلاقة بموضوع الدراسة. وجمعت البيانات بواسطة استبانة احتوت على تعريف بالجامعة العربية المفتوحة ونتائج المرحلتين السابقتين، وطلب من الخبراء الحكم على هذه المجموعات من حيث: التخطيط، والتنظيم، ووسائل الاتصال، وإدارة معلومات الطلاب، والتوجيه، والتقويم، وتعميم أو تفصيل الخدمات الطلابية، واستخدم اختبار مربع (كاي) لحسن المطابقة لتحليل بيانات هذه المرحلة، حيث قُورنت التكرارات الملحوظة بالتكرارات النظرية المتوقعة لكل فقرة من فقرات استبانة الخبراء. وأنتجت هذه المرحلة من الدراسة مجموعة من النتائج الإحصائية التي اعتمد عليها في رسم النموذج المقترح؛ ومن تلك النتائج ما يمكن اختصاره في التالي:
- التخطيط لمعظم الخدمات الطلابية يجب أن يكون بمشاركة فروع الجامعة (١١ مجموعة خدمات طلابية) وبمشاركة مراكز التعلم المحلية (٣ مجموعات خدمات طلابية) بينما يكون التخطيط مركزياً من قبل الإدارة العليا للجامعة في بقية المجموعات (٧ مجموعات خدمات طلابية).
 - يتعامل الطلاب أثناء تعلمهم مع مختصين موجودين في مراكز التعلم المحلية، وعند إنهاء الطلاب متطلبات التخرج يتعاملون مع مختصين آخرين يوجدون في إدارات فروع الجامعة.
 - الإنترنت وتطبيقاتها المختلفة) ويب، بريد إلكتروني،

نظم إدارة التعلم، منتديات) هي الوسيلة الأنسب لتقديم كافة مجموعات الخدمات الطلابية، وتشترك معها وسيلة الاتصال وجهاً لوجه في معظم مجموعات الخدمات الطلابية) ١٤ مجموعة خدمات طلابية).

- تُحفظ المعلومات الخاصة بكل طالب في مركز التعلم المحلي الذي يتبعه، وتُطلع إدارات الفروع والإدارة العليا للجامعة على المعلومات الخاصة بكل طالب من خلال شبكة (إكسترانت) تزود بها الجامعة.
- توجد قيادات تربوية للخدمات الطلابية في المستويات الإدارية الثلاث للجامعة (الإدارة العليا- إدارات الفروع- إدارات مراكز التعلم المحلية) تتمثل في عمادة للخدمات الطلابية في مركز الجامعة الرئيس، وإدارات للخدمات الطلابية في الفروع، ووحدات للخدمات الطلابية في مراكز التعلم المحلية.
- يشارك الطلاب في تقويم الخدمات الطلابية، حيث يقيمونها وفق معيار رضاهم عنها، ويعاد استطلاع الطلاب حول احتياجاتهم من الخدمات الطلابية عند انخفاض تقييمهم للخدمات الطلابية المقدمة لهم، ليعاد تصميم إدارة الخدمات الطلابية من جديد في حالة انخفاض مستوى الرضا.
- تعمم الخدمات الطلابية على جميع الطلاب بالقدر نفسه والطريقة نفسها، فيما عدا بعض الخدمات التي تقتضي التفصيل، كخدمات الرسوم الدراسية التي يجب أن تفصل حسب مصدر تمويل دراسة الطالب/الطالبة.

وجاءت أهم توصيات الدراسة على النحو التالي:

١. تطبيق النموذج المقترح في الجامعة العربية المفتوحة، وفي الجامعات المفتوحة المشابهة لها في طبيعة الطلاب والبنية التنظيمية.

٢. تكييف النموذج المقترح ليناسب مؤسسات التعليم العالي عن بُعد باختلاف أنماطها.

٧. إدارة الأزمات في الجامعات السعودية : تصور مقترح.

الباحث: إبراهيم بن عبد الرحمن الربيعية.

المشرف على البحث: د. عبد الرحمن الحبيب.

السنة: ١٤٣٣هـ.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة الملك سعود.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى تقديم تصور مقترح يعزز من قدرة الجامعات السعودية على إدارة الأزمات. ومن أجل تحقيق هذه الهدف سعت الدراسة إلى التعرف على الأزمات التي واجهتها الجامعات السعودية خلال الفترة من سنة ١٤١٠هـ إلى سنة ١٤٣٠هـ والطرائق التي اتبعت في مواجهة تلك الأزمات، وكذلك التعرف على التجارب العالمية في مجال إدارة الأزمات في مؤسسات التعليم العالي، والتعرف على الأزمات محتملة الوقوع في الجامعات السعودية من وجهة نظر أفراد الدراسة، ودرجة توافر المقومات اللازمة لإدارة الأزمات، والفروق -إن وجدت- في استجابات أفراد الدراسة التي تعزى إلى المتغيرات التالية: (النوع، والجامعة، والوظيفة، وسنوات الخدمة، والندوات، والدورات التدريبية).

واستخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي والمنهج النظري المكتبي، وتم التطبيق على عينة عشوائية بلغ حجمها (٧٣٧) فرداً من أعضاء هيئة التدريس والموظفين الإداريين في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الملك عبد العزيز.

واستخدمت ثلاث أدوات للبحث تمثلت في استمارة لجمع البيانات والاستبانة ومجموعة التركيز (Focus Group) لمجموعة من الخبراء والمهتمين بمجال إدارة الأزمات لمناقشة ما خلصت إليه الدراسة من نتائج

واستعراض التصور المقترح.

واستخدمت الدراسة عدة أساليب إحصائية كالتكرارات، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية، ومعامل ارتباط (بيرسون)، واختبار (ت) للعينات المستقلة، واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار (توكي - كراميرز).

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها:

١. أن الجامعات السعودية الثلاث محل الدراسة واجهت (٢٤) أزمة خلال المدة من سنة ١٤١٠هـ إلى سنة ١٤٣٠هـ.

٢. أن المجال البشري استأثر بأكثر عدد من الأزمات (٨ أزمات، بنسبة ٢٣,٥٪)، تليه مجالات: الطاقة والتقنية والأمن والسلامة والمجال المالي والإداري (٥ أزمات لكل منها، بنسبة ١٤,٧٪)، وفي المرتبة الثالثة جاءت أزمات الطلاب والمباني (أربع أزمات في كل مجال، بنسبة ١١,٨٪)، وفي المرتبة الأخيرة ظهر مجال الأزمات الأخرى (٣ أزمات، بنسبة ٨,٨٪).

٣. أن الاحتياطات الوقائية لم تكن فاعلة بدرجة عالية في جميع الأزمات التي مرت بها الجامعات السعودية الثلاث، باستثناء أزمة واحدة هي انقطاع التيار الكهربائي عن الجامعة.

٤. أن معالجة الأزمات كانت تتسم بالكفاءة بدرجة متوسطة في مجالات ثلاثة هي: المباني، والأمن والسلامة، والمجال المالي والإداري. واتسمت المعالجة في بقية المجالات بأنها منخفضة.

٥. بينت النتائج أن هناك (٢٣) أزمة يتوقع أفراد الدراسة حدوثها مرة أخرى بدرجة متوسطة وتشكل ما نسبته (٦٧,٥٪) من إجمالي الأزمات التي سبق أن حدثت، بينما هناك ثماني أزمات يتوقع حدوثها بدرجة منخفضة، وتشكل ما نسبته (٢٣,٥٪) من إجمالي الأزمات، وثلاث أزمات من المتوقع حدوثها

بدرجة عالية، وتشكل ما نسبته (٩٪) من إجمالي الأزمات.

٦. أن درجة توافر جميع عناصر المقومات البشرية تعد منخفضة سواء من الناحية الكمية أم النوعية أم التخصصية.

٧. أن خمسة من عناصر المقومات المادية تتوافر بدرجة متوسطة، وكان تقدير توافر العناصر الستة الأخرى منخفضاً من وجهة نظر أفراد الدراسة.

٨. أن جميع عناصر المقومات التنظيمية غير متوافرة بالقدر المطلوب، إذ يرى أفراد الدراسة أن درجة توافرها تُعد منخفضة.

وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة تصوراً لتعزيز قدرة الجامعات السعودية على الوفاية من الأزمات، ورفع كفاءة معالجتها حال حدوثها، ويتكون التصور المقترح من ثلاثة عناصر، هي: المنطلقات والأسس (٤)، والأهداف (٦)، والآليات (٣٦)، موزعة على ستة مجالات.

٨. العنوان: إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.

الباحث: سعود بن عبد الله بن برد الرويلي.

المشرف على البحث: أ.د. فهد بن إبراهيم الحبيب.

السنة: ١٤٢٨هـ.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة الملك سعود.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة المسحية التطويرية إلى تقديم إستراتيجية مقترحة لتطوير التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، وتفرع من سؤالها الرئيس عدة أسئلة فرعية عن واقع التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، والتحديات والمتغيرات العالمية التي تواجه التعليم الجامعي في

المملكة العربية السعودية، والخيارات المطروحة أمام التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى أسئلة عن متغيرات الدراسة المستقلة (الجهة، وطبيعة العمل، ونوع العمل الأكاديمي). وانتهج الباحث المنهج الوصفي، واستخدم الاستبانة والمقابلة أدوات للدراسة، وحدد عينة من الأكاديميين حاملي درجة الدكتوراة في جامعة الملك سعود، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وأعضاء مجلس الإدارة في الغرف التجارية الصناعية السعودية. وبعد تطبيق أدوات الدراسة عُرضت النتائج والتوصيات، وكان من أهم نتائجها:

١. واقع الجامعات السعودية: عدم قدرة الجامعات السعودية على استيعاب مزيد من الطلاب، وعدم وجود تعاون بحثي بين الجامعات والمؤسسات الحكومية، وقصور البرامج التخصصية وعدم تلبيتها لاحتياجات العاملين في المهن المختلفة وعدم مرونتها.

٢. التحديات: عدم توافر العدد الكافي من الجامعات، وقلة الموارد المالية والتخصصات العلمية، وقصور في تنوع البرامج، وعدم تطبيق إدارة الجودة لضبط نوعية مخرجاتها.

٣. المتغيرات العالمية: تلاشي الحدود أمام وسائل الاتصال، وتراكم النمو المعرفي، وظهور الجامعات المتخصصة، وزيادة الهوة المعرفية بين الأمم، والعولمة ومنظمة التجارة العالمية.

٤. الخيارات الواجب التفاعل معها: تنوع مصادر التمويل وزيادة المخصصات المالية، والتقويم المستمر، وتوثيق الشراكات، وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، وتطوير الخطط الأكاديمية، وتطوير مهارات الطلاب.

ثم قام الباحث في ضوء النتائج بتطوير الإستراتيجية

المقترحة موضحاً الأسس التي رأى أنه اعتمد عليها في بنائها، والجوانب التي ناقشت المحتوى المقصود، من حيث: الطاقة الاستيعابية، والكفاءة الداخلية والخارجية، والتمويل والبحث العلمي، والتخصصات الجامعية، والتدريس، وخدمة المجتمع.

٩. وظائف الجامعات السعودية في ضوء التحديات المعاصرة.

الباحث: فلاح بن خلف العجري العتيبي.

المشرف على البحث:

أ.د. عبد الرحمن بن أحمد الصائغ.

السنة: ١٤٣٠ هـ.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة الملك سعود.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى وضع مقترحات تطويرية لتطوير وظائف الجامعات السعودية، وسعت إلى الإجابة عن جملة من الأسئلة حول: واقع ووظائف الجامعات، والتحديات التي تواجهها، والمقترحات التطويرية لتطوير وظائف الجامعات، بالإضافة إلى أسئلة عن متغيرات الدراسة المستقلة (جهة العمل، والوظيفة الحالية، والتخصص الأكاديمي).

واستخدم الباحث المنهج الوصفي، وحدد مجتمع الدراسة وعينتها من جميع قيادات ومستشاري وزارة التعليم العالي. وبعد تطبيق أدوات الدراسة عُرضت النتائج والتوصيات، وكان من أهم نتائجها:

١. فيما يتعلق بواقع وظيفة التدريس الجامعي: أظهرت نتائج الدراسة موافقة الباحثين على ذلك الوصف بدرجة متوسطة، أما وظيفة البحث العلمي ووظيفة خدمة المجتمع فقد جاءت بدرجة منخفضة.

٢. وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه وظيفة التدريس

الجامعي ووظيفة البحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات السعودية: أظهرت نتائج الدراسة موافقة الباحثين بدرجة عالية على التحديات التي أوردتها الباحثة في أداة الدراسة.

٣. كذلك أظهرت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالمقترحات التطويرية لوظيفة التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع في الجامعات السعودية التي اقترحها الباحث موافقة بدرجة عالية من قبل الباحثين.

١٠. إعداد القيادات التحويلية في الجامعات

السعودية: برنامج تدريبي مقترح.

الباحث: ماجده بنت إبراهيم الجارودي.

المشرف على البحث: أ.د. فهد بن إبراهيم الحبيب.

السنة: ١٤٢٧ هـ.

الدرجة العلمية: الدكتوراة.

الجهة: جامعة الملك سعود.

ملخص البحث: هدفت هذه الدراسة إلى تصميم برنامج تدريبي لإعداد القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات السعودية لتمكينهم من اكتساب المهارات اللازمة للقائد الجامعي لتطبيق القيادة التحويلية في بيئة عمل مليئة بالتحديات. ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما اتجاهات القيادات الحالية في الجامعات السعودية نحو أهمية تدريبهم على أساليب القيادة التحويلية في الجامعات السعودية؟

٢. ما حاجات القيادات في الجامعات للتدريب على القيادة التحويلية من وجهة نظرهم؟

٣. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد الدراسة في اتجاههم نحو أهمية التدريب على ممارسة القيادة التحويلية، وأهم الحاجات التدريبية

بناء على متغيرات: (الجنس، التدريب، المؤهل العلمي، التخصص، سنوات الخبرة في الإدارة)؟

٤. ما الخطة التدريبية المقترحة لبناء البرنامج التدريبي لتأهيل القيادات الجامعية نحو تطبيق القيادة التحويلية في الجامعات؟

٥. ما البرنامج المقترح لإكساب القيادات الجامعية مهارات القيادة التحويلية بناءً على الحاجات التدريبية لأفراد الدراسة؟

واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي معتمدة على الاستبانة التي طبقت على عينة الدراسة من جامعتي الملك سعود في الرياض والملك عبد العزيز في جدة التي بلغ عددها (٣١٥) قائداً. استجاب منهم (٢٠٣) قيادات. ولتحليل نتائج الدراسة استخدمت عدد من الأساليب الإحصائية وهي: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل ارتباط (بيرسون)، ومعامل (ألفا كرونباخ)، وتحليل التباين الأحادي، واختبار (ت).

وكانت النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة على النحو التالي:

١. جاءت درجة اتجاه عينة الدراسة نحو أهمية التدريب على مهارات القيادة التحويلية بدرجة كبيرة جداً، فقد بلغ المتوسط العام (٤,٥) من (٠,٥) بانحراف معياري (٠,٦)، مما يعني تأييد كافة القيادات موضوع الدراسة لأهمية التدريب على مهارات

القيادة التحويلية، واقتناعهم التام بأنها ستسهم في رفع مهاراتهم القيادية في مجال عملهم.

٢. جاءت درجة موافقة عينة الدراسة على استخدام عناصر القيادة التحويلية في أساليبهم القيادية وإدارتهم للعاملين معهم بدرجة كبيرة جداً، فقد بلغ المتوسط العام (٤,٥) من (٠,٥) بانحراف معياري (٠,٦)، مما يعني تأييدهم استخدام كافة عناصر القيادة التحويلية في إدارتهم للعاملين معهم.

٣. وجدت فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) لصالح الإناث في الاتجاه نحو أهمية التدريب على مهارات القيادة التحويلية في الجامعات. كما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الأفراد الذين أخذوا دورات تدريبية بعد الوظيفة.

في حين لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (٠,٠٥) بين أفراد الدراسة في مدى احتياج القيادات الأكاديمية للتدريب على مهارات القيادة التحويلية- العناصر الفنية اللازمة لإعداد البرنامج التدريبي للقيادات التحويلية- اتجاهات أفراد الدراسة بالنسبة لأهمية التدريب على مهارات القيادة التحويلية باختلاف تخصصاتهم- وسنوات خبرتهم في الإدارة.

وقد قامت الباحثة بناءً على المعطيات التي توافرت لها من استجابات أفراد الدراسة بتصميم برنامج تدريبي متكامل ضمنته كل ما يحتاجه القادة للتمكن من ممارسة القيادة التحويلية في محيط عملهم.

HIGHER EDUCATION

A peer-refreed, bi-annual journal

Issue No. 8 - Muharram 1434 - Dec. 2012



- PERSPECTIVES ON
 - Research Chairs: The Saudi Experience
- RESEARCH
 - Ethics of scientific research among college students of humanitarian: Evidence from King Saud University.
 - Degree of implementation of the Jordanian public universities for academic accreditation standards from the viewpoint of the academic leaders.
 - The Risks of Modern Technologies on Thought Security of The Balqa Applied University Students - Field Study.
- RESEARCH PROJECTS
 - The National Record of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia

Manuscript submission

General Rules:

- 1- Topics to be submitted have to be related to the field of higher education.
- 2- Articles could be written in Arabic or English. In addition, the journal accepts book reviews.
- 3- Manuscripts submitted are judged on the originality, appropriateness of methodologies, clearness of ideas and statements, contribution to the advancement of knowledge. In addition, they should not be taken from a dissertation or published book.
- 4- Manuscripts should be submitted with a cover letter asking for acceptance with the name, short biography, and contact information of the first author.
- 5- Author should sign a declaration that the manuscript has not be submitted or accepted in other venues.
- 6- The editorial board then will forward the manuscript to selected reviewers to be blindly-evaluated. Revision might be required based on this review.
- 7- The author will be eventually notified about the decision of acceptance or rejection. No submitted materials would be returned.

- 8- Accepted manuscripts can't be submitted for publication in other venues without written permission from the editor.
- 9- Five free copies of the issue containing the published manuscript will be sent to the author.

Technical Instruction:

- 1- Submitted articles should not exceed 20 A4 pages, using "Time New Roman" font, size 12. Other materials should not exceed 5 pages.
- 2- Tables and figures should be sized to 12x18 cm.
- 3- Submission has to be digital in MS Word format.
- 4- Text citations and the end references should be written and sorted in APA style.
- 5- Using endnotes is not recommended. If it is needed, it should be minimized to the clarification points, and numbered throughout the article, then listed at the end after the references.

All manuscripts should be submitted in MS Word format to this email address:

hej@mohe.gov.sa

The Saudi Journal of Higher Education

A Peer-refereed, bi-annual Journal

**Published by : Center for Higher Education Research and
Studies (CHERS) Ministry of Higher Education, Saudi Arabia**

© Center for Higher Education Research and Studies, Ministry of Higher Education 2011

This journal is copyright. All rights reserved. Except for legitimate non-commercial educational use, no part of this publication may be reproduced or communicated in any form or by any means without the written permission of the Journal Editor-in-Chief

Deposit Ref: 47 / 1424 Date 2 / 1 / 1424 H
ISSN : 1658 - 1113

The authors are responsible for the choice and the presentation of the facts contained in this Journal and for the opinions expressed therein, which are not necessarily those of CHERS nor the Ministry of Higher Education

CONTENTS

INTRODUCTION	7
PERSPECTIVES ON	
Research Chairs: The Saudi Experience in The Light of International Practices	9
Ethics of scientific research among college students of humanitarian: Evidence from the King Saud University.	28
Degree of implementation of the Jordanian public universities for academic accreditation standards from the viewpoint of the academic leaders	29
The Risks of Modern Technologies on Thought Security of The Balqa Applied University Students - Field Study	30
The National Record of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia	32

Supervisor

Dr. Khalid M. Al-Ankary
Minister of Higher Education

Deputy Supervisor

Dr. Abdulhalem A. Mazi
Director, CHERS

Editorial Board

Prof . Abdulrahman A. Sayegh
(Editor-in-Chief)
King Saud University

Prof . Mohammed M. Al-Hamid
Al-Imam Muhammed Ibn Saud Islamic
University

Prof .Mahrous A. Al-Ghaban
Taibah University

Prof . Saleh A. Al-Nassar
King Saud University

Prof . Amal M. Al-Shaman
King Saud Univeristy

Prof . Fatimah M. Al-Oboudi
Princess Nourah Bint Abdulrahman
University

Dr. Abdullah H. Al-Khalaf
Al-Imam Muhammed Ibn Saud Islamic
University

Associate Editor

Dr. Majda I. Al-Jaroudi
King Saud University

Secretary

Arwa S. Al-Ruhaimi

Language editor

Hmood A. Al-Salamah

Designer

Eng. Jamal E. Mashali

Contact Us

E-mail: hej@mohe.gov.sa
www.chers.edu.sa



مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

Presentation

The rapid educational and technical developments as well as the incessant political, economic and social changes are equally important in the challenge that faces all world countries in the era of globalization. The role of higher education institutions is growing in the contribution of achieving sustained and balanced development which addresses recent matters of the present and the future, taking into consideration the preservation of cultural identity of each society and prepare its individuals to face the accompanying effects.

From this perspective, The Saudi Magazine for Higher Education, being one of the most important tools for scientific research, is required more than ever to keep up with all aspects of recent developments in Higher Education locally, regionally and internationally. This can be done by highlighting the main issues and experiments in a distinctive and scientific method, and strengthening (scientific partnership) with pioneer international magazines that are specialized in higher education. This real partnership should include strengthening professional ties with equal scientific magazines and learning from their leading experiences especially in keeping up with today's demands, as well as connecting with distinctive researchers and university professors who participate with the magazine.

An extensive look at the most important issues tackled by this edition shows the close relationship between the magazine its interests and the current development of universities and higher education institutions as well as the importance of cultural and scientific dimensions. This edition focused on developing university education in engineering from a comprehensive perspective. On the other hand, studies in this edition are greatly diverse as they discusses academic accreditation, scientific research and the relationship between modern technologies and intellectual security in the university; in addition to reviewing a summary of the Higher Education National Record Project in the Kingdom of Saudi Arabia.

In conclusion, I wish continuous success for the magazine and those who are working on it in achieving its desired goals and I would like to express my pleasure and pride of the researchers and professors who enriched this edition.

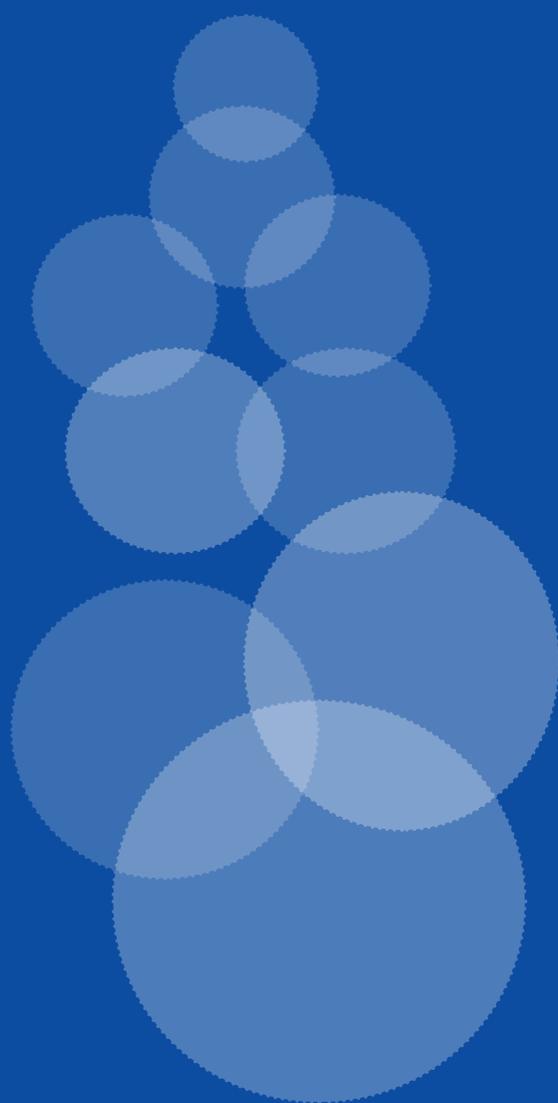


Dr. Khalid M. Al-Anqari
The Minister of Higher
Education and the
Magazine's General
Supervisor



Perspectives on

Research Chairs: The Saudi Experience





مركز البحوث والدراسات في التعليم العالي
Center for Higher Education Research and Studies

RESEARCH CHAIRS: THE SAUDI EXPERIENCE IN THE LIGHT OF INTERNATIONAL PRACTICES



Prof. Nasser Al-Aqeeli

Dean of Scientific Research, King Fahd
University of Petroleum & Minerals
(KFUPM), Dhahran, Saudi Arabia

Prof. R. Stephen Humphreys

Research Professor, Department of
History, University of California
Santa-Barbara, USA

Universities serve many purposes in contemporary society: they train students in advanced technical skills, transmit the existing state of knowledge and understanding across a wide spectrum of fields, and provide an arena for the examination of social, ethical, and religious values. One of their core purposes, however, is the sponsorship of original research—and hence the discovery of new knowledge and new ways of understanding—both in practical fields (e.g., medicine, technology, business administration, urban planning) and in the theory-oriented or value-based fields that underlie these (science and mathematics, social sciences, the humanities). The problem is how best to organize the university’s research function, how to direct often severely limited resources of time, personnel, and money in the most productive way.

Part I: The Role of Research Chairs in the University: Historical Perspective

It is within this context that research chairs have their place. Such chairs take many forms, are funded in different ways, and are established for very disparate reasons and

purposes. In the context of this paper, it is important to distinguish between professorial chairs in general, which are often intended simply to underwrite salary or general support for a highly distinguished scholar, whatever his or her field, from chairs that are focus on a defined field of inquiry. Even in the latter case, many chairs are aimed more at ensuring teaching in that field than at supporting and underwriting research. In this regard, it is important to note that only in recent decades have some chairs in the United States been targeted primarily at research rather than teaching. On the most general level, then, we can define a research chair as an academic position that provides a professor with a long-term, dedicated stream of funding to support his or her research (usually along with graduate teaching) in a specified field of inquiry.

The underlying purpose of this mechanism is to ensure that adequate resources are focused on areas of especially high value, either because these areas are foundational within a well-established field of study, or because they address an urgent social need, or because they represent new, innovative areas of inquiry which lack a well-developed infrastructure. The field of study to be supported by a research chair will be specified by the donor (who may be a wealthy individual or family, a business

enterprise, or a government) that provides the funding. The key point to remember is that a research chair is established in perpetuity, or at least for the long term, and that it draws on a dedicated source of funding, not the general revenues of the university.

Even with this capsule definition, it is apparent that research chairs present both opportunities and problems. On the one hand, a research chair may make it possible to pursue critically important (or at least fascinating) areas of study or social problems that would otherwise be neglected due to lack of resources. At its best, a research chair can be a catalyst, a source of energy, which opens up new possibilities across the university. On the other hand, a donor (whether private or governmental) may want to support an excessively narrow field of inquiry, or one that may well become obsolete in the near future. Likewise, a richly supported research chair in an otherwise poorly funded institution may seriously distort the overall mission of that institution. Most vexing, however, are the issues of donor control over governance and administration of the chair, including conflicts on how the chairholder should be appointed and how much oversight the donor should have over the chairholder's research and teaching. These issues arise even in the United States, where universities

are exceedingly jealous of their autonomy and prerogatives.

Chairs are probably as old as universities, as a device to ensure that critical fields would be supervised by eminent senior scholars. In the medieval Western university, chairs were established primarily to ensure the teaching of these subjects rather than to support research, but of course scholars had to write in order to teach. In medieval times, universities were intimately connected with the Church, and that connection remained close until at least the eighteenth century. For example, the University of Paris (Sorbonne) was subject to the authority of the Bishop of Paris. He would of course pay particular attention to appointments and teaching in theology and canon law, rather less to medicine or Roman law, but he could intervene at any moment that he detected a threat to the overarching authority of the Church. Over time, university faculties carved out a larger and larger domain of self-government, but it remains true today that chairs in Catholic theology (even in otherwise secular universities like Tübingen, and of course in Catholic institutions) are commonly subject to the authority of a bishop, who can demand adherence to official doctrine.

In England, the relationship between church and university took a form that still

exists, in which persons of great means established charitable trusts to support not only chairs but also whole colleges. But in so doing they did not necessarily claim direct governing authority over that chair. Thus in the 1630s, the Archbishop of Canterbury, William Laud, provided the funds to establish a chair in Arabic, and the Laudian Chair remains today one of the most prestigious appointments in the world for the study of Arabic literature. (Ironically, it has never been held by a native speaker of Arabic, at least to the authors' knowledge.) But laymen could endow chairs as well, and most chairs at the ancient universities in Great Britain have come from such private donors. Thus Sir Thomas Adams established the chair of Arabic at Cambridge (which has been held by at least one Arab). There are exceptions, of course: King George III created the Regius Chair in Modern History at Oxford, and appointment to this latter remains even now a royal prerogative, conducted via the prime minister's office.

It is useful to compare all this to the practices of the pre-modern Islamic world. The Islamic world did not develop universities in anything like the modern sense of the word—that is, institutions which gathered together many fields of advanced study within a single overarching

structure. However, from the eleventh century on, Islamic countries did create a vast array of colleges or madrasas, supported by charitable trusts (Awqaf). The core element in such a waqf was an endowment underwriting the salary and maintenance of a professor (mudarris). In this manner, the madrasa was an institution built around an early form of the research chair. For many centuries, the madrasa provided a remarkably flexible, durable, and almost universally available system of advanced instruction throughout the Islamic world.

In its pre-modern form, the madrasa focused particularly on the teaching of fiqh and shari'a. In a typical madrasa, the legal theories and doctrines of a single madhhab were taught, though a few did provide instruction in two or even all four of the madhhabs commonly recognized as "orthodox." The ordinary single-madhhab madrasa would have one professor of fiqh, though he was of course aided by his more advanced students. In addition, other scholars might be appointed to teach subjects essential to the study of fiqh—Qur'an, hadith, Arabic grammar and rhetoric, some aspects of mathematics, etc. So the curriculum was not a narrow one by any means, but in the final analysis it was focused on fiqh. It is crucial to

recognize that madrasas as such did not give degrees certifying the completion of a set curriculum. Rather, certificates (ijazas) were given by the individual professors with whom one studied, and these ijazas simply stated that a given student had mastered the particular texts taught by the professor, and was now qualified to transmit and teach those texts himself. A student had to gather up a lot of ijazas from many different professors in many different places before he could be considered a qualified scholar in his own right.

As noted above, the key element of the madrasa system was the waqf, equivalent to the European charitable trust. A waqf first and foremost paid the salary and maintenance of a professor; only secondarily did it underwrite other costs of advanced education: fellowships for students, instruction in auxiliary subjects, the construction and maintenance of a suitable building (which would always include a mosque). Some madrasas were able to attract additional awqaf as time went on, but most had to function on the basis of their initial endowments, and if those declined or failed, so would the madrasa itself. Founding and maintaining a madrasa was a very expensive enterprise, so it is not surprising that the larger and more prestigious ones were established by rulers

or members of the ruling family (both male and female) and by high officials and senior military commanders.

The traditional madrasa system remained intact and effective into the mid-nineteenth century, but thereafter it fell into a period of crisis. Reforming governments, especially in Egypt and the Ottoman Empire, wanted to take direct control of awqaf and turned them over to government ministries, claiming that they would be better managed there. In this way those madrasas that survived this transformation were brought under government control and made subject to its policies. On another level, the curriculum of the traditional madrasa was rigid and could not be remolded to fit the demands of a new, European-dominated age. As new institutions were created—technical schools, military academies, teachers' institutes, etc.—the traditional madrasas were marginalized and ultimately either disappeared or were transformed into something entirely different. In the realm of higher education, universities of a European type were established in Cairo and Istanbul in the early twentieth century, and the traditional madrasa finally faded from the scene.

In the nineteenth century, Europe also saw governments take an increasingly direct role in the financing and

administrative oversight of both ancient universities like Heidelberg or Tübingen and new universities like Berlin. In spite of this level of control, many governments respected the core principles of academic freedom and university autonomy in internal affairs. (Sometimes, of course, they did not.) In either case, however, European governments took a central role in authorizing and funding any new professorial chairs. The chairholders were always expected to be eminent scholars and to devote much of their time to research and writing, but their formal responsibility was to oversee and direct teaching in their subjects, even if most actual instruction was assigned to the various assistants and lecturers under their authority. In Germany, the Netherlands, and France today, however, their responsibilities have changed somewhat, and the holder of a professorial chair is in effect the director of a research institute. In recent years, we have seen this pattern in Canada as well. The British model continued to rely chiefly on private donors, typically wealthy individuals, and continues to do so today; even now chairholders as such are charged with responsibility for curriculum and degree examinations rather than with directing the research of other faculty and staff members. Not surprisingly, the United States adheres generally to the British model: chairs there

are almost always funded by private donors (individuals, foundations, or corporations), as they have been since Harvard College was founded in 1636.

For instance, the University of California at Santa Barbara (is a young one) became a doctoral campus only in 1958—and it has developed a quite distinctive profile that differs in certain respects from any of the models sketched above. There are now fifty-two chairs, as opposed to twelve in 1990. Every one of these is funded (typically at amounts ranging from \$500,000 to \$1,000,000) by private donors—sometimes a wealthy individual or family, occasionally a consortium of like-minded people. The majority are in the so-called STEM disciplines (sciences, technology, engineering, mathematics), but the humanities and social sciences have received considerable support as well. Some chairs represent a spontaneous expression of interest by a donor who has a special interest of his or her own, as in the chairs for Tibetan Buddhism and Islamic Studies. Other donors have been assiduously courted for months or years by university development officers. Most of these chairs are intended to support both research and teaching in a particular field—the Sikh religion, systems engineering, environmental studies, etc. A few support

the deanships of the various colleges. In every case, however, the chairholder's normal salary is paid by the university from the regular operating funds it receives annually from the state legislature. A chairholder's salary is not tied to the chair he holds, but rather to his professorial rank. For this reason, the funds generated by the chairs do not pay salary, but rather provide direct support for research, graduate student aid, etc. At UC-Santa Barbara, then, research chairs are a kind of hybrid between public (governmental) and private funding.

It is clear from what we have said above that there is no standard way of determining priorities for research chairs, simply because such chairs have so many disparate purposes. Many universities, but not all, establish an active (not to say aggressive) program of priorities, of fields that they are especially interested in developing, and then go looking for donors who can be induced to contribute to these fields—usually in return for nothing more than the honor of having a building, or at least a chair, named after them. Such priorities sometimes reflect the vision and purposes of a senior university official (a chancellor or dean), but often they bubble up from members of the faculty, who must then persuade senior administrators to buy into their project. However, sometimes a donor just shows up with an idea of his

own, and then the faculty and administrators have to decide whether that idea is one they want to pursue. In the United States, in short, priorities for chairs and the programs they support are determined by an ever-changing mixture of planning and improvisation. The disadvantages of diffuseness, of spreading resources too thin, are felt to be offset by flexibility and the possibility of seizing new or unexpected opportunities.

Continental Europe has a more top-down, centralized approach, as one would expect in societies where governments play such a large part in university funding, and where private giving is not a major element of the culture. This does not mean that proposals for new research chairs are originally framed in government ministries, but it does mean that universities have to persuade the relevant ministries to include their proposals in their budgetary planning. In short, the business of prioritization is much more explicitly a matter of national higher-education and research policy than in the United States.

Part II: Funding Research Chairs: Purposes, Sources, Sustainability

Research chairs require funding on a permanent or at least long-term basis,

because they are expected to design and carry out major projects that will make a real difference within their respective fields of study. In the most favorable circumstances it is hardly possible to design a project, gather and train personnel, conduct a serious concrete research program, and interpret and publish the results in less than five years. Normally it takes much longer than that. If a research chair is expected to develop and supervise a continuing research program, one must often think in terms of decades. For this reason, the establishment of a research chair represents one of the most serious commitments that any university can make, because the resources committed to that chair will not be available for other university purposes, no matter how urgent.

There are thus three key issues:

- (1) defining the level of long-term funding needed for a research chair to achieve its purposes
- (2) identifying funding sources that are capable of providing resources at that level
- (3) ensuring that the needed level of funding can actually be sustained, renewed, and even increased over a long period of time. However, the third point brings up the issue of chairholder's responsibility to maintain and enhance funding through

outside grants and new gifts, which can be discussed in a different venue.

There are, broadly speaking, two ways of generating durable funding. The first is a permanent endowment, which may be provided by a wealthy individual, a foundation or business, or even a government agency. The second is a long-term commitment to a given research program, but one that has a termination date after which it must be renewed or closed down. The latter arrangement is of course more typical of businesses and governments, since they must retain a high degree of flexibility in order to address changing economic conditions or social needs. One can also make full use of current funding, all of which goes directly to support research: a million dollars in annual funding yields a million dollars of research.

The permanent endowment (characterized by the Islamic waqf and the Western charitable trust) had obvious advantages in ensuring an ongoing, unlimited commitment to a field of study, and some chairs in the West have indeed endured for centuries. On the other hand, endowments are highly inefficient in terms of current research support—i.e., a million dollars given to an endowment fund will yield only \$45,000 in annual research expenditures. Likewise, permanent endowments are subject to

mismanagement, decay, and a failure to keep up with real costs. A munificent gift of \$500,000 forty years ago—easily enough to pay the salary of a full professor in the United States, for instance—will today not even pay the tuition and fees of a graduate assistant, let alone a living stipend. Finally, such endowments can become obsolete; they can be dedicated to fields of study that no longer seem interesting or worthwhile.

Whether the funding for a research chair comes from a long-term grant commitment or a permanent endowment, however, it can only happen when donors are persuaded of the extraordinary importance—whether scientific, cultural, social, political, or economic—of a research program. It must be something that induces a donor to commit very large sums of money that might easily be used for some other purpose. In an age of rapid development and real excitement in medicine, engineering, and the sciences, it is not difficult to find support, often very generous support, for new research chairs in those fields. The economy is a much more troubled domain, obviously, but the critical political concerns prompted by rapidly changing business models, financial crises, environmental pressures, the need for sustainable and equitable development, etc., mean that research chairs in these areas will also find support. In all

these areas we are dealing with areas of acute public concern, areas in which people are urgently demanding solutions.

In contrast, the arenas of culture and human expression (literature, philosophy, history) seem rather more remote to most people, even though they have always been a core element within university curricula. The great exception in this domain might be religion—not only in Muslim countries but equally (albeit in a different form) in the contemporary United States. Because culture is usually not seen as an urgent public concern, we should not expect business or government to channel much money toward research chairs in this area. Typically, new research chairs are created because a wealthy family or individual feels a personal commitment to the heritage of Greek civilization or ethics. Moreover, research chairs in the cultural arena are almost always established via permanent endowments, because they embody a desire to ensure that a cherished aspect of human thought and culture will be carried forward into the future in perpetuity. Sometimes such gifts happen spontaneously, but more often because a university has devoted a lot of effort to cultivating ties with possible donors over many years. This process absolutely requires that a university have a very clear sense of its mission, of the values it represents, of the goals it hopes to achieve. People will not turn over their

personal fortunes to institutions that do not seem to embody the values they hold dear.

This last point takes us to a larger issue: what level of achievement should donors (governmental or private sector) expect from the research chairs they have established? Given the level of funding that they have committed, they surely have the right to expect a good deal—but in what form?

The answer differs somewhat according to the nature of the chair. Each field will develop its own set of metrics, and it is simply a fact of life that researchers in the natural sciences produce many more publications than their counterparts in history or literature. It is fair to say, however, that every research chair should produce students who are ready to carry on its mission into the next generation. A research chair devoted to oncology should produce a body of cancer researchers who are at the cutting edge of that field, and who are able over time to establish research institutes of their own. A chair in Classical Arabic literature should train students who are fully equipped not only to transmit the turath but to explore it as a living vehicle of human expression. In some cases (though not all), this training mission may actually be the most valuable aspect of its work. It is undoubtedly important that a chairholder in Islamic Studies might have produced six substantial books. It is surely no less important that the chairholder has trained

twenty new scholars who have gone on to teach this field in their own universities.

In the final analysis, the real role of a research chair is to provide visibility for the field it represents, and leadership within that field. A research chair singles out a given area of inquiry as one of particular importance within the university, and more broadly for society as a whole. Leadership does not necessarily mean producing the most research or even the very best research—that is always unpredictable. It does mean always producing research of high quality that moves a field forward, and providing training for the next generation to ensure that a field remains vital and active.

Part III: experiences of different countries and some reflections

As it has been shown in the previous sections of this article, the idea and concept of research chairs that are dedicated for specific topics was not developed in specific countries with complete isolation. The experience has taken different forms and models and the achieved success was also varying. In the upcoming part we will shed some light on the different experiences that took place in 2 countries belonging to different continents for the completeness of the argument. The experiences of research chairs in Canada and Malaysia will be highlighted and major differences will be articulated.

It can be stated that research chairs has spread in multiple countries and were not keyed to specific continents or civilizations. For instance, one of the most famous research chairs is “Henry Lucas” in Cambridge University which funded more than 17 scientists including “Isaac Newton” in the late seventeenth century.

As for the current research chairs’ experience in different countries we may start with the Canadian experience in which the program was initiated in the year 2000 as part of a governmental effort to fund more research and secure achievements of higher levels for greater developments and growth. The number of research chairs has reached so far around 2000 chairs [Ref 1] and the government has devoted over 300 Million dollars per year to attract distinguished scientists and keep adequate amount of support to fund their research activities. Currently, the declared amount that was spent on research chairs since the inception of the program is around 1.7 billion dollars up to the year 2007 [Ref 2, Ref 3]. The attraction for this program is not only for professors within the boundaries of Canada, but it was primarily to attract foreign scientists to join a Canadian university and be retained for longer periods. In the Canadian experience, there exist two tier systems to fund research chairs, where Tier 1 is dedicated to world-leaders in specific scientific fields who can

be funded for 7 years for around 200K\$/year, whereas Tier 2 is for younger scientists who have a potential for leadership in their fields and they are funded for 5 years for an amount of 100K\$/year.

For the aforementioned programs, the government has laid down some rules and foundations on both the universities hosting the chairs and the chairs secretariats which assure higher quality outcomes and smoother progress when it comes to financial obligations and review. According to the latest statistics of these chair program (offered by Canada Research Chairs), it was declared that 26.6% of the research chairs (around 359 positions) were awarded for recruits from outside Canada [Ref 3]. This certainly highlights the role of these chairs in enriching the experiences of universities and giving them leverages to recruit world-class leaders with dedicated resources; which is a recipe for success when the steady fund is availed for top scientists to choose their projects and work without worrying about the stability of their research. It can also provide them with the financial stability to have longer plans for their research programs.

There has been a study on the Canadian experience in research chairs done by “RA Malatest & Associates” [Ref 4], which indicated that since the introduction of the program there was an increase of 59.9%

in the research outcomes in addition to registering 112 patents that has direct relation to industry (and 224 disclaimers). Moreover, around 108 new medications were discovered in addition to 14 patents that were awarded international prizes. This is in addition to the training of students, post-docs and even administrators. The report also highlighted the attained collaboration between universities and different industries.

Many years ago, many other countries, like China, India, South Korea and Malaysia have established similar research chairs program in order to catch up with the recent advancements in research and fulfill the growing demands for higher economical competency. However, by looking into all experiences it can be declared that the Canadian experience was the most impactful/institutionalized and more organized and ambitious as the target was to bring on Canada to be amongst the top 5 world-leading countries in research and innovation by the end of 2010.

Whereas in the United States the research chairs programs was never part of the governmental efforts to support research but rather it was directly run and administered by universities in which institutions are responsible for raising their own funds and maintaining the relationship with donors. Similar modes of operation were followed in England and Germany whereas France has

embarked on introducing a dramatic change in their research chairs program after the Canadian experience.

As we are starting the highlights on the Malaysian experience in research chairs, it is important to shed some light of the different classification of research chairs as there has been some distribution in the numbers of research chairs in Malaysia. The classification of research chairs follows 4 different categories:

- 1- Permanent research chairs: those are chairs that span over more than 10 years and are established in universities and institutions carrying the name of the person who is funding the chair. There have been many examples in reputable universities and one of the most famous chairs in Henry Lucas in Cambridge which is over 340 years old.
- 2- Temporary research chairs/grants: which span over 3 years minimum and they are generally funded for more than 500,000 SR/year. Most research chairs in Saudi universities are this type and by definition these chairs are bound by the funding time and they could finish after the expiration/depletion of funding. We'll be giving more reflections on these kinds of chairs in our discussion in the Saudi experience of research chairs.
- 3- Endowed chairs: these chairs are

connected to endowed assets or investments and they have an annual return in the vicinity of 500,000 SR/year. These chairs are usually subject to the conditions placed upfront by the endowment itself and the person who is funding. It is worth mentioning that Muslims were the first to introduce these kinds of chairs.

- 4- Honorary chairs: These kinds of chairs are usually established in institutions to honor an exceptional faculty who had ground-breaking achievements and it is usually considered as a testament on the value of the faculty from the university side. These chairs could be established for people who had effective contributions in the community or society, so it doesn't necessary go to academic personal only.

Now, since we have established the previous classification, we can reflect on the Malaysian experience in which the funding for research chairs was distributed amongst the previous categories [Ref 5]. In Malaysia, the University of Sarawak has established around 8 preeminent chairs with a total fund of more than 17 million riyals and their topics were extremely varying between anthropology to computer science to chemistry and nature. Furthermore, the same university has established temporary chairs in around 30 topics of interest to the

local and scientific community. Moreover, the numbers of research chairs in other Malaysian institutions can be looked at and more examples can be given, but we'll focus on the common issues of Malaysian chairs and what lessons can be taken from them.

It was noted that the permanent chairs in all Malaysian universities don't go beyond 20 chairs, whereas the temporary chairs have reached hundreds. The reason for such selectivity in the research chairs is for the period of the research chair which is quite open and even if the chair person decides to leave the chair, the chair will remain with another chair holder. The majority of funding in research chairs comes from the ministry of higher education, and small contribution is coming from private sector. These chairs are very demanding when it comes to their expectations and the selection of the chair holder, thus, the chair holder is complexly exempted from any other duty and his time is totally devoted to oversee the chair's activities. As for the assessment, these chairs do submit a 3 months report on their progress to university administration in which they are hosted which is usually sent to the ministry of higher education for evaluation and assessment. Despite the fact that such 3-months period seem to be very short for writing a progress or even materializing a progress, it shows how much

scrutiny and demand these chairs are placed at.

It is safe to mention at this stage that the key challenges that are faced by research chairs are probably limited funding versus ambitious goals in addition to other issues related to governance and assessment. The main reason for establishing a chair is to provide support to very focused research activities with specific goals in mind. In some fields, it would be quite difficult to secure funding on certain topics, especially if they don't have direct impact that can be seen soon. Additionally, in most cases the ambitions of research chairs go beyond the limited funding especially if the risk factors in research are placed into the situation. This has led some chairs to adopt other modalities where they can generate funding or operate on profitability basis which might limit the usefulness and impact of these chairs. In all cases, whoever is providing funding for the research chairs need to be educated about the possible impact of the chair and some patience need to be shown during the execution of the chair programs.

As for the governance of research chairs, some governance models were adopted and it appears that the most impactful chairs are those who are given freedom and flexibility to run the fund and be responsible about the outcomes. Of course, this can be

granted with proper assessment in which the chairs can provide periodical reports about their activities and at longer periods, more profound evaluation can be carried out. Another vital challenge is the proper articulation of the goals of the chair as these have to be clear from the beginning for both the chair holder and sponsor and mutual agreement need to be reached.

By looking into the different experiences of countries in the endeavor of research chairs, it appears there is no one right model for chair operation. However, in general such issue depends heavily on the purpose and specific context of each chair. Chairs that oversee complex research programs are very different from chairs devoted to advanced instruction as well as research. Moreover, engineering and humanities chairs really operate very differently.

Part IV: the Saudi experience

The interest in research chairs in the region has started since the mid 80's, despite the fact that no research chairs were established then at any Saudi institution. The kingdom of Saudi Arabia has used these research chairs to trigger interests and dialogue with other cultures and civilizations and highlight the principles of Islam that calls for peace and affection. For those reasons, King Fahd supported this endeavor of establishing different chairs dedicated

for the aforementioned reasons, and one of the first chairs that were established is King Abdulaziz Chair in the University of California Santa-Barbara (established in 1984 and held by Prof. Stephen Humphries, who is co-authoring this article). Additional chairs include: King Fahd Chair in Harvard University (1993), King Fahd Chair in University of London (1995) and Prince Naif Chair in University of Moscow (1996). Since then, the kingdom's interest in funding research has increased and currently it amounts to around 3% of its budget, thus, there has been more funding given to universities to help their research activities. Nevertheless, there hasn't been a formal program to fund research chairs at Saudi universities (analogous to the Canadian experience) and the primary sources of funding for research chairs in the Saudi universities come from private sources, including Saudi leaders, businessmen and society personalities.

In the kingdom of Saudi Arabia, we have had around 50 research chairs in the year 2007 and this number has grown steadily till it has reached over 250 by the end of the year 2011. However, it is important to mention that these numbers were taken from personal searches in universities and websites and an official number need to be identified. According to the

authors' knowledge, the first chair that was introduced in the Saudi universities belongs to King Fahd University of Petroleum & Minerals (KFUPM) in the department of Electrical Engineering (in the field of communication) from the year 1996 till today. However, the distribution of research chairs in Saudi universities is very variable as there are 32 universities in the kingdom in which 24 of them are government institutions and 8 are private. Amongst all Saudi universities, King Saud University has the largest number of research chairs in which they have reached around 124 chairs in different topics. Then comes Imam Muhammad Bin Saud Islamic University which has around 41 chairs, then King Abdulaziz University of around 28, then King Fahd University of Petroleum & Minerals of 25 chairs. All the aforementioned institutions have significant number of chairs and other universities have way lower numbers in which chairs do not exceed 26- in each university. This is in addition to some of the newly established universities in Saudi Arabia that showed significant interest in securing research chairs and looked after some donors to fund their research activities. Of the published data, it seems Hail University has around 6 research chairs which is a good number by looking into the short history of the university, and interestingly enough most

of these chairs were funded by personalities from the same region.

A quick analysis into the different specialties offered by the research chairs into the Saudi institutions, it is evident that specialties fall under 4 main categories: basic sciences, medical, humanities, and engineering. Of course, no focus was found in a single university over a specific type of research chairs but rather there is a distribution of chairs over most of specialties. As for the different sources of funding, it can be classified into 4 different sources, namely: universities' endowments, Ministry of Higher Education fund for chairs, gifts and the self-sustaining fund generated by the chair itself. However, by looking carefully into the different funding provided for chairs, it is evident that the majority of funding comes from society personalities rather than companies. This certainly highlights that such personalities wanted to fulfill their social obligations/responsibilities (internal motivation as there is no formal obligation on them). Such analysis certainly poses a question on the expected contribution of companies who are having a great share in the Saudi economy as it is really expected to fund different activities at universities and try to give generous contributions through research chairs (be it in their specific operations and interest or as

contributions to solving community issues).

One of the major issues related to the operation and efficiency of research chairs is their operational model and the proper platform at which their activities can be offered. By looking on the available information on the research chairs, it seems there is no unique model at which they operate as there have been variable actions and dimensionalities for their funding and support of activities. The experience and operational models of Saudi research chairs was highlighted in multiple occasions and in different venues, one of the latest is the May 2012 workshop hosted by Imam University on research chairs. According to the authors' observations, the activities span over complete dedication of resources towards the chairholder's activities to offering funds and calling for proposals in the field of the research chair. This variation was also observed in chairs operating at the same institution. There are also some chairs where universities appoint professors who manage the chair's activities and some eminent scientists are being hired to participate in the different research activities related to the chairs; in other words, they are being hired on part-time basis in order to participate "partially" in the research activities carried out by the chair. This later model is being followed in some Saudi institutions in order to go over the very

competitive salaries that are being offered to world-class chair professors, which can very easily deplete the resources of the chair. As stated earlier, the available resources can very much determine the directions of the chair and the limitation in funding can very much limit its usefulness. This scenario is especially true when the funding for a research chair is provided under the full employment of the chairholder by the Saudi university; compared to the earlier stories of some Saudi research chairs being funded in western institutions. In any case, the leadership of the hosting Saudi university has to make some vital choices when it comes to the operational model of the chair and ensuring that there is a balance between the chair's anticipated performance and the available gift by the donor. We believe the universities have great responsibilities toward monitoring the performance of research chairs and ensuring they are progressing towards satisfactory fulfillment of their mandates.

It would be interesting towards the end of this article to shed some light on the achievements of the chairs' program in the Saudi universities and extract the best lessons learned from this experience. The authors believe it is important to establish some sort of coordination between universities with respect to the chairs' program as it has been observed that

clear overlap existed between different institutions by funding research chairs that serve somewhat similar purposes. Of course, we are not calling for abandoning funding any topic when it is already funded in an institutions (whether fully or partially) but it is important to avoid duplication. It is equally important to establish a database that brings together information about all available chairs in the Saudi universities and provide some insights in their performance. Meetings to share experience are also excellent mean for institutions to learn from each other and provide a fair assessment of the experience since it is been there since the 90's. It is believed that despite the fact that Saudi universities have longer

experience compared to the Canadian institutions one can very easily observe the different outcomes. The work in Canadian universities is more institutionalized and perhaps this is what is needed in our experience. It is important to remember that research chairs are not looked at as social responsibility but rather as an economical addition that can have a remarkable impact on the overall development of the nation. There has to be some learning that is provided to different universities and some minimum standards need to be deployed in order to ensure continuity of the program and ensure wider participation from different parties.

References

Ref 1: King Abdulaziz University, Research and Consultation Institute, Research Chairs

Ref 2: Wikipedia, the free encyclopedia, Canada Research Chair

Ref 3: Michele Boutin, Canada Research Chairs Program, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 1618- April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA

Ref 4: RA Malatest & Associates Ltd.: 5th year evaluation of Canada Research Chairs Program, "Final Evaluation Report", the Canada research chairs evaluation steering committee, (2004)

Ref 5: Saleh Al-Bagawi, Malaysian experience in Research chairs, Symposium Proceedings, Research Chairs in KSA Local vs. international experiences, 1618- April 2012, Imam Muhammad Bin Saud Islamic University, Riyadh, KSA

Ethics of scientific research among college students of humanitarian: Evidence from King Saud University.

Dr. Ahmad F. Abu Kaream

Associate Professor, Department
of Educational Administration
College Education, King Saud University
Riyadh, Saudi Arabia

Dr. Abdulrahman M. Alhabeeb

Associate Professor, Department of
Educational Administration
College Education, King Saud University
Riyadh, Saudi Arabia

Keywords: Ethics, Scientific Research

Abstract

The study aimed to identify Ethics of scientific research among students in the college of Humanities at King Saud University. The study population consisted of all members of the faculty of PhDs in these colleges (Education, Languages and Translation, Arts, Business Administration) in King Saud University for the second semester of the academic year 1431/1432 and the respondents (250) individuals. After the distribution of the study tool to all members of the study, the obtained responses are (124). The percentage was approximately (50%) of the full members of the study. To answer the questions of the study, a descriptive analysis approach was used. Averages, standard deviations and variance analysis have been used to process the data.

The results of the study were: The overall appreciation of the tool was moderately, as the arithmetic average (2.48), the same was the case with all areas of study. As for the paragraphs of the results of the study showed the presence of five vertebrates in the appreciation of low degree. The study also found no statistically significant differences on the overall utility of the study due to the variables of gender and academic rank. In light of the findings of the study, researchers mentioned a number of recommendations including: the need to emphasize the existence of a course or part of the courses regarding the ethics of scientific research in the academic programs, to attach great importance to the graduate student as a scientific researcher, and the need of more attention to him through his preparation, training and rehabilitation, and the need to create a fund to support researchers from outstanding students in all colleges and universities to stimulate their abilities on scientific research, as well as the need for the Ministry of Education and Higher Education to develop curricula and teaching methods concerned with the development of research culture among students, and to establish a scientific journal to raise awareness of the ethics of scientific research.

Degree of implementation of the Jordanian public universities for academic accreditation standards from the viewpoint of the academic leaders

Prof. Adnan Badri Rezeq Al-Ibrahim
Associate Professor.
Educational Administration & Foundations
Yarmouk University
adnanbadri@yu.edu.jo

Key words: Accreditation, standards, public universities.

Abstract

This study aimed to measure the degree of application of the principles of academic accreditation in public universities of Jordan from the viewpoint of academic leaders in which, and to achieve the goal of the study, the researcher used the descriptive analytical method by designing a questionnaire to ensure validity and reliability, have been distributed to a sample study, which consisted of (147) commander of academics from three universities Jordanian is the University of Jordan and Yarmouk University and the University of Mutah, and the results showed that the degree of application of the principles of academic accreditation from the standpoint of academic leaders came within the degree of implementation is high, and the presence of statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$), on the areas of leadership and administrative and faculty members due to the variable sex, and were the differences for the benefit of academic leaders of the male and results also showed no statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$), due to the variable of the university, and the presence of statistically significant differences at the significance level ($\alpha \geq 0.05$), for each area of the tool due to the variable academic rank, and building on the results, the study recommended a set of recommendations.

The Risks of Modern Technologies on Thought Security of The Balqa Applied University Students - Field Study

Dr. Hisham Mohamed Al-Smadi
Associate Professor Economics
Al-Balqa' Applied University
Ajloun University Collge
dr_hsmadi@hotmail.com

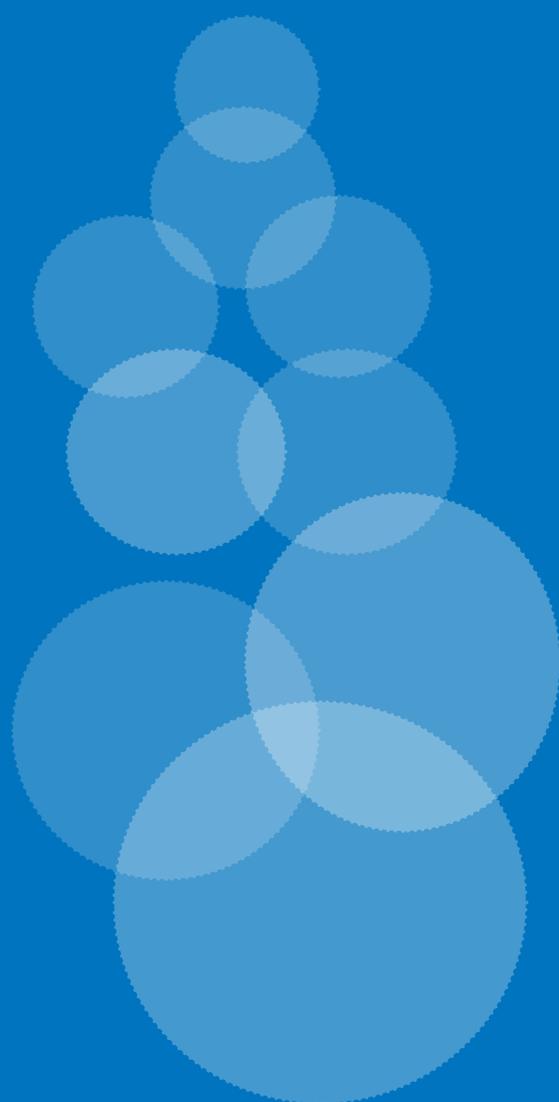
Key Words: Modern Technology, Intellectual Security

Abstract

This research aimed to identify the risks of modern technology to the intellectual security, by polling a sample of Al-Balqa University Students of (250) students in the districts of south.

Results showed that risks was high in the areas of (ethical & political & intellectual and cultural subjection), whereas the other risks were at the medium level in the psychological area. The results also showed no differences have statistical indications in the fields of management, this is attributed to the tow specializations changes, the academic year, then the research has come to setting some of recommendations.

Research projects
Center for Higher Education
Research and Studies
Ministry of in the Kingdom of
Saudi Arabia



The National Record of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Abdulhalim Abdulaziz Mazi
Dr. Saleh Abdulrahman Alsuhaibani
Dr. Abdulaziz Mohammad Alduwais
Dr. Abdulaziz Ibrahim Alwasil



Abstract

The development of higher education in the Kingdom of Saudi Arabia can be described as an epic situation. To follow the sequence of events and diversity of processes, both quantitative and qualitative measures, the scholar finds that the events of this epic phenomenon is ever evolving throughout decades. The idea to monitor this process has grown and expanded to include general details, the main lines, patterns of development, and methods of performance and mechanisms to achieve its objectives.

The development of higher education worth to be well documented in a record to be come as a major reference about the higher education Saudi Arabia. The process of preparing the record has turned into an action plan, under the supervision of the «Center for Higher Education Research and Studies (CHERS)», Ministry of Higher Education. The implementation of such efforts has been made possible by utilizing the potential human and financial resources reserved for the project.

After extensive studies of the content of this record that included exploring facts, events, and efforts over more than seventy years, it was appropriate to call the title «The National Record of Higher Education in the Kingdom of Saudi Arabia», to match the name to its content.

The record is an attempt to explore history, describe the current situation, and monitor indicators

and visions for the future in order to build long-term plans. The record references were sporadic including evidences, journals, annual reports, periodicals, and other information sources.

The introduction of the record is meant to highlight the objectives, ideas of this record, the development of events of the history of Saudi Arabia in general, education movement in particular, and practice the process in the dissemination of higher education more specifically.

The preface of the record contains descriptive analysis of education policies in Saudi Arabia, which are the foundations of the educational development. Furthermore, the preface includes the goals and philosophy of a higher education in Saudi Arabia.

The contents of the record are presented in fourteen chapters, contained in four volumes, singled out by each section of which: stage, pattern, framework, subject, sequence of topics. The first volume included establishment and emergence of higher education, Qualitative growth of higher education and the council of higher education and its role in supervision and policy planning. The second volume included higher education institutions, development stages and patterns, admission and accessibility, student's affair and faculty staff, administrative and technical support. Volume three contains quality assurance frameworks in higher education, scientific research, higher education finance, higher education and the labor market. Subjects such scholarships and cultural missions, higher education relations with regional and international associations and universities, Statistical data and indicators of higher education and future vision of higher education presented in volume four.